کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران
شماره ثبت کتاب
۲۱۰۸۹۳
کتاب المختصر المعانی
مؤلف سعدالدین تفتازانی
مترجم
شمارهٔ قفسه ۵۰۹ کریم زاده

۵۰۹
۲۱۰۸۹۳

177

صناديد دولت

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

نحمدك يا من شرح صدور المخلصين لبيان التلخيص

والصلاة على نبيك محمد المؤيد دلائل إعجازه بأسرها

البلاغة وعلى آله وأصحابه المحرزين قصبات السبق

في مضمار الفصاحة والبراعة وبعد فيقول

الفقير إلى الله الغني مسعود بن عمر المدعو بسعد

الشهير بالتفتازاني هداه الله سواء الطريق وأذاقه حلاوة

التحقيق فقد شرحت فيما مضى تلخيص المفتاح وأتيته بالإصباح

بالإصباح على المصباح وأودعته غرائب

نكته سحرت بها الأنظار وشحته

بلطائف غرر سبكتها يد الأفكار ثم رتبته

الجم الكثير من الفضلاء والجم الغفير من الأكياس

بالتماس صرف الهمة نحو اختصاره

والاقتصار على بيان معانيه

واعتذروا عن الإطناب والتطويل بأن فيه تسهيلا للفهم

وتقريبا للمرام وأجابوا لما تكرر سؤالهم

وتظاهرت مسألتهم

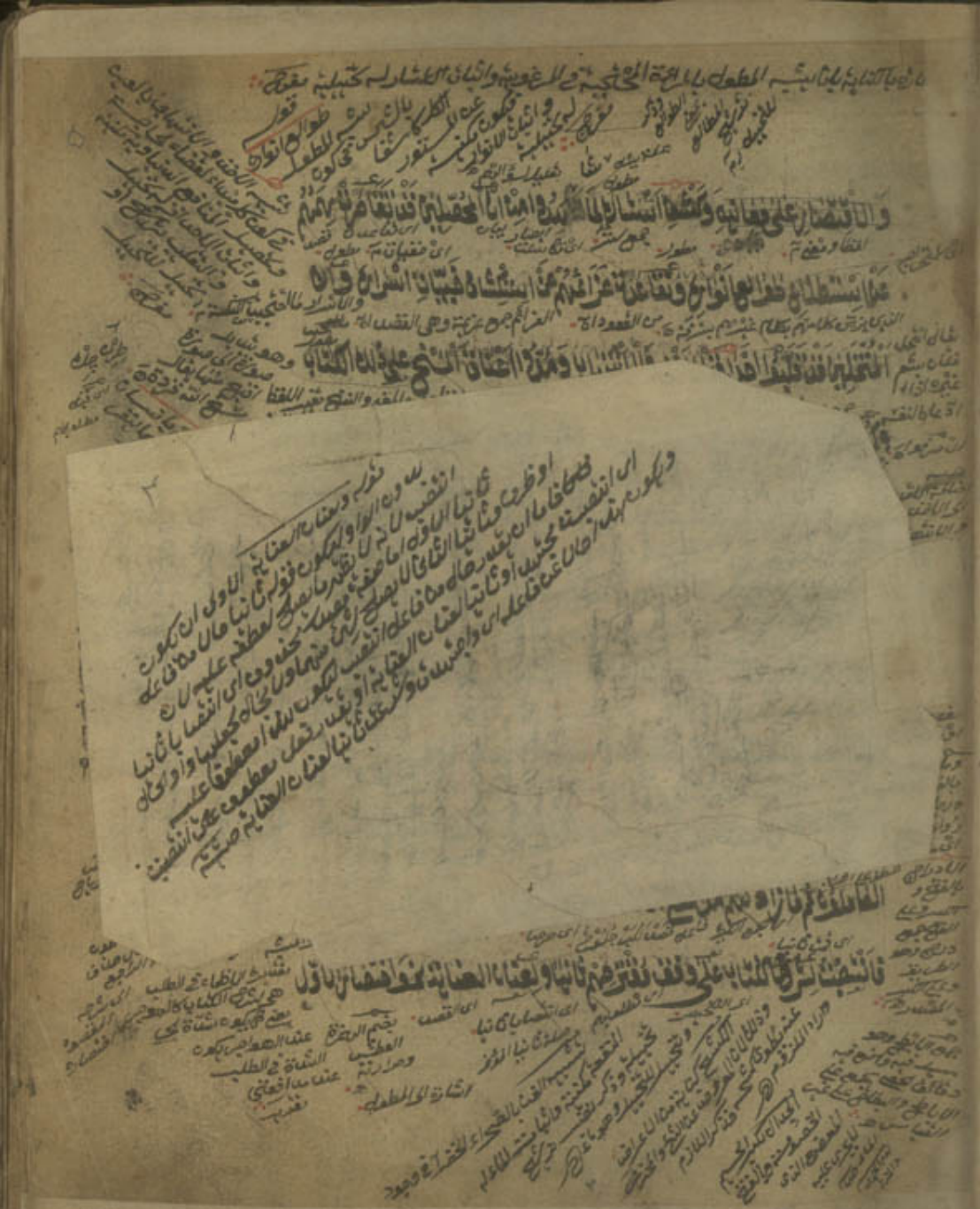

أوله شربت شرابا طيبا عشقا طيب
كذا ان شراب الطيبين طيب
شربا وافرة تنالي الاخضر جرعة

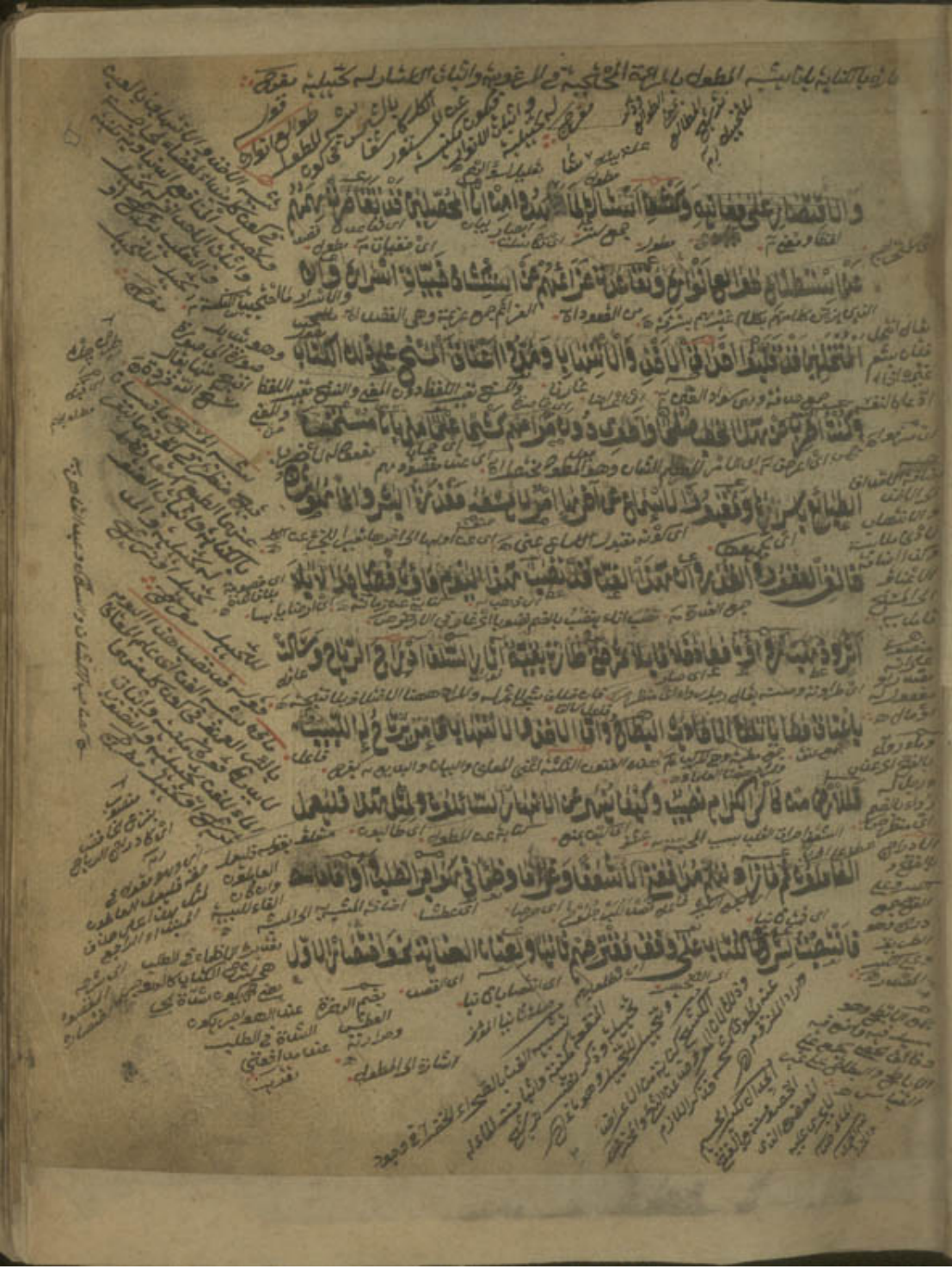

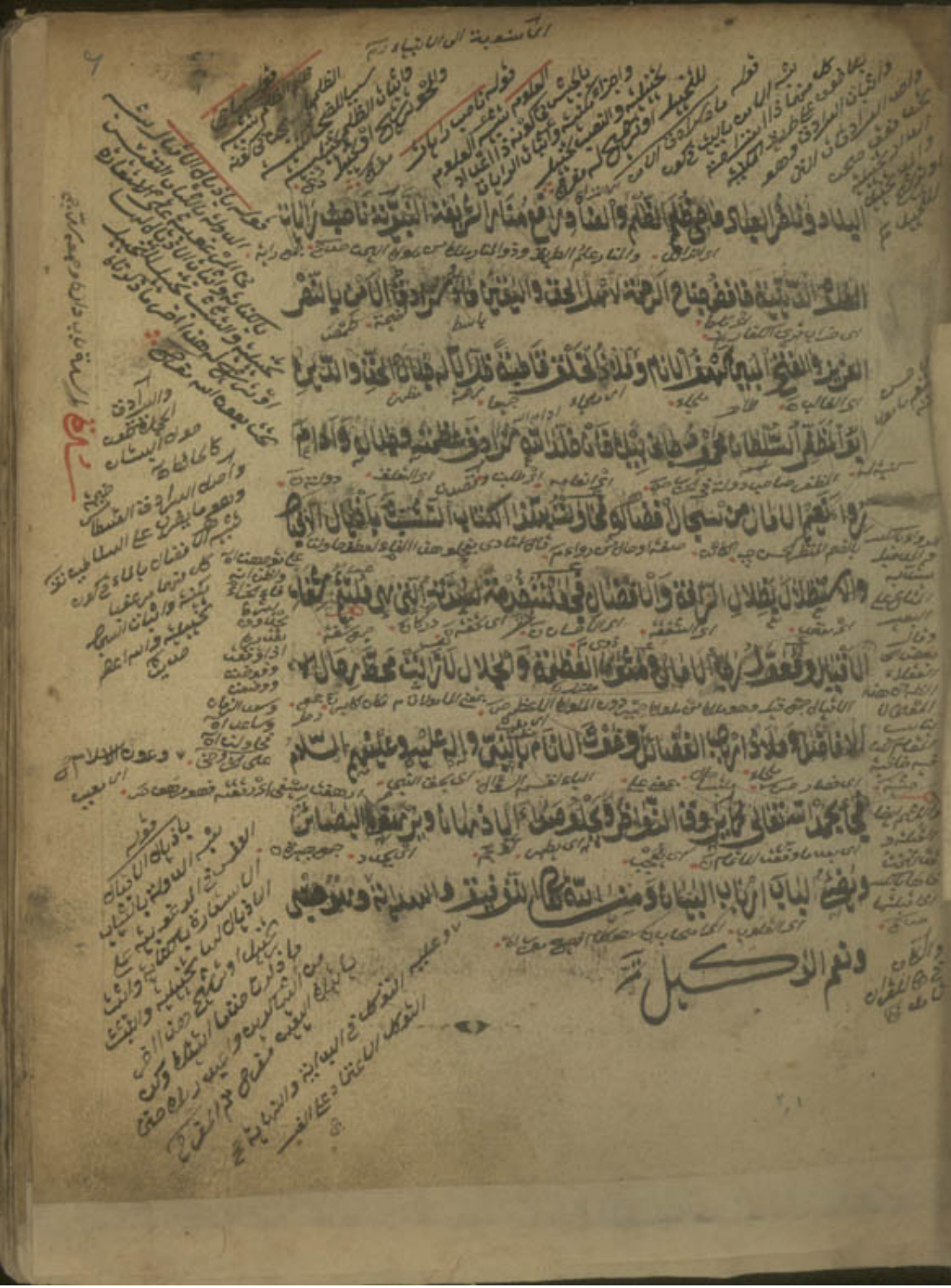

بسم الله الرحمن الرحيم

نظم القرآن

معمول الحصر لا يتقدم عليه

الظرف وما كفيه أيحدث من الفعل

كتاب الايجاز والاسهاب او البلاغة للشيخ عبد القاهر
ومثله السكاكي باب الايجاز والتقصير
الايجاز للامام الرازي ح

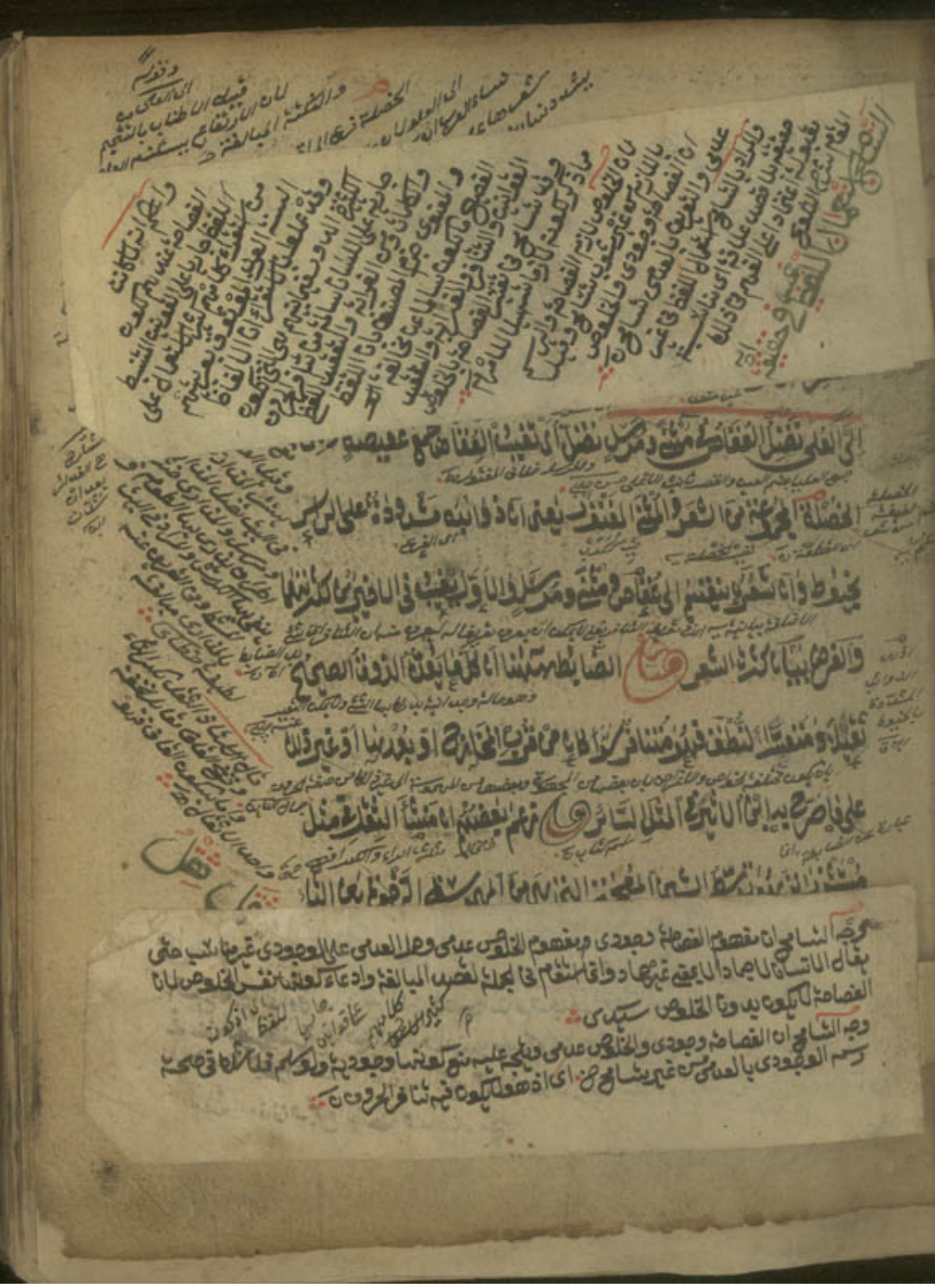

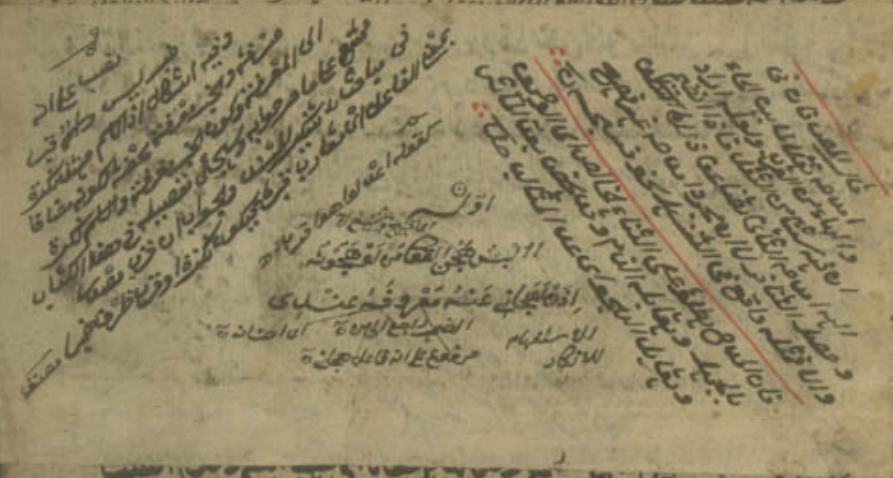

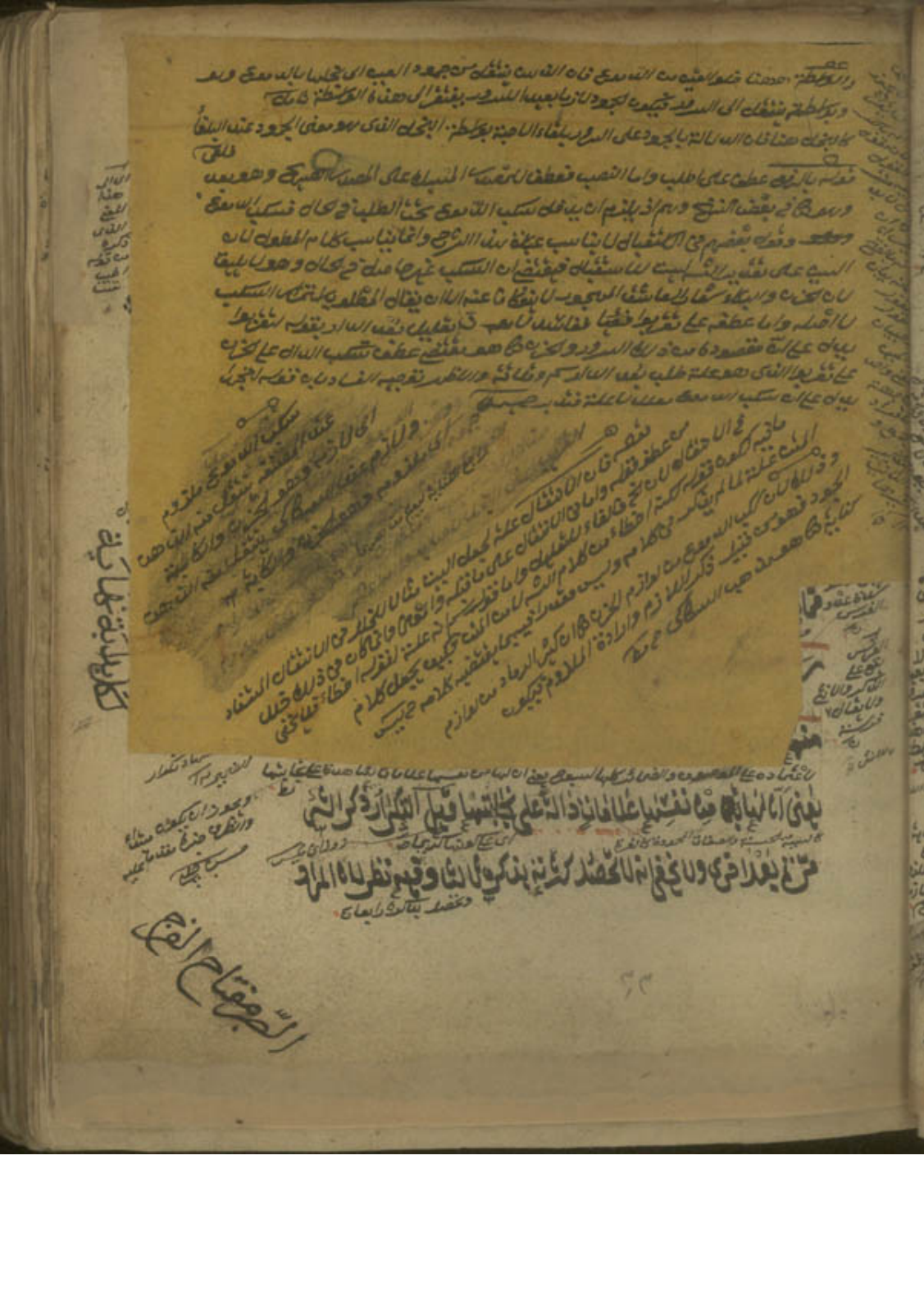

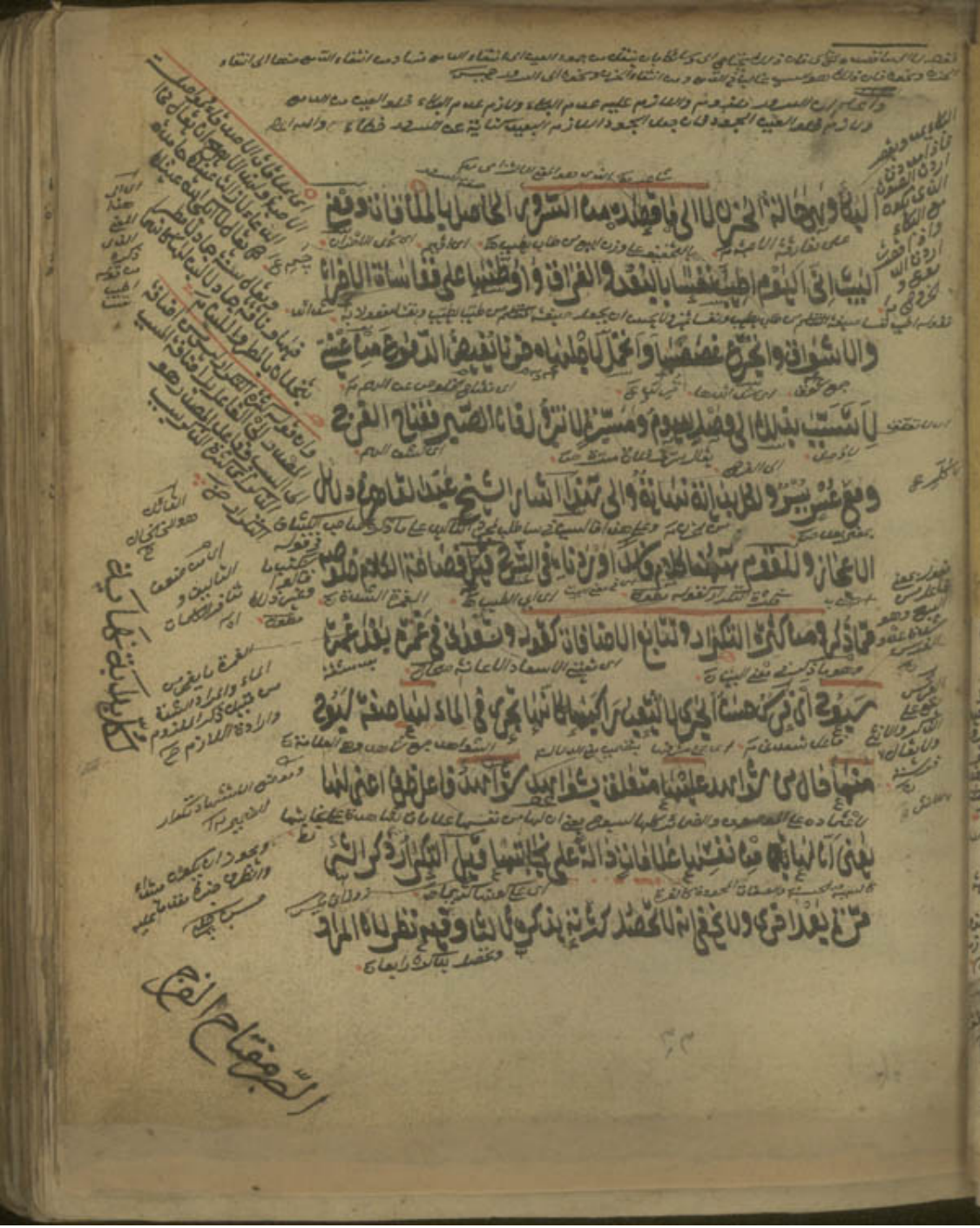

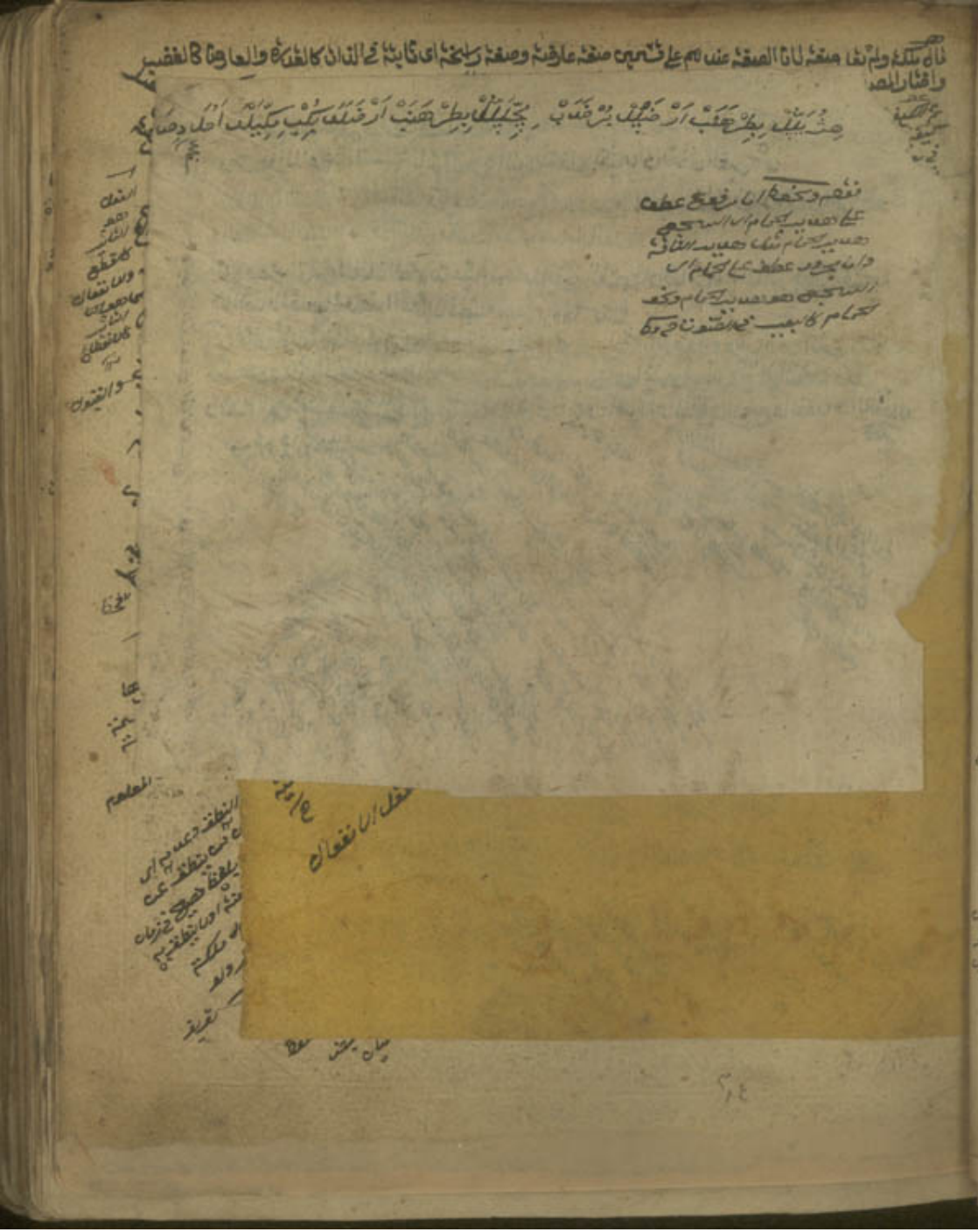

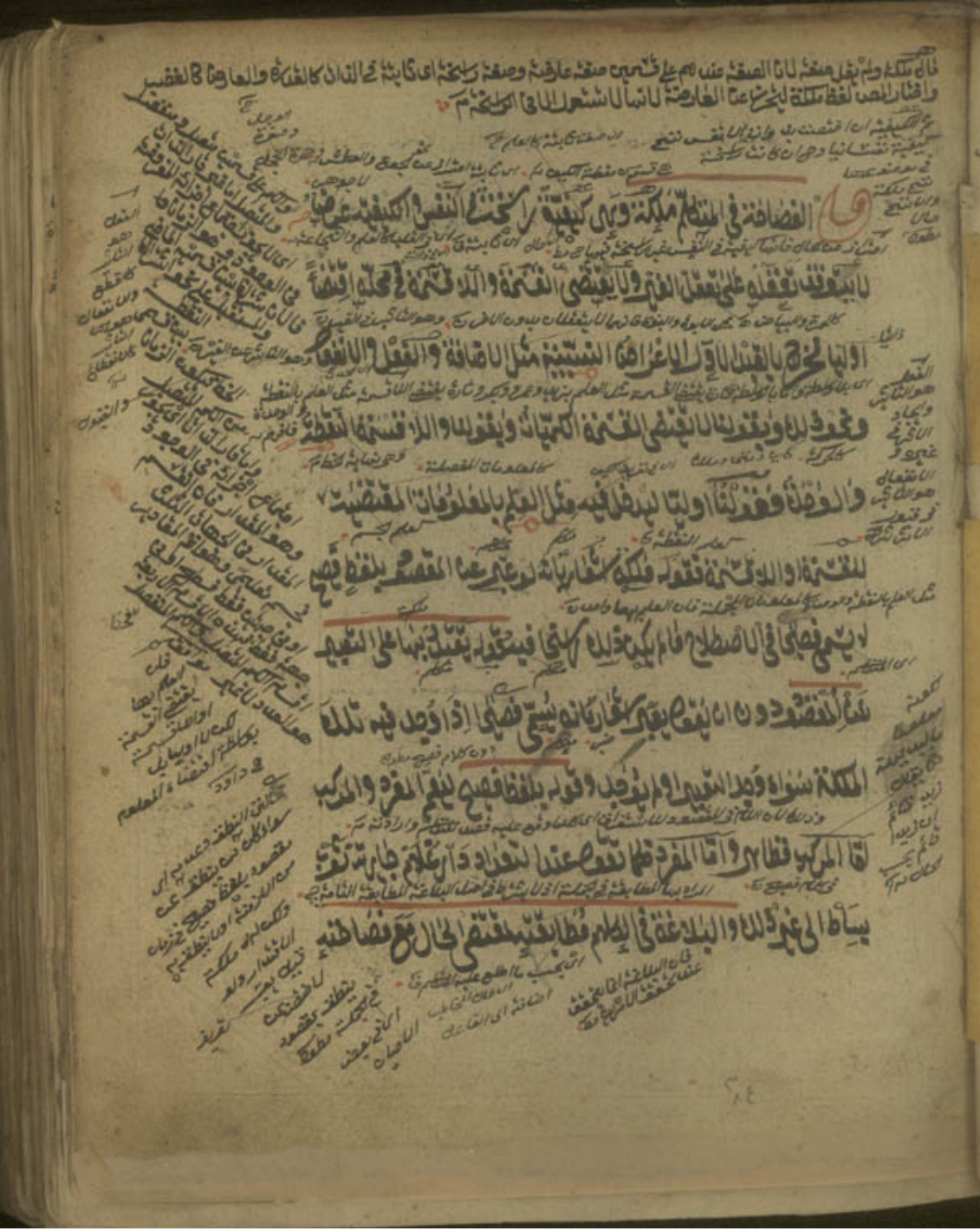

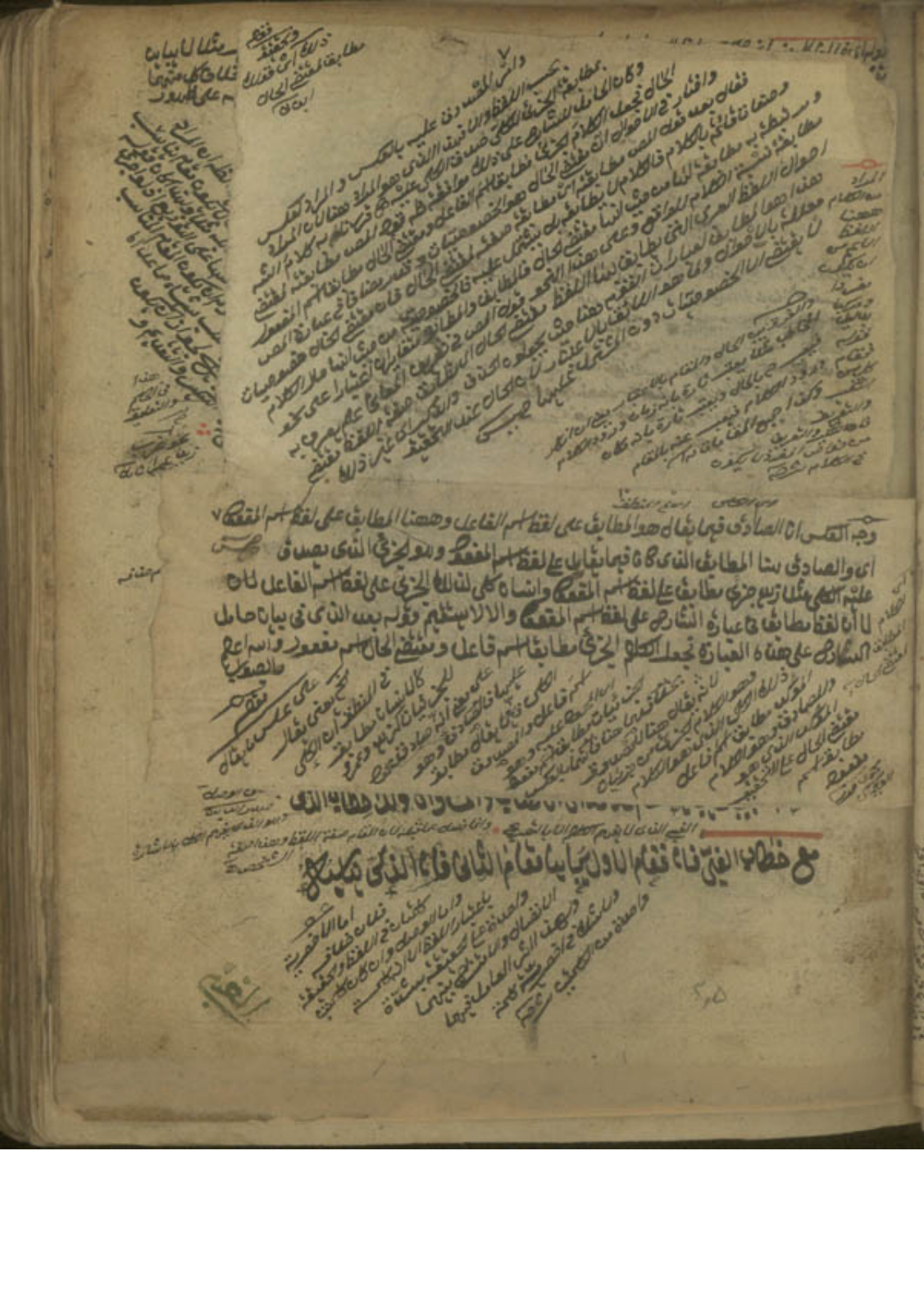

السليقة الطبيعة

السليقة الطبعة

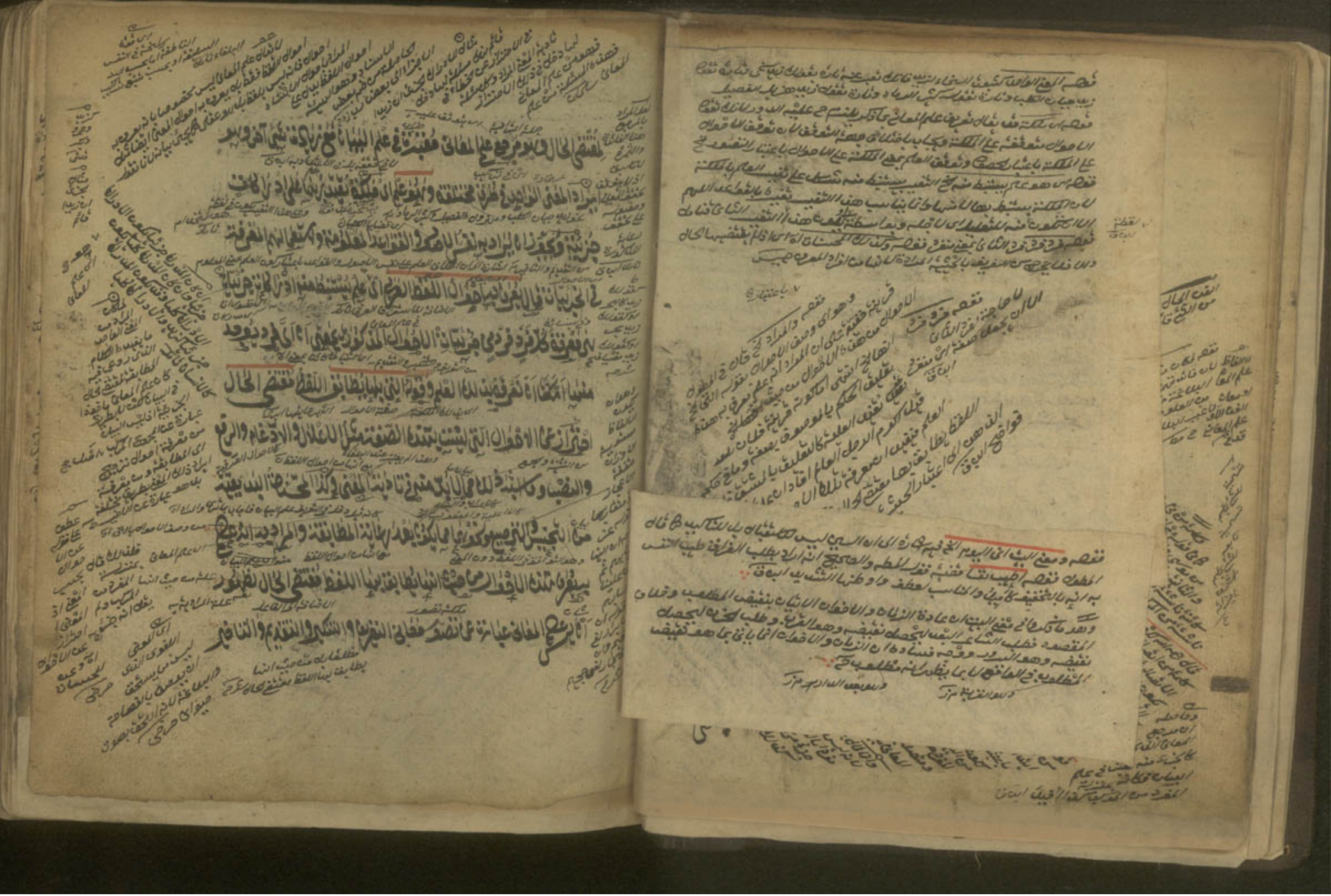

الامر فكانه قيل انهم يزعمون انهم لكاذبون في هذا الخبر الصادق وقوله

لا يكذب الا بمقتضى علم المطابقة للواقع فليس لمثله ان يتوهم ان

هذا اعتراف بكون الصدق والكذب يرجعان الى الاعتقاد لجاحظ انكل

الحصر في الصدق والكذب واثبت الواسطة وزعم ان صدق الخبر

مطابقته للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق وكذب الخبر عدمها اي عدم

مطابقته للواقع مع عدم اعتقاد انه غير مطابق وغيرهما اي غير

هذين القسمين وهو اربعة اعني المطابقة مع اعتقاد عدم المطابقة

او بدونه الاعتقاد اصلا ليس بصدق ولا كذب فهو مع الصدق والكذب بقسميه

اخص مطلقا بالنسبة الى الاعتقاد لانه اعتبر في الصدق مطابقته

للواقع والاعتقاد جميعا وفي الكذب عدم مطابقتها جميعا بناء على ان

اعتقاد

اعتقاد المطابقة هو المفهوم من قولك لجاحظ مع الاعتقاد وباء مطابق وقوله يستلزم مطابقة الاعتقاد مفهوم

والاعتقاد لا فكذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد

وقد اعترض التفتازاني السابق على الحدهي بدلك افتري على الله

كذبا ام به جنة لان الكفار حصروا اخبار النبي عليه السلام بالجنس

والنشر على ما يدل عليه قولهم كلما خبا منهم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق

جديد في الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو والمراد

المراد بالثاني اي الاخبار حال الجنة لا قولهم ام به جنة على ما يقتضيه

الاوهام غير الكذب لانه قسيمه اي لاه الثاني قسيم الكذب اذ المفتي

الكذب ام اخبر حال الجنة وقسيم الشيء يجب ان يغايره وغير الصدق

لانهم لم يعتقدوه اي لان الكفار لم يعتقدوا صدقه فلا يبدوا في

هذا المقام الصدق الذي هو بمراحل عن اعتقادهم ولو قال لانهم

اعتقدوا عدم صدقه لكان اكذب فمرادهم بكونه خبر الجنة غير
الصدق والكذب وهم عقلاء منهم اهل اللسان عارفون باللغة فيجب
ان يكون منه الخبر بالنسبة بصادق وللكاذب حتى يكون هذا من عمدهم
منه وعلى هذا الوجه ما قيل انه لا يلزم من اعتقادهم الصدق عدم
الصدق لانه لم يجعله دليلا على عدم الصدق بل على عدم ارادة الصدق
فليتامل ورد هذا الاستدلال بان المعنى اي مقولهم به جنة ام لم يقترن فعبر
عنه اي عن عدم الافتراء بالجنة لان المجنون لا افتراء له لانه الكذب عن
عمد ولا عمد للمجنون فالثاني ليس فيما للكذب بل لما هو اخص منه
اعني الافتراء فيكون حصر الخبر الكاذب بزعمهم ونفيهم اعني الكذب عن
عمد والكذب لا عن عمد احوال الاسناد الخبري وهو ضم الكلمة
او ما يجري مجراها الى اخرى بحيث يفيد الحكم بان يقصد به افادة
لفظ الاخرى او ينفى عنه وانما قدم بحث الخبر لعظم شانه وكثرة
مباحثهم فقدم احوال الاسناد على احوال المسند اليه والمسند مع تاخر النسبة
عن الطرفين لان البحث انما هو عن احوال اللفظ المقصود بكونه مسندا اليه
او مسندا وهذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق الاسناد والمتقدم على النسبة انما
هو ان الطرفين ولا بحث لنا عنهما لانا نقول ان قصد المخبر اي بانه يكون بصدد ان
والاعلام والاقناع في الجملة الخبرية كثيرا ما يتوجه لاغراض اخر غير افادة الحكم اولازمه
منه الاستحسار والاستعطاف في قول حكاية عن امراة عمران رب اني وضعتها انثى وما
التاء للخبر متعلق بقصد افادة المتكلم خبرية ام الحكم متعلق الافادة
اكونه اي كون المخبر عالما به اي بالحكم فالمراد بالحكم هاهنا وقوع النسبة او لا وقوعها
وكونه تقصود المخبر لا يستلزم تحققه في الواقع وهذا امر اراد منا قال
لفظ الخبر لا يدل على ثبوت المعنى او انتفائه على سبيل القطع والا فلا يخفى انه قد لعله
بسم الله الرحمن الرحيم

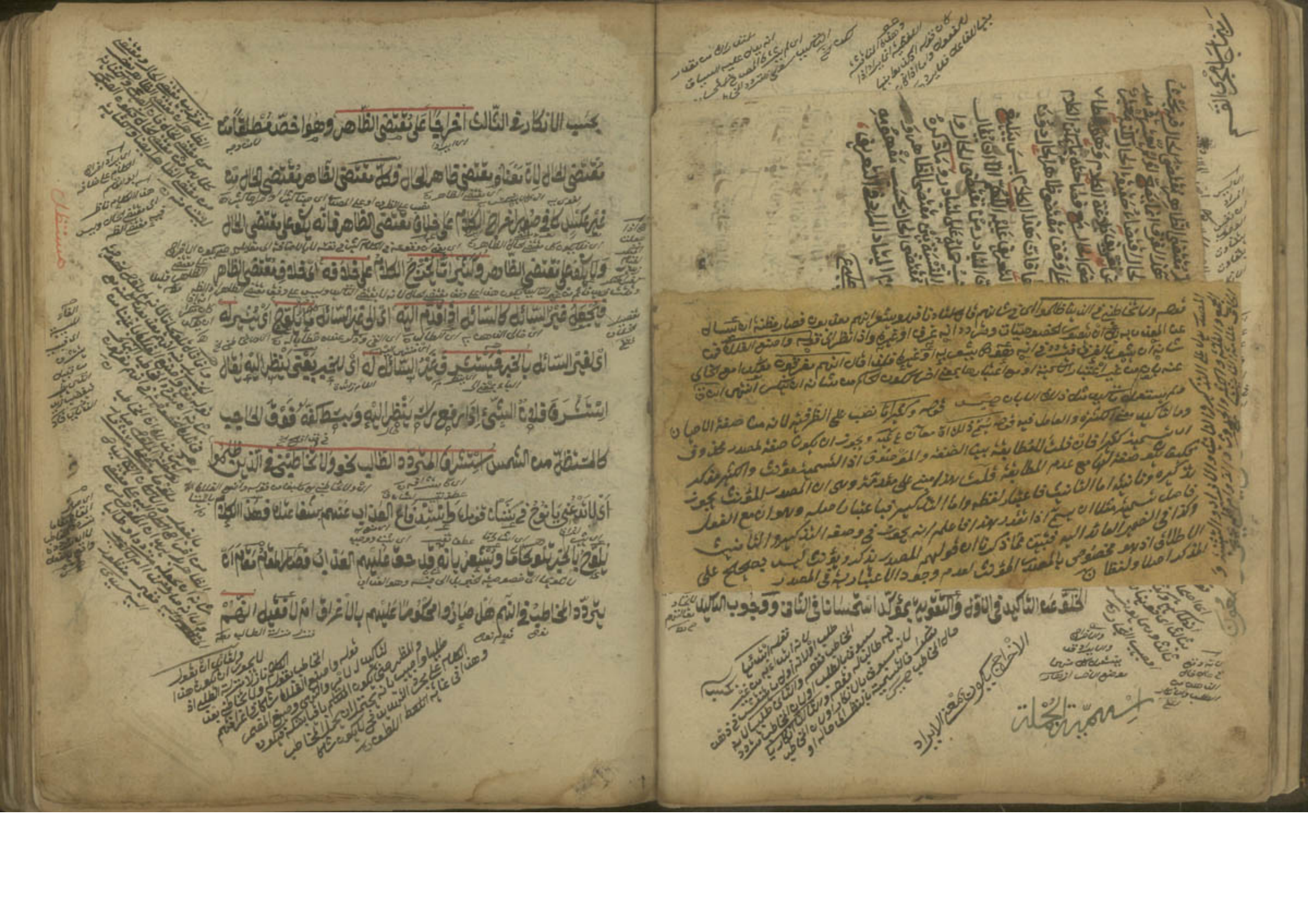

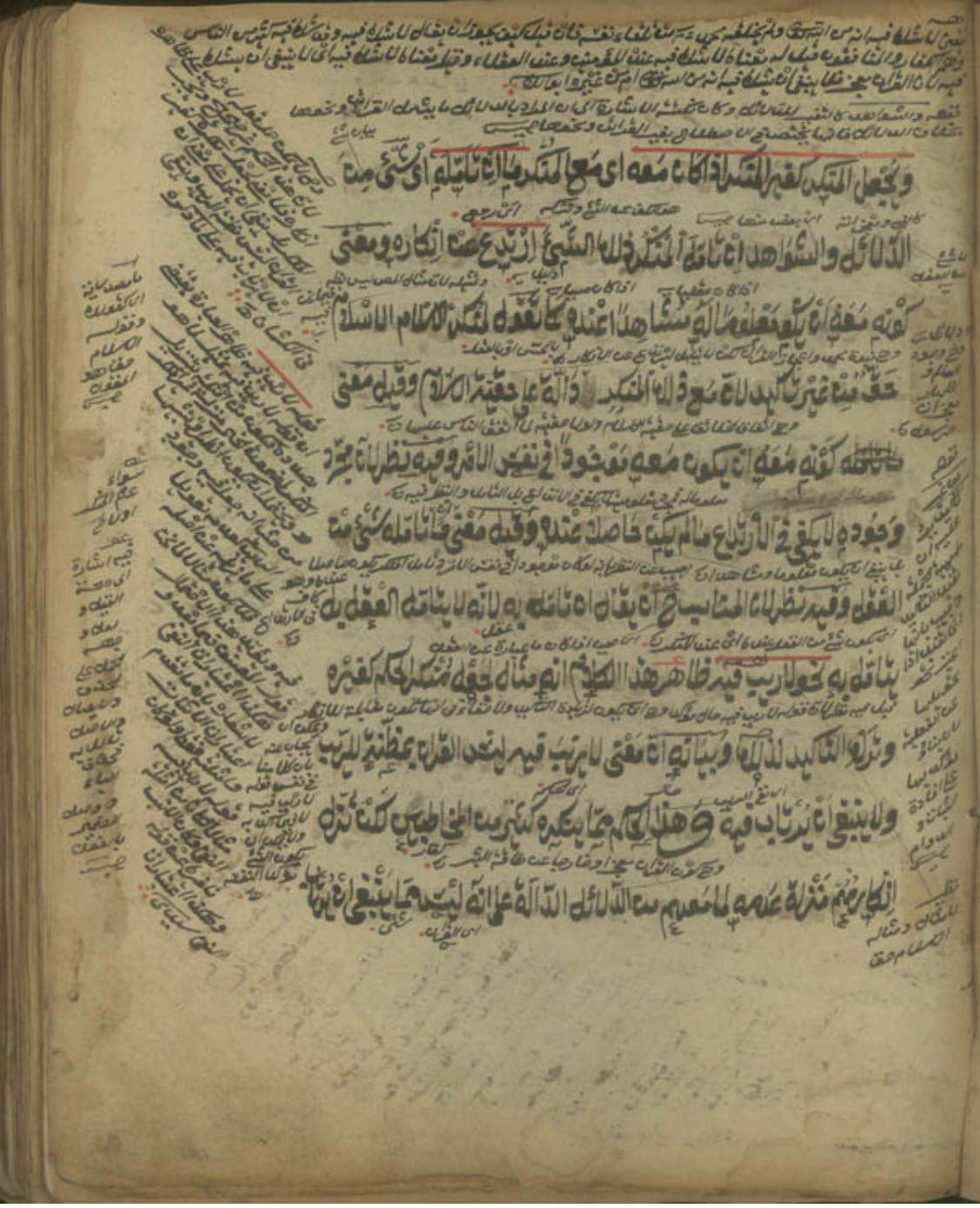

معنى الفعل شبه الفعل

الحال لا يتقدم على العامل المعنوي فان الحال يتقدم على شبه الفعل اذا لم يكن مانع

والفعلة المشبهة وكم التفضيل والنسبة الى ما اى شيء هو اى الفعل او معناه

له اى للمسمى الذي كان فعلا فيما بني له نحو ضرب زيد عمرا والمفعول فيما بني له نحو

ضرب عمرو فواه الضاربة الزيد والمضروب لعمرو عند المتكلم متعلق بفعله

وبهذا يدخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع والضد وهو ايضا متعلق بفعله

وبه يدخل فيه ما لا يطابق الاعتقاد والمعنى باعتبار الفعل او معناه الذي لا يكون هو

عند المتكلم فيما يعدم منه حاله وذلك بانه لا ينصب قرينة على انه غير هو

لبني اعتقاده ومعنى كونه له ان معناه قائم به ووصف له وحكمه ان يسند اليه

سواء كان مخلوقا لله او غيره كسواد كان صادرا عنه بان فعله اكثر اولا

كمضروبية ما قام به الحقيقة العقلية على ما يشمل الشرعية الوجه الاول

ما يطابق الواقع والاعتقاد جميعا كقولك للمؤمن انبت الله البقل والثاني

ما يطابق الواقع فقط كقولك لمن اعتقد نبوة مسيلمة انبت الربيع البقل والثالث

والفعلة

مالا يطابق الواقع لا حقيقة فقط كعلم المعتزلي ليلا لا يعقل خالق وهو ليلا

يخفيها منه خلق الله تعالى الافعال كلها وهذا المثال نثر ولا في المثل والنثر

مالا يطابق الواقع ولا الاعتقاد كقولك جاءني زيد وانت اي والحال انك

خاصة تعلم انه لم يجيء دون المخاطب اذ لو علمه المخاطب ايضا لما تعين كونه

حقيقة لجواز ان يكون المتكلم قد جعل علم السامع بانه لم يجيء قرينة على انه

لم يرد ظاهره فيكون الاسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظن ومنه اي ومنه

الاسناد مجازا عقليا وبيني مجازا حكميا ومجازا في الاثبات والاسناد مجازيا وهو

الاسناد اي كاسناد الفعل او وصفه الى ملابس له اي للفعل او معناه غير ما هو له

اي غير الملابس الذي هو ذلك الفعل او معناه مبنيا له بمعنى غير الفاعل في المبني

للفاعل او غير المفعول به في المبني للمفعول سواء كان ذلك الغير غير في الواقع او كان

غير المتكلم في الظن وبهذا القيد خرج ما قيل انه اداة امر اريد غير ما هو له عند المتكلم في الظ

فلا يجاز

فلا حاجة لاقيد بناء وهو ظن وان اريد غير ما هو له في الواقع خرج عنه مثل

فعل الحامد انبت الله البقل حيث اسند الانبات الى الله تعالى وهو مجاز

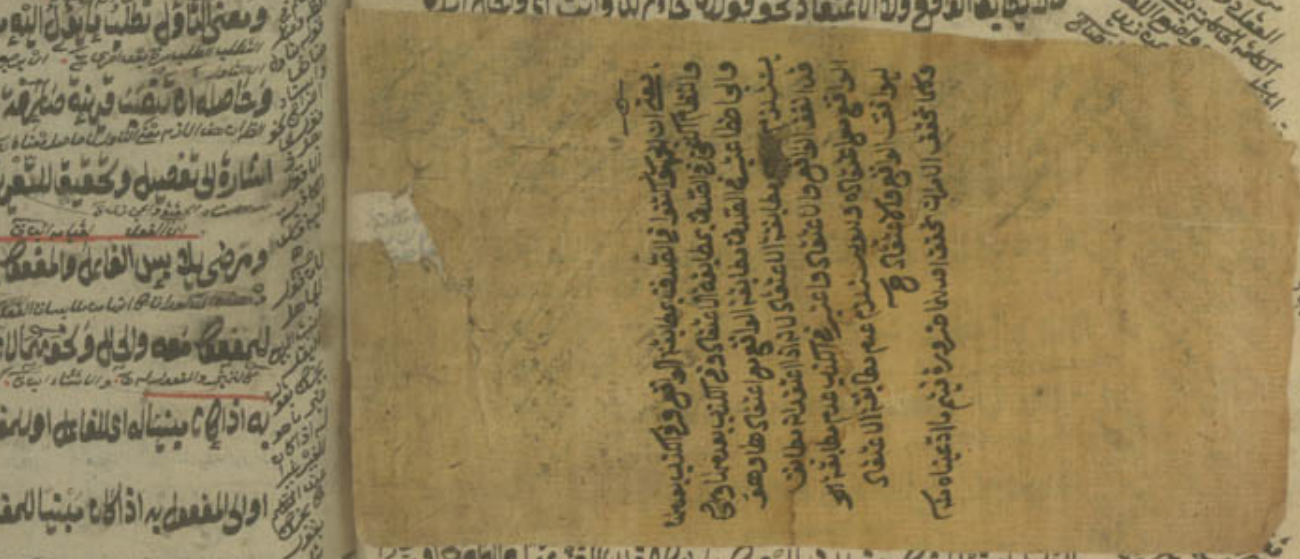

راضية فبنى للفاعل واسند الى المفعول به اذ العيشة مرضية وقيل ينعم في عكسه المعنى

فبنى للمفعول واسند الى الفاعل لانه البيت هو الذي ينعم اي يمكث فيه افهمت الاناة

ملاءة وكفرانا مصدر والاولى التمثيل بخفوق جدثه لانه السنة بمعنى النعاس

ونهاره صائم في الزفاء ونهر جار في المكاء لانه اسند صائم الى النهار والماء جار للطس

في الشر وبني الامير المدينة في السب وينبغي ان يقام ان المجاز العقلي يجري في النسبة الغير

الاسناد بزيادة الاضافة والبقاعية نحو اعجبني انبات الربيع وجري الانهار

قال الله تعالى سقفا وبيتها ومكر الليل والنهار ونحو نومت الليل واجريت النهر فلا

الله تعالى ولا تطعهم اد لهم لسرفي والتقدير المذكور انما هو متحد لان النداء اللهم

الا ان يراد بالاسناد مطلق النسبة وسيجيء لك تفصيله وتحكمها في الشرح وقولنا

في التعريف بتأول يخرج ما مر من قولك الجامد انبت الربيع البقل ربيعا اذ الانبات من

الربيع فاعله حقيقة لا تأول غير ما هو في الواقع لكن لا تأول فيه لانه مراده

ومنقله

ومعقلة وكذا شفى الطبيب المريض ونحو ذلك فانه يتناول بخبر ذلك كما يخبر

الاقوال الكاذبة ومن ثم تعريض للسكاكي حيث جعل التأول لاخبر الاقوال الكاذبة

فقط والتنبيه على هذا تعرض المصنف للمتن لبيان فائدة من القيد مع انه ليس ذلك

منه ذا به في هذا الكتاب واقتصر على بيان اخراجه لنحو قوله الجاهل مع انه يخبر الاقوال

الكاذبة ايضا ولهذا اي ولان مثل قول الجاهل خارج عن الخبر لم يشترط التأول فيه

لم يجعل كخطأ اشباب الصغير وافتى الكبير بن الغداة ومر العشي على المجاز اي على ان

اسناد اشباب وافتى الى كر الغداة ومر العشي مجاز ما دام لم يعلم او لم يظن انه

قائله اكتفى من القيد لم يتقيد ظاهره اي ظاهر الكلام لانتفاء التأول في الاخبار

الا كقوله بعتقيد اللظاهر فيكون من قبيل قول الجاهل انبت الربيع البقل كما ان

يعني ما يعلم ولم يبت بدليل شيء على انه لم يرد ظاهره منكما كقولك على ان لبناك من

للجنب الليالي وقوله اي الجنب ميز عنه اي عن الرأس فزع عاما فزع وهو السفر

CC-0. Mufti Taqi Usmani Collection. Digitized by eGangotri

وبدأ بالبحث عن التعريف لعلم البيان إذ ليس فيه

عن أحوال اللفظ من هذه الحيثية والمراد بأحوال

اللفظ الأمور العارضة له من التقديم والتأخير

والبيان والحذف وغير ذلك

الايضاح

فانه مشروط بتقدم العلم بالوضع نحو قل هو الله احد فانه اصل الاله

خذ فتة الدبهة وعوض منها مرق التفريق ثم جعل علما للذات الواجب

الوجود الخالق ورسم بعضهم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او الذي يتخذ

المعبود به فكل منهما كلي اخص فرد فلا يكون على الذات بمفهوم العلم

بترئ وفيه نظر لانا لا نسلم انه اسم لهذا المفهوم الكلي كيف وقد اجمعوا

على انا قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد ولو كان الله اسما لمفهوم كلي لما افاد

التوحيد لان الكلي صادق على كثيرين فلو حكم على الكثرة او بعضهم او هاهنا

كما في الالقاب الصالحة لذا للامة تركيا على رضي الله عنه وهرير معاوية

او كناية عما مضى يصلح العلم له نحو ابو لهب فعلى كل الكناية عما كونه

جهنميا بالنظر الى الوضع الاول اعني الاضافي لان معناه ملازم النار

وتلا بئسما يلزمه انه جسمي فيكون انتقالا من الملزوم الى اللازم باعتبار

الوضع

المخاطب بالاخوال المختصة به نحو يا تعنا اسمي رجلا
عالما وتم يتعرض لحاله بذلك او لكليهما عالما بغير الصلة نحو الذين في بلاد
الشرق له ايتم فهم اولا تعرفهم فقله جدا في مثل هذا الكلام اي استحيا ان يضيع
بالاتم او زيادة التقرير اي تقرير الغرض السوق له الكلام وقيل تقرير
المسند وقيل تقرير المسند اليه نحو زيد قائم اي يوجد او المراد
فاعله مناسبا لزيد اذا جاء وذهب فقال الغني خاد عنه عنا نفقه وفعلت
فعله المخاطب لصاحبه عند الشيء الذي لا بد له ان يخرجه مناسبا لحاله عليه
ان يقبله ويأخذه منه وهي عبارة عن التحمل لما فقهته اياها والمسند اليه
هو فعل التي هو في بيتها عنا نفقه متعلق براوده فالغرض السوق
له الكلام ليراه يوسف عليه السلام وطاعة ربه والمذكور ادل عليه سنا
امرأة العزيز او ربة الحال له اذا هاء في بيتها وتمكينا من نيل المراد منها
ولم يعد

نجاب الصغير

وعلم المعاني من حيث انه اذا اريد بيان رتب المسند

إذ لابد في رفع البناء من تحقيق وتثبت لبنائه لهم بنيانا فقس

الفرق بين الايماء وتحقيق الخبر وبين الاشارة اي تعريف المسند اليه باسم اشارة

اسم الاشارة ليميزه اي المسند اليه الكلي تميزا لغرض من الاغراض نحو

فقل هذا ابو الصقر فردا نصب على المدح او على الحال في مكنه بنا نيل

بنيانا بني الضلال والاثم وهي استعارة بالبادية يعني يهيمون بالبادية

لانه فقد القرنة الحضر او التعريف بغباوة السامع حقه فانه لا يدري ما غيب

المحتقر كقوله اولئك آبائي فجئني بمثلهم اذا جمعتنا يا جرير المجامع

اوليائه حالة اي المسند اليه في القرب او البعد او التوسط الكائن لذلك

او ذلك او ذاك نازلة واخرى كذلك الله اعلم انها تحقيق بعد تحقق الطرفين

وامثال هذه المباحث ينظر فيها اهل اللغة من حيث

بيانه انها هذا امثلة للقريب وذاك للمتوسط وذلك للبعيد واهل علم

المعاني

صالح للاشارة الى كل غائب غنى كان او وغنى وكثيرا ما

يذكر المفعم المقدم يلفظ ذلك الذات المعنى غير ذلك مالى

بالحس فكانت بعده او التنبيه اى تعريف المتند اليه

بالاشارة للتنبيه عند تعقيب المشار اليه باوصاف اى عند

ارادة الاوصاف على عقيب المشار اليه بقال عقيبه قلان اذا

جاء على عقيبه ثم تعده به بالبا الى المعقب الثانى وتقول

عقبته بالشئ اذا جعلك الشئ على عقيبه وبعده ظهر

فساد قول من قال ان معناه عند جعل اسم الاشارة بعقب

اوصاف على انه متعلق بالتنبيه اى للتنبيه على ان المشار اليه

يجاء بعده اى بعد اسم الاشارة الى اجلها

متعلق بجاء اى لاجل الاوصاف التى

ذكرت بعد المشار اليه نحو الذى يفعلون بالغيب

ويقيمون الصلاة الى قوله اولئك على هدى من ربهم

واولئك هم المفلحون عقيب المشار اليه وهو الذى

يؤمنون باوصاف متعددة مع الايمان بالغيب واقام

الصلوة وغيرذلك مع عرفت المسند اليه باسم الاشارة

تنبيها على ان المشار اليهم احقاء بما يرد بعد اولئك

وهو كونهم على الهدى جاعلا والفوز بالفلاح آجلا

يعتمد الله والذكر اشارة الى ما يطبق ذلك كتابة في قوله

تعالى رب اني نذرت لك ما في بطني محررا فان لفظ

ما وان كان يعم الذكور والاناث لكنه التحرير وهو

ان يطلق العتق لخدمة بيت المقدس فاما كان للذكور

دون الاناث وهو المشتهى الى الله وقد يستحق عن ذكره

لتقدم علم المخاطب به كخروج الماء اذا لم يكن في البيت

الا امير واحد او للاشارة الى نفس الحقيقة

وهو مفهوم السعي من غير اعتبار ما صدق عليه من الافراد

كقولك الرجل خير من المرأة وقد يأتي المعرف بلام الحقيقة

فقط او للاشارة الى نفس الحقيقة وهو مفهوم السعي الا اضافة فيه اما ان فيه اضافة الحقيقة
الى الموصوف او بيانية اي يفهم هو شيء الكلام الخ وعند الامام ثم اقتضاء او اشارة
الى نفس الحقيقة التعريف يا لام اما ان يظهر اذا لم يفد جنس علم الجنس والا فقيه ايضا
اشارة الى نفس الحقيقة لكن يجوز هنا اللفظ لا يدل الا على الحقيقة

تفهم ومفهوم السعي ما دل عليه اللفظ من حيث يقصد باللفظ يسمى مفهوما ومن حيث
يحصل منه يسمى مفهوما ومن حيث وضع له يسمى مشيا فالتغاير بين المضاف
والمضاف اليه بالاعتبار والاضافة للبيان ابن كمال

اي الاول ما يأتي للتعريف لام الحقيقة لم الخاص فان يشعر ان الام في قوله تعالى ان الله
يصطفيك من الدهان وانشاء والمعنى ان يقصد الذهني كما سيأتي في قوله
صاحب الكشاف مع انها ليست بواحدة او تفعل لما صار الى افراد المعهود
فان كان معنى افلما صارت الاضافة وان كان شيئا فلما صارت الشيئية واحدة كان جمعا فتدبر

وحاصل ان لام الحقيقة اشتمالها على شيئين احدهما انه يشمل الاشارة الى نفس
الحقيقة مع قطع النظر عن الافراد وهو ان الاشتمال حقيقة وتسمى لها لام الجنس
والثاني ان يشمل الاشارة الى نفس الحقيقة من حيث انها موجودة في ضمن بعض
الافراد وتسمى لها عهد الذهني وانك عرفت ان شمل الاشارة الى نفس الحقيقة
باعتبار انها موجودة في ضمن جميع الافراد وتسمى لها لام الاستغراق

لواحد من الافراد باعتبار عدمه في الذهن

لمطابقه ذلك الواحد الحقيقة بقيد تطلق المعرف بلام

الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة المتحققة في الذهن

على قيد وجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا في الذهن

وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها كالرجل مطلق

الكلي الطبيعي على جزئياته وذلك عند قيام

قرينة دالة على ان لبس القصد الى نفس الحقيقة

من حيث هي هي بل من حيث الوجود والعدم وهذا

في ضمن جميع الافراد بل بعضها غاير معين كقولك ادخل

كل الرجل ولا تكرم كل بخيل

كالله خولرسواء وبالنظر الى انفسها مختلفان وكقوله

اذا دخل السوق حتى للعقد في الحال ومثله قوله

اذا دخل الحمام من غير شئ الحمام من حيث هو هو ومفهوم الكلي من

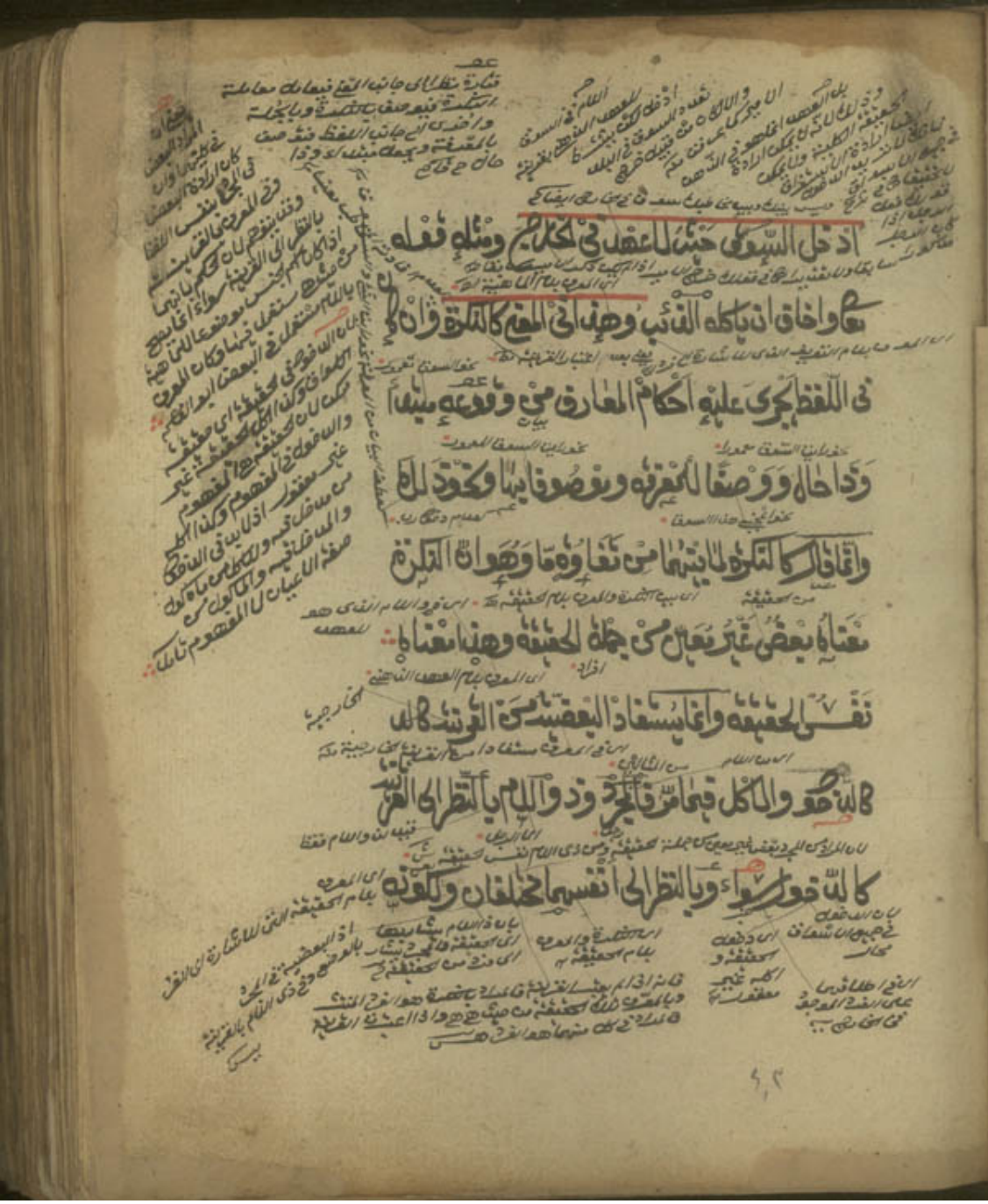

أذ دخل السين حيث المعهد في الخارج ومثله فعله

نحو واخاف ان يأكله الذئب وهذا في المنع كالنكرة وان كان

في اللفظ يجري عليه أحكام المعارف من وقوعه مبتدأ

وذا حال ووصفا للنكرة ونعوت بها وكحدوث الماء

واما قال كالنكرة لما بينهما من تفاوت وهو التنكير

نعتاه بعض غير يعلن من جملة الحقيقة وهذا نعتاه

نفس الحقيقة وانما يستفاد المعهد من القرينة كالله

كالله نحو والماكل فيما مر فالمجرد ذو اللام بالنظر الى الغرض

كالله نحو رجل وبالنظر الى انفسهما لخلوهما وكلوته

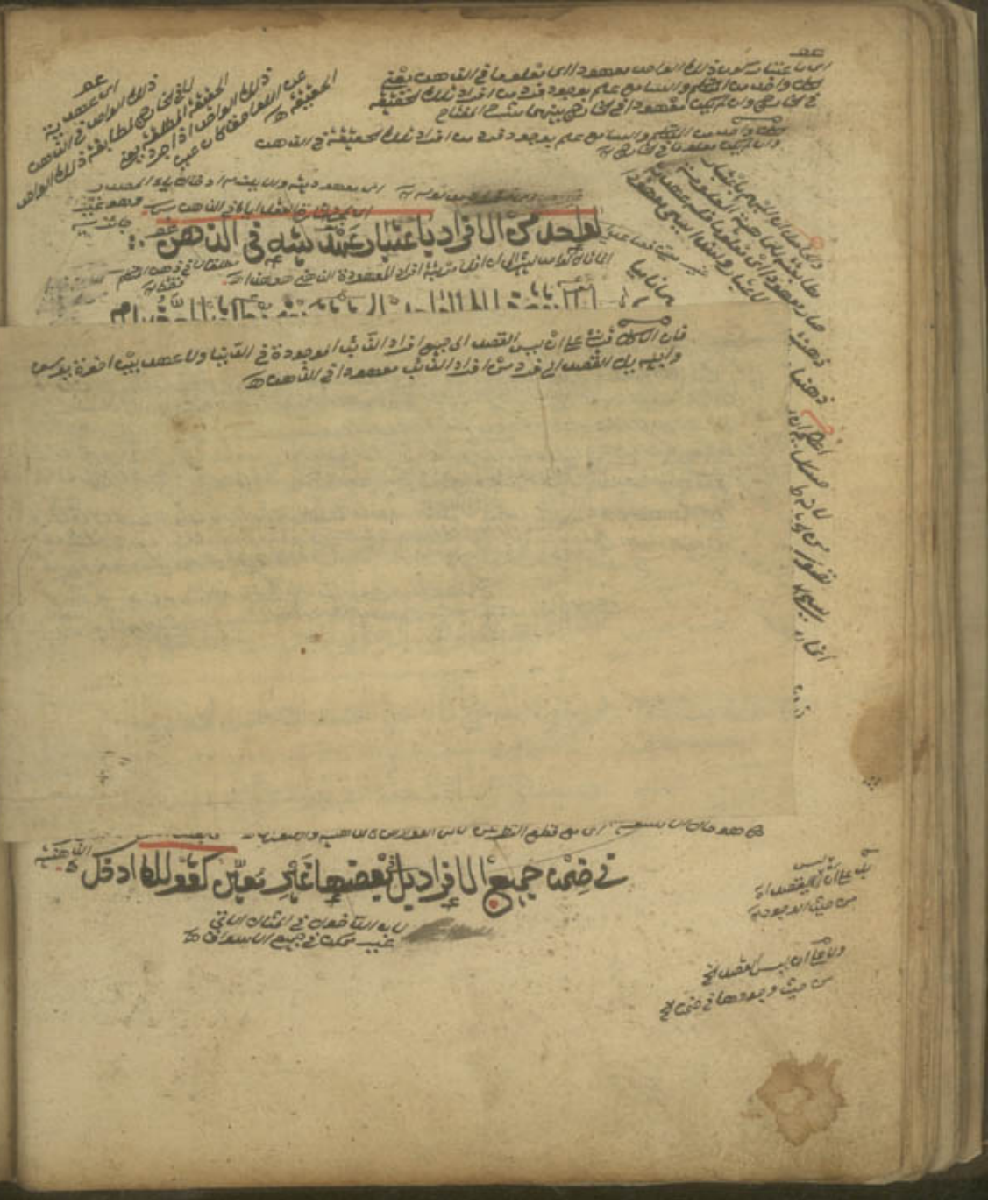

لواحد من الافراد باعتبار عند بثبوته في الذهن

في ضمن جميع الافراد بل بعضها غير معين كقولك ادخل

في المعنى كالنكرة فقد يعامل معاملة المنكر ويوصف

يا لجلة كفعله ولقد أمر على اللئيم يسبني وقد يعد

المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة الملتقرأ في نحو

أن الانسان لفي خسر مشيرا باللام الى الحقيقة لكن

لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي ولا من حيث كم

تخفقها في بعض الافراد بل في قضية جميع الافراد

بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى

في المستثنى منه لو سكت عن ذكره فاللام التي لتعريف

العهد الذهني أو لكل المستغرق هي لام الحقيقة حمل على ما ذكرنا

على ما ذكرنا بحسب المقام والقرينة ولئن قلنا إن الضمير في نحو

وقد يأتي وقد يفيد عائدا الى اللام أو الكلمة بها الى الحقيقة

ولا بد في لام الحقيقة سواء أريد بها القصد بها الاشارة الى الماهية

بأعتبار حضورها في الذهن بأعتبار اسماء الاجناس النكرة مثل

رجعي والرجعي واذا اعتبر الحضور في الذهن فوجه استيعاب

لترى العلماء الا في العهد المرة الى حصة مبهمة ما الحقيقة واحدا

كانا او اثنين او جماعة واللام الحقيقة المرة الى نفس الحقيقة ما

نحو نظر الى الافراد فلها ما وسواء الاستغراق ضربا حقيقي

وبعد ما يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة كقولهم العلم

والشهادة اى كل غيب وشهادة وغرضي وسواء اراد كل فرد

بما شاء فلفظ اللفظ بحسب منافاتهم العرف كجمع الاسم الصفاته

اى صياغة بلده او اطراف مملكته لانه المضاف عرفا الى صياغة البلد

قبل الياء ابنى على هذه الكسر فى والياء فالاسم فى محل الفاعل

عند غيره ولو صح وفيه نظر لان الخلاف انما هو فى اسم الفاعل

والمفعول بمعنى الحدوث دون غيره كالملوس والمكافور والعالم

والجاهل لانهم قالوا اسم الفعل فعل فى صورة الاسم فلا بد

فيه من معنى الحدوث والتجدد فالمراد بهم مطلق المشتقات

سواء كانا يجريان التعريف او غيره والمقصود ايضا بما يأتى

وبقى هذا الاسم ان المشتقات كلها لفظ المشهور افراده اللفظ المفرد الآحاد وافراد لفظ المثنى اثنان اثنان
منها وآحاد لجمع جماعة منها فالمشتقات اللفظ المفرد لا يخرج منه فرد اصلا واشتقات المثنى لا يخرج منه فردان
اصلا ويمكن ان يخرج منه فرد واحد واشتقات لجمع لا يخرج منه جماعة اصلا ولا يمكن ان يخرج منه فرد
واحد وفردان فى الاثنان المذكور فى المتن يدفع صحة هذا الكلام مع الاجماع

كالمشتقات كضارب المذكر بالتذكير الازمة او الغير

القائمان الاسمان والمشتقات المفرد سواء كان يجرى فى التعريف

او غيره كالمثنى من المشتقات المفرد والمجموع بمعنى انه يشاد

كل واحد من الافراد والمثنى يشاد لكل اثنين والجمع

يشاد لكل جمع يدل على صنف لرجال فى الدار اذا كان فيها

رجل او رجلان دون لرجل فانه لا يصح اذا كان فيها

رجل او رجلان وهذا فى النكرة المنفية مسلم واما فى

المعرف باللام فلا يدل لجمع المعرف باللام المشتقات يشاد

كل واحد من الافراد على ما ذكره الائمة الاسكى والنحو

ورد عليه القراء وأشار إليه أئمة النحو وقد انتبها

الكلام في هذا المقام في النحو فلبطالع ثمة وهكذا كان

هنا نظنه اعتراض وهو أن إفراد الكم يدل على

وحمل معناه والكثرة على تعدده وهو ما شافيان

فأجاب عنه بقوله والثاني بين الكثرة وإفراد الكم

لأن الحرف الدال على الكثرة كحرف التعريف وأما

يدخل عليه أي على المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة

على تلك العدة واستماع وصفه بنعت الجمع كالجماعة

على الشاكل اللفظي ولأنه أي المفرد الداخل عليه حرف

الاستغراق بعض كل فرد لما يجمع الافراد وليس الا منع

وصيغة بعض الجمع عند الجمهور وان حكاه الاقفهسي

في نحو الديباج المعصفر والدرهم البيض وبالاضافة

اي تعريف المسند اليه بالاضافة الى شيء من المعارف

لانها اي الاضافة اخصر طريق الى احضاره في الذهن

السائم نحو هو اي اي مرعى وهذا اخصر طريق مني

الذي اهوله وكوذ للاقاصي والداني مضاف مطلق لضيق المقام

وشرط السائمة ليكون في السيمة والجباية على الرحيل معي

المركب لما مال مضعف اي بعير ذاهبا في الارض وغامه

تجنب الشيء اذا تخلصت الى وباب التعجب دوى تعلق اجمع فحتك ثم فات فوقعت فلما نعلت كادت

التفت تنعف

جنب وجنبا في بعلة يوثق الجنب الجنوب المسبع و

والجثمان الشخص والمعنى المقيد ولفظ اليت ضبر

وبعضها ذا تسفل حس او لتضمنها اي لتضمن الاضافة

تعظيما لشان المضاف اليه او المضاف او غيرهما كعلم الله

في تعظيم المضاف اليه عبدي حقر تعظيما لشان المضاف اليه عبد او في تعظيم المضاف عبدي الخليفة كبير تعظيما لشان

المعبد بانه عبد الخليفة وفي تعظيم غير المضاف و

والمضاف اليه عبد السلطان عندي تعظيما لشان المتكلم

بان عبد السلطان عندي وهو غير المسند اليه المضاف

تنوين التعظيم بخلاف او يختص بما حوله

الفرق بين التعظيم والتكثير

أي للمقصد الى فرد مما يعد فيه على سبيل الجنس نحو قوله تعالى

وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى أو للنوعية أي للمقصد

الى نوع منه يخفى وعلى أبصارهم غشاوة أي نوع من

الا غطية وهو غطاء العمى عن آيات الله وفي المصباح

انه للتعظيم أي غشاوة عظيمة أو التعظيم والتحقير

كقوله لو حاجبه أي مانع عظيم في كل أمر يشينه أي

يعيبه وليس لو عن طالب العرف حاجبا أي مانع

حقير يكتفى بالعظيم أو التكثير كقولهم إن له لابلا

وإبلا له لقحا أو التقليل كقوله تعالى ورضوان من الله

أكبر والفرق بين التعظيم والتكثير أن التعظيم بحسب

ارتفاع الشأن وعلو الطبقة والتكثير باعتبار الكمية

والمقادير تحقيقا كما في الليل أو تقديرا كما في الرضوان

وكذا التحقير والتقليل والمناسبة إلى أن يتبنى

قرنا فقال وقد جا أي التكثير للتعظيم والتكثير نحو

وإن يكذبوك فقد كذبت رسلا من قبلك أي ذوو

عدد كثير هذا ناظر إلى التكثير وذوو آيات عظام هذا

ناظر إلى التعظيم وقد يكون للتحقير والتقليل معا

ومن الشعبية للاشارة إلى أن التشبيه في قدر المشبه به

نحو حصل لي منه شيء أي حقير قليل وكم تكاثر غيره

التعريف بين التعظيم والتكثير

فانه قيل كيف قال وجعلنا من الماء كل شئ حتى انا نرى ونعلم ان الملائكة ليسوا من الماء بل من النور وكذا ليسوا من الماء بل من النار وآدم ليس من الماء بل من تراب فالجواب ان المراد بالبعض في قوله تعالى وانبتنا من كل شئ وجاء المعض من كل شئ وقيل ان الكل من الماء كلمة البعض بالكلية روى ان الله تعالى خلق الملائكة ممن يحيى خلقها من الماء وآدم خلقه من تراب خلقه من الماء ٥

أي غاية المنتهى اليه للإفراد والتذكير به كفر والله ٥

خلق كل دابة من ماء أي كل نوع من أفراد الله واب

من نطفة مثلثة وهي نطفة أبيه المختص به أو كل

نوع من أنواع الله واب من نوع من أنواع الماء و

هي نوع النطفة التي تختص بذلك النوع من الله واب

ومن نكاية غيره للمعظم كفر فاذ نوا بحرب من الله

وكوله أي ضرب عظيم وللمخبر أن نضن الظاء أي

ظنا خبرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة و

الضعف فالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتأكيد

وبئس الاعتبار صح وقوعه بعد الا الاستثناء مفرغا

مع امتناع ما ضربته الا ضربا على أن يكون المضمر للتأكيد

لأنه مفيد ضربته لا يحتمل غير الضرب والمستثنى منه يجب

ان يكون مغيرا ما يحتمل المستثنى وغيره وكما ان التأكيد

الذي نفي معنى البعضية نفي العظم فكذلك لا مرح لفظ

البعض كما في نفع ورفع بعضهم درجات اراد كما صلى الله

نفي هذا الايهام في نفي فضله واعلاء قدره مالك

واما وصفه أي وصف المنسبك الله والوصف في نطفة

على نفس التابع المخصص وفي نطفة بغير المضمر وهو

الا شب هنا ليوافق قوله واما بيانه واما الايذال

عنه اى واما ذكر النعت فلكشفه اى لوصفي بمعنى المعلل

والا صح ان يكون بمعنى النعت على ان يراد بالنعت الواحد

يعنيه ويوضحه بمعناه الظاهر على ما يجئ في البديع

سبباً له اى للمستند اليه كاشفاً عن معناه كفعل لما

الجسم الطويل العريض العميق بحيث اى في فاعل يشغله

فان هذه الاوصاف مما يوضح الجسم ويعمم نعرفه

وسئله في الكشف اى سئل هذا النعوت في كون الوصف

للكشف والايضاح وان لم يكن وصفاً للمستند اليه فوله

الا شبه في التكرار والتوضيح عباره عن رفع الاجمال

قوله الباقي الذي بقي يأتي الظن كان ذن راى وقت

مما يكشف عن معناه الزكي المؤنث والوصف بعيد

مما يكشف عن معناه وهو وصفه للنفس بيئس يئسه انه لمانه

أما رفعه على انه خبر له في البيت السابق أعني قوله أن

الذي جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جميعا أو ينفعه

على انه صفة لكلم إن أو يثلث بن أعني أو لكون الوصف

مخصصا للمسند اليه أي معللا الشراكه أو رافعا

احتماله وفي غرفي النحاة التخصيص عبارة عن تعليل

الاشتراك في النكرات والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال

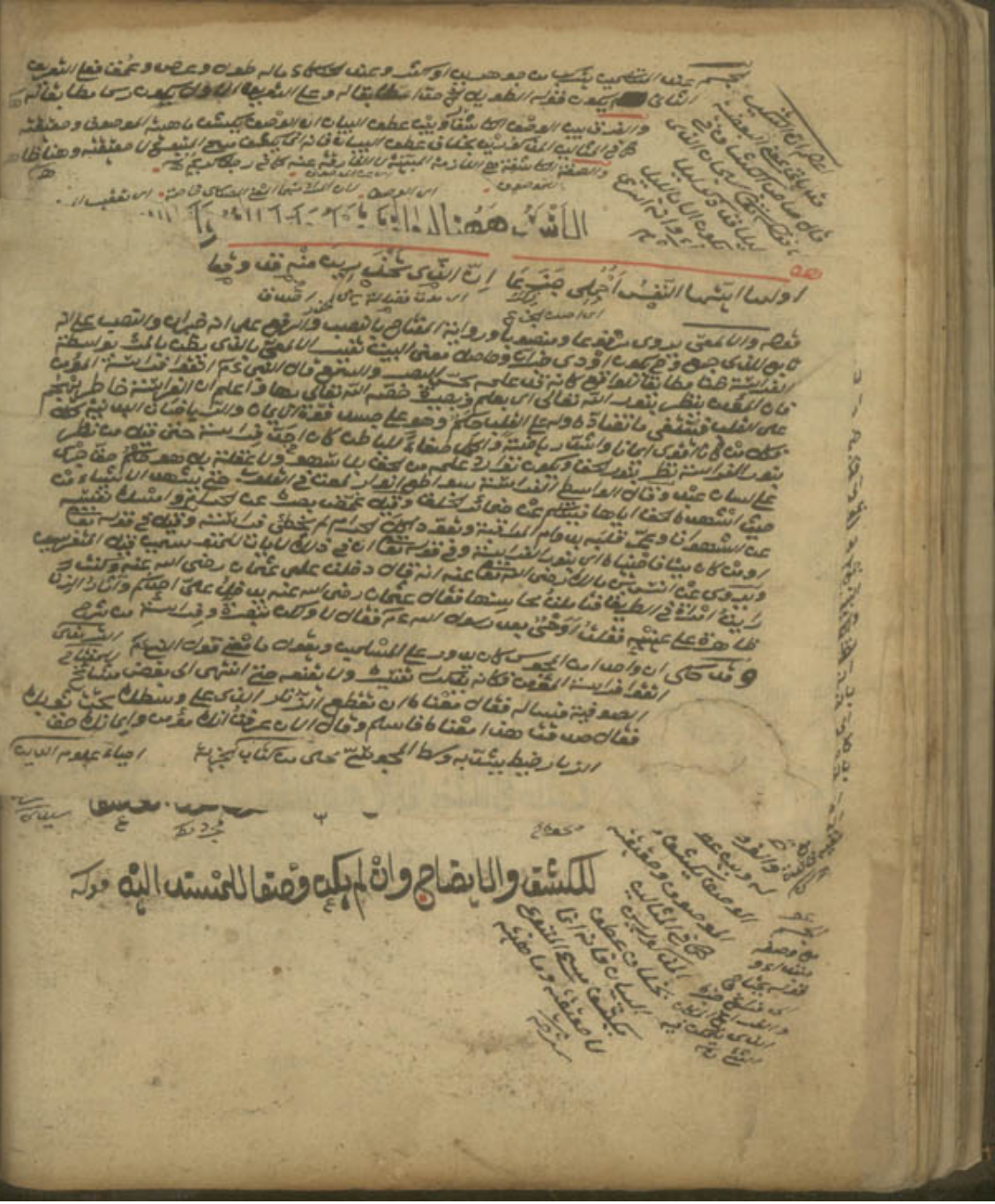

الاشتراك هنا الاباء

اولما ابتها النفس اجملي جزعا إن الذي تحذرين منه قد وقعا

للكشف والايضاح وان لم يكن وصفا للمسند اليه قوله

الحاصل في المعارف كخفتنه التاجر عنده نافان وصفه

بالتاجر يتبع احقاله التاجر وغيره او لكون الوصف

مدحا او ذما كقولك جاءني زيد العالم او الجاهل حيث يتعين

الوصف اعني زيدا قبل ذكره اي ذكر الوصف والا لكان

الوصف مخصصا او لكونه تاكيدا كقولك الخوارج ضلوا ان كان

يقوما عظيما فان لفظ الامر مما يدل على الديمومة وقد

يكون الوصف لبيان المقصود ونفيه كقولك ما كل ما

من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث

وصف دابة وطائرا بما هو من خواص الجنس لبيان

ان

من تأكيد المسند اليه في شيء اذ تأكيد المسند اليه

لا يكون لتقرير الحكم فقط وبسره المحقق بينهما

او لرفع توهم التجوز اي السلم بالمجاز نحو قطع اللص

الامير اماميرا او نفسه او عينه لئلا يتوهم ان اسناد

القطع الى الامير مجاز واما القاطع بعض غلمانه او لدفع

توهم السهو نحو جاءني زيد زيد لئلا يتوهم ان المجيء

غير زيد واما ذكر زيد على سبيل السهو او لرفع توهم

عدم السهو نحو جاءني القوم كلهم اجمعون لئلا

يتوهم ان بعضهم لم يجيء الا انه لم يعتد بهم او انه لما جعلهم

وضع لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما وقد يلحق

عطف البيان بغيره كم يختص به كقوله والمؤمن العائذات ان

الطير ترمي بهن ركبان مكة بين الغيل والسند فان

الطير عطف بيان للعائذات مع انه ليس كما يختص بها

جعلك الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل

بناء على انهم في حكم شخص واحد كما يقال بنو تميم

قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم او اما بيانه اى تعقيب

المسند اليه بعطف البيان فلا يفيد حينئذ بكم يختص به

نحو قدم صديقنا خالد ولا يلزم ان يكون الثاني اوفى

او وضع لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما وقد يكون

عطف البيان بغير اسم يختص به كقوله والمؤمن العائذات ان

الطير ترمي بركبان مكة بين الغيل والسند فان

الطير عطف بيان للعائذات مع انه ليس مما يختص بها

نحو اقام الصلوة ويؤتون الزكوة

نحو هم المسود نحو جاءني زيد زيد لئلا يتوهم انه ليس بمجيء

غير زيد وانما ذكر زيد على سبيل السهو او لرفع توهم

عدم السهو نحو جاءني القوم كلهم اجمعون لئلا

يتوهم ان بعضهم بقي لم يجيء او انه لم يعتد بهم او انه جعلك

وقد يجيء عطف البيان لغير الايضاح كما في قوله تعالى

جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس ذكر صاحب

الكشاف ان البيت الحرام عطف بيان للكعبة جيء به لك

للمدح لا للايضاح كما يجيء الصفة لذلك واما البدل

الابدال منه اي كن المسند اليه فلزيادة التقرير من اضافة

المصدر الى فاعله او من اضافته الى البيان اي الزيادة التي

هي التقرير وهذا من عادة اقتران صاحب الكشاف حيثما

قال في التاكيد للتقرير وههنا لزيادة التقرير ومع

هذا فلا يخلو من تكلف وهي الاشارة الى ان الغرض من البدل

وهو ان يكون مقصودا بالنسبة والتقرير زيادة تحصل

بما وضمنا بخلاف التاكيد فان الغرض منه نفس

التقرير والتخصيص نحو جاءني زيد اخوك في بدل الكل

وتحصل التقرير بالتكرير وجاء القوم اكثرهم في

بدل البعض وسلب عمرو ثوبه في بدل الاشتمال وبيان

التقرير فيها ان الشيء يشتمل على المتبايع اجمالا

حتى كانه مذكور اما في البعض فظاهر واما في الاشتمال

فلان معناه ان يشتمل المبدل منه على البدل لكن اشتمال

الظرف على المظروف بل كن حيثما يكون يشعر به اما

اجمالا وشيئا فشيئا لوجوه ما يجب بغي التقييد عند

ذكر المبدل منه شوقه الى ذكره وتشوفه له وبالجملة

يجب ان يكون المبدل منه غير مبهم فيه بحيث يطلق ويراد به الما

التابع نحو اعجبني زيد اذا اعجبك علمه بخلاف ضربت

زيدا اذا ضربت عمرا ولكن اصرح وابان نحو جاءني

زيد اخوه ببدل الغلط لا ببدل الاشتمال كما زعم بعض

النحاة ثم ببدل البعض والاشتمال يل ببدل الكل ايضا

لا تخلو عن ايضاح وتفسير ولم يتعرض لبدل الغلط

لانه لا يقع في فصيح الكلام واما العطف

اي جعل الشيء معطوفا على المسند اليه فلم يفصل

المسند اليه مع خفيته نحو جاءني زيد وعمرو فان

فيه تفصيلا للفاعل بانه زيد وعمرو ومن غير دلالة

على تفصيل الفعل بان المجيئين كانا معا او توليا مع

مهلة او بلا مهلة واخر زيد بقوله مع اخيه عن نحو

جاءني زيد وجاءني عمرو فان فيه تفصيلا للمسند اليه

مع انه ليس من عطف المسند اليه وما يقال من انه

احتراز عن نحو جاءني زيد جاءني عمرو ومن غير عطف

فليس بشيء اذ ليس فيه دلالة على تفصيل المسند اليه

بل يحتمل ان يكون اضرابا عن الكلام الاول ونص عليه

الشيخ في دلائل الاعجاز او لتفصيل المسند بانه

قد حصل من احد المذكورين اولا وعن الاخر بعده

مع مساواة او بلا مساواة كذلك اي مع اخذه واخذ زيد

بذلك اما عن نحو جاءني زيد وعمرو بعده بيوم او بشهر او بما

اشبه ذلك او نحو جاءني زيد فعمرو فثم عمرو او جاءني القوم

حتى خالد فالثلثة شتركة في تفصيل المسند الا ان

الفاء تدل على التعقيب من غير تراخ وثم على التراخي

وحتى على ان اخر اجزاء ما قبلها مترتبة في الذهن من الاضعف

من قال اضعف الى القوى او بالعكس فمعنى تفصيل

المسند فيها ان يعتبر تعلقه بالمتبوع اولا وبالتابع

ثانيا من حيث انه اقوى في اخر المتبوع او اضعف

واما من حيث انه في الخارج حتى فان قلت

في هذه الثلثة ايضا تفصيل للمسند اليه فلم يقل

او لتفصيل ما قلت ترى بين ان يكون الشيء حاصلا

من شيء وبين ان يكون الشيء مقصودا اثبته وتفصيل

المسند اليه في هذه الثلثة وان كان حاصلا لكن ليس

العطف بهذه الثلثة لما جعل ان الكلام اذا اشتمل على

على قيد زائد على مجرد الاثبات او النفي فهو الغرض الخاص

والمقصود من الكلام في هذه الامثلة تفصيل المسند

اليه كانه امر كان معلوما وانما سيق الكلام لبيان ان

مجيء احدهما كان بعد الآخر فليتامل وهذا البحث

مما اورده الشيخ في دلائل الاعجاز ووفق بالحاقه

عليه او رد السامع عن الخطا في الحكم الى الصواب

نحو جاءني زيد لا عمرو لمن اعتقد ان عمرا جاءك دون زيد

او انهما جاءاك جميعا ولكن ايضا للرد الى الصواب

الا انه لا يقال لنفي الشركة حتى ان نحو ما جاءني زيد لكن

اذا اشتمل الكلام على قيد زائد فهو الغرض

لكن عمرو انما يقال لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو

لا لمن اعتقد انهما جاءاك جميعا وفي كلام النحاة ما يشعر

بانه انما يقال لمن اعتقد انتفاء المجيء عنهما جميعا او

صرف الحكم عن المحكوم عليه الى محكوم عليه آخر نحو

جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو فان بل للاضراب

عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب عن المتبوع

ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه لا ان ينفى عنه الحكم

قطعا خلافا لبعضهم ومعنى صرف الحكم في المثبت ظاهر

وكذا في المنفي ان جعلناه بمعنى نفي الحكم عن التابع والمتبوع

او غرو والفرق بينهما ان في الاباحة يجوز الجمع بخلاف التخيير واما الفصل اي تعقيب المسند اليه بفتح الفصل وانما جعلوه من افعال المسند اليه لانه يقتضي سابقة المسند اليه عليه في الذكر او عدا والا باحة ان حصل له بالجمع بينهما فضيلة وكثرة نحو تعلم النحو والفقه فللا باحة يجوز لا فتقاطه على احد الفعلين ويجوز الجمع بخلاف التخيير كباب

او للابهام كخواننا او اياكم لعلى هدى او في ضلال او للتخيير او للاباحة كخولك دل الدرهم او التقسيم كجاءني زيد هو الغائم ان القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه الى عمرو فالباء في قوله فلا تخصصه بالمسند شاهد في قولهم خصصت

فى حكم المسكوت عنه أو ما يجرى مجراه حتى يكون نفيا

ما جاءنى زيد بل عمرو وان عمرا لم يكن فى عدم مجئ زيد ومجيئه

ومجيئه على الاحتمال أو مجيئه متحققا هو مذهب

المبرد وأن جعلنا ما يفهم ثبوت الحكم للتابع حتى يكون

نفيا ما جاءنى زيد بل عمرو وان عمرا جاءنى لا هو مذهب

الجمهور فيه اجمال أو للمشاركة فى الحكم أو التشكيك

للسامع اى ايقاعه فى الشك كقولك جاءنى زيد او عمرو

أو للابهام كقولنا واياكم لعلى هدى او فى ضلال

مبين أو للتخيير أو للاباحة كقولك خذ الدرهم زيدا

على زيد لا بالمجاورة الى عمرو فالباء فى قوله وامسحوا

فلا تخصيص بالمسند شيئا فى قولهم خصصت

اى لا يجوز الجمع فيه ان اوقع انه الكفارة للتخيير مع انه يجوز الجمع الا ان يجاب بانه اذا فعل الجميع لا يقع الجميع كفارة واحدة بل الواجب احدها ولا يجوز الجمع على انه الجميع واجب

هو والتشكيك عبارة عن اخفاء الامر على السامع مع علم المتكلم بخلافه اظهر ان فى قضية التشكيك والابهام لان الابهام ايضا اخفاء الامر على السامع مع علم المتكلم فلا يحسن جعله قسما آخر اللهم الا ان يقال المراد من قوله والابهام مع التصريح بقيد الى المخاطب لا مطلقا

والحاصل ان التخصيص يجيء بمعنى الافراد وبمعنى القصر فالباء على الاول يدخل على المقصود وعلى الثاني على المقصور عليه فاذا قلت اختص زيد بالكتابة فمعناه هو مقصور عليها لا يتعدى الى غيرها [illegible] التراكيب متحد و قول صاحب الكشاف في نعبد اياك نعبد نخصك بالعبادة على المعنى الاول

قلنا بالذكر اي ذكرته دون غيره كانا جعلناه من
بين الاشخاص مختصا بالذكر اي منفردا به والمعنى
ههنا جعل هذا المسند اليه من بين ما يصح اتصافه
بكونه مسندا اليه مختصا بان يثبت له المسند
كما يقال في اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة ولا
نعبد غيرك واما تقديمه اي تقديم
المسند اليه فلكون ذكره اهم ولا يكفي في التقديم مجرد
ذكر الاهتمام بل لا بد من ان يبين ان الاهتمام من اي
جهة وباي سبب فلذا فصله بقوله اما لانه اي تقديم

تخصيص بالعبادة

المسند اليه

وهو آدم حيث خلق الله من التراب وهو جماد وقيل تاهت العقول في فطرته وقيل ناقة صالح عليه السلام وقيل هو طائر في بلاد الهند يسمى ققنس [illegible] طويل وهو من الالحان [illegible] الى سنة ثم [illegible] فيجمع الحطب حواليه [illegible] على الحطب حتى تخرج منه النار [illegible] ذلك الحطب [illegible] بعد مدة [illegible] هو المراد من البيت

اي تقديم المسند اليه الاصل لانه المحكوم عليه
ولا بد من تحققه قبل الحكم فقصدوا ان يكون في الذكر
ايضا مقدما ولا مقتضي للعدول عنه اي عن ذلك الاصل
الاصل اذ لو كان امر يقتضي العدول عنه فلا يقدم
كالفاعل فان مرتبة العامل التقدم على المعمول
واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع لان في المبتدأ تشويقا
اليه اي الى الخبر كقوله والذي حارت البرية فيه حيوان
مستحدث من جماد يعني تحيرت الخلائق في المعاد
الجسماني والنشور الذي ليس نفسانيا بل ما له

باب ما ورد الله واختلف الناس فيه ذاهب الى ضلاله وهاد

بغى بغضهم يتذكر بالمعاد وبغضهم لا يتذكر به واما

لتعجيل المسرة او المساءة للمتقاول علة لتعجيل المسرة او

التيقظ علة لتعجيل المساءة تحذر كذا في دار صدر يقال لتعجيل المساءة

والسفاح في دار صدر يقال لتعجيل المساءة وامثال لهما

انه اي المسند اليه لا ينزل عن لحاظ المتكلم كونه مطلعا او انه

يستلذ به لكونه محبوبا واما لتحذر كذا مثل اظهار

تعظيمه او تحقيره او ما اشبه ذلك قال عبد القاهر و

وقد تعدم اي المسند اليه لتقيد التعديم بخصوصية

باب الخبر

باب الخبر العقلي اي لغرض الخبر العقلي عليه ان وعى المتيقن اليه

حرفي التي اي وقع بعدها بلا فصل كقولنا انا قلنا هذا

اي ام انا له مع انه مقول لغيري فانتفاء هم يفيد نفي العقل عن

المتكلم وثبوته لغيره على الوجه الذي نفيه عن العموم

والخصوص والا لزم ثبوته لجميع من سواه الا ان التخصيص

انما هو بالنسبة الى من توهم المخاطب كونه كالمدعو في العقل

او انفراد له به دونه وليس اي لان انتفاء هم يفيد التخصيص

ونفي الحكم عن المذكور مع ثبوته للغير لم يقصد انا قلنا

هذا ولا غيري لان نفيهم انا قلنا ثبوته فانتفاء هذا العقل

لغير الكلام ومنطوق لا غير تقيدا عنه وعما سنا فقال

ولا ما اتى اتى احد لانه يقتضي ان يكون انسانا غير الكلام فقد

يرى كل احد كذلك لانه قد ينفي غير الكلام المرئية

على وجه العموم في المفعول فيجب ان ينفي لغيره على وجه

العموم في المفعول ليحقق تخصيص الكلام بينما النفي ولا

ولا ما انا ضربت الا زيدا لانه يقتضي ان يكون انسانا

غير لانه ضرب كل احد سوى زيد لان المستثنى منه مقدار

عام وكل ما نفيته عن المذكور على وجه الحصر يجب ثبوته

لغيره تحقيقا لمعنى الحصر اذ عاما فعام وان خاصا فخاص فلم

مفهوم منطوق

فقصر قلب

فقصر قلب من زعم الفراء انه فيه انه توضع هذا الكلام الى قوله وقد يأتي للنفي هو اول هذا البحث

اذ قد ذكر هناك ايضا التخصيص حيث قال لنفيه تخصيصه والشيخ اذا تكرر ذكره ينفي انه يأتي

ما يتعلق من البيان في اول كلامه ان شاء الله تعالى

فقي هذا المقام ما جئت نفسه وتحتما بما الشرط والا

اي وان لم يكن المسند اليه حرف النفي بان لا يكون في الكلام

حرف النفي او يكون حرف النفي متأخرا عن المسند اليه

نحو ما انا قلت

نحو ما قلت انا

فقد يأتي التقديم للتخصيص اي على كون المقدم

اي على كون المسند اليه المذكور به اي بالخبر الفعلي او زعم

مشاركته اي مشاركة الغير فيه اي في الخبر الفعلي نحو

انا عشت في حاجتك لمن زعم انفراد الغير بالسعي فيكون

قصر قلب او زعم مشاركته لك في السعي فيكون قصر

افراد ويؤول على الاول اي على تقدير كونه ردا على كون زعم

قصر قلب

إنّ زيدًا الفهمَ يخطُّ لا غيرُ مثلُ لا زيدٌ ولا عمرٌ

ولا من رُفِعَ لأنه المدّال صريحًا على نفي شيئين أنّ الفعل

الفعلَ صدرَ عن الغير ويؤكد على الثاني أي على نفي

كونه ردًّا على من زعم المشاركة بخطٍّ وحدي مثل

مُنفردًا أو مُتّحدًا أو غيرَ شاركٍ أو غيرَ ذي مالٍ أنه

الدالُّ صريحًا على إزالة شبهة أشتبهت الغير في الفعل و

والنافيان أغلبيون لدفع شبهة خالجت قلبَ السامع

وقد يأتي لنفيهِ الحكم ونفيِهِ في ذهن السامع دونَ

التخصيص بخطٍّ هو يعني الجزئي قصدَ إلى كتبٍ أنه بفعل

أعطاءَ الجزيلَ وسارَ على الكمالِ كفى بفعلٍ نفيَ الشكِّ

وكذا إذا كان الفعل شفاهًا نفاه بأي المتقدم للتخصيص

وقد يأتي للمتقوي فالأول كقولك ما سعيتُ في حاجتي

قصدًا إلى تخصيصه بعدم السعي والثاني كقولك لا تكذبْ

وهو لتقوية الحكم المنفي وتقريره فانه أيضًا ينفي الكذب

من لا تكذبْ ما فيه من تكرار الإسناد المفقود في لا تكذبْ

وانصرافه إلى مآل المتقوي ليتعرف عليه المعرفة بينه

وبين ما تكذبْ المبتدأ إليه ثم أشار إليه بقوله وكذا إذا

لا تكذبْ أنت بغيي أنه أيضًا ينفي الكذب عن لا تكذبْ أنت

فقصد إلى تخصيصه بعدم السعي كذلك ينفي أنه يفيد تخصيص أنا ما سعيت بل هو المقصود في المقام وبيد

تخصيص أنا ما سعيت على ما سيفاد إذا ما سعيت بتقديم المسند إليه على النفي عند قصد التخصيص أعاد بقال

لك انتفى عدم السعي في حاجتك فاضيا كنت أفطا في فاعلم الذي لم يسع فتزعم أني غيري أو أنت عشارك

الغير وما أنا سعيت بناء المسند إليه على النفي أنا يقال لك انتفى وجود السعي أو ما يكن أفطا في فاعلم

أنّ زيدًا لا يخطُّ غيري مثلُ لا زيدٌ ولا عمرٌ

ولا من رُفِعَ لأنه المدّال صريحًا على نفي شيئين أنّ الفعل

الفعلَ صدرَ عن الغير ويؤكد على الثاني أي على نفي

كونه ردًّا على من زعم المشاركة بخطٍّ وحدي مثل

مُنفردًا أو مُتّحدًا أو غيرَ شاركٍ أو غيرَ ذي مالٍ أنه

الدالُّ صريحًا على إزالة شبهة أشتبهت الغير في الفعل و

والنافيان أغلبيون لدفع شبهة خالجت قلبَ السامع

وقد يأتي لنفيهِ الحكم ونفيِهِ في ذهن السامع دونَ

التخصيص بخطٍّ هو يعني الجزئي قصدَ إلى كتبٍ أنه بفعل

أعطاءَ الجزيلَ وسارَ على الكمالِ كفى بفعلٍ نفيَ الشكِّ

وكذا إذا كان الفعل شفاهًا نفاه بأي المتقدم للتخصيص

وقد يأتي للمتقوي فالأول كقولك ما سعيتُ في حاجتي

قصدًا إلى تخصيصه بعدم السعي والثاني كقولك لا تكذبْ

وهو لتقوية الحكم المنفي وتقريره فانه أيضًا ينفي الكذب

من لا تكذبْ ما فيه من تكرار الإسناد المفقود في لا تكذبْ

وانصرافه إلى مآل المتقوي ليتعرف عليه المعرفة بينه

وبين ما تكذبْ المبتدأ إليه ثم أشار إليه بقوله وكذا إذا

لا تكذبْ أنت بغيي أنه أيضًا ينفي الكذب عن لا تكذبْ أنت

مع انّ فيه تاكيدا لانّه اى لانّ لفظ انت اولا لا تتذ
انت لتاكيد المحكوم عليه بانّه ضمير المخاطب تحقيقا وليس
المسند اليه على سبيل السهو او التجوز او النسيان لا
لتاكيد الحكم لعدم تكرر المسند هذا الذى ذكر من
ان التقديم للتخصيص تارة وللتقوى اخرى ان ابنى الفعل
على المعرف وان بنى الفعل على نكر افاد التقديم تخصيص
الجنس او الواحد به اى بالفعل نحو رجل جانى لا
امرأة فيكون تخصيص الجنس او الرجل نحو هذا رجل
واحد وذلك لان اسم الجنس حامل لمعنيين الجنسية

والحاصل انه ان فى الكلام ما يدل على ان نفى عدم الكذب الى المخاطب ليس بالسهو
والمجاز بل على انه الكذب عنه منتف البتة وفى قوله انت لا تكذب بالعكس

والمقصود ببيان الخالفة بين نقل المصنف عن الشيخ وبين ما يشعر به كلامه والحاصل ما نقله المصنف ليس صريحا فى كلام ولا كلام
شراح المفتاح

والعدد المعين اعنى الواحد من الجنس ان كان مفردا
او الاثنين ان كان مثنى والزائد عليه ان كان جمعا واصل
النكرة المفردة ان تكون لواحد من الجنس نقل بقصد
به الجنس فقط وقد يقصد به الوحدة فقط والذى يشعر به كلامه
الشيخ فى دلائل الاعجاز ان لا فرق بينها المعرفة والنكرة فى اباء
عليه قد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوى وقم اى عبد
القاهر السكاكى على ذلك اى على ان التقديم يفيد التخصيص لكن
خالفه فى شرائط وتفاصيل قال مذهب الشيخ انه ان ولى حرف
التفى فهو للتخصيص قطعا وان فقد يكون للتخصيص

تنبيه انه ان يقصد من الكثرة الواحد فقط من الجنس كرجل فقط فى واحد من الجنس او الواحد فقط فى واحد من الجنس لا الواحد

الباب لبيان ما ينتفي التخصيص ذكر لبيانه أي للتخصيص

أراد بالتخصيص ههنا الذي هو الصحيح لوقوعه النكرة بعد أداة التخصيص

سواء أي سوى تقدم كونه مؤخرا في الأصل على المبتدأ

فاعل معنى ولو لا أنه يخصص لصح وقوعه مبتدأ

بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدأ في غير أعداد

التخصيص فيلزم ارتكاب هذا الوجه البعيد في النكرة

دون المؤخر فان قيل فيلزم إبراز الضمير في مثل

جاءني رجلان وجاءني رجل وامرأة فلنا

ليس مراده أن المرفوع في قولنا جاءني رجل يدل

لا فاعل فانه مما لا يتصور بغير فاعل فضلا عن فاعل

فاعلم أن قضاء البيت

كل موضع يكفي الإتيان

عن أن يعطي دينارا يعطي

الله تعالى أن يعطي

فلان لا يعطي

عليه ولا نقصر

معلوما ما يضاف

فيخصص بذلك

فيصح بذلك

وفقهم مبتدأ

لانه ليس في جاءني ضمير كيفما رجل بدل او تخصيص منه بخلاف ما لو كان فيه ضمير جاءني انا رجل فانه ظاهر

فصل والسكاكي ان الاصل عدم جواز كون فاعل لفظا ما غير فيه قام وحاصل الجواب ان الاصل الاهم الملحظ

من الفعل الذي اشتمل على الفعل ان يسلم وجوده فلا يخفى انه خلاف ظاهر العرف كما سبق قلا

وجه لما ذكره الشارح المحقق من النظائر عليه فيما لا ضرورة فلهذا يحكم بعدم الجواز وأما فيما

فيه ضرورة فيجوز هذا التقدير فتأمل حسن جلي

لانه اذا أخر فهو فاعل لفظا لا معنى لشبهه بالمبتدأ في السكاكي وافرد بالذكر

غير هذا الحكم بأن جعله في الأصل مؤخرا على أنه فاعل

معنى لا لفظا بأن يكون به لا كالضمير الذي هو فاعل

لفظا لا معنى وهذا معنى قوله واشتبه لسكاكي المنكر

بجعله من باب السر والنجوى الذي ظاهره أي على اللفظ

بالابتدا في الضمير يعني فلدا فاعل رجل جاءني جاءني رجل

على أن رجل البين بفاعل بل هو مبتدأ عن ضمير في جاءني

ثم ذكر في قوله تقاسروا النجوى الذي ظاهره ان

الواو فاعل والذي ظاهره ابدال منه وانما جعله من هذا

الباب

بل المراد انّ في مثل قولنا رجل جاءني بعد رجل الفاضل جاءني

رجل على انّه رجلا بدل لا فاعل فعى مثل رجال جاءوني

بعد رجل الفاضل جاءني رجال فليس ما مل ثم قال السكاكي

وشرطه اي شرط جعل المنكر من هذا الباب واعتبار

المتقدم والتاخير فيه ان لا يمنع من التخصيص مانع

كقولنا رجل جاءني على ما مرّ من انّ معناه رجل جاءني لا

امرأة او رجلان دون قولنا شرّ اهر ذا ناب فانّ

فيه ما نعا من التخصيص فعلى تقدير الاوّل يعني

تخصيص الجنس فلما شاع ان يراد بالشرّ شرّ لا خير

لان تخصيص
يجب ان يصح
ان يصح نسبة
الى ما يليه
بمعنى نسبة
مقدما وفي المثال لا يصح نسبة
الا تراه الى ما يليه الذي هو
خير فلا يصح تخصيص الجنس به

لان

فقوله
لانه الذي
لا تكون ال
ان ال الشر ظاهرة
في ان الشر متناع
يختص بنفيه بالشرا
عليه بان الشر كثيرة واغنى عن
مباحث الفصل الى ان يجوز بجعله
لا مع الفصل الى ان يجوز بجعله
كونه صفة بحال اقتضاء بان
الموصوف يتبع الصفة في
فضاء ان يتبع الفصل منه اي صلة ال
هنا ان يراد ظاهر الفصل بشر لا
وقد بيان بان ال الشاع ليس
بيانا لما يراد ال اقتضاء التكلم
بل على ان ذلك ال اقتضاء في نفسه
لكل ما مثل به على كل الفاضل

لا يفيد بيان انّ الشرّ شرّان وهذا ظاهر واذ

قد صحّ الاتيان بتخصيصه حينئذ فلو قيل يا اهر ذا ناب

الشرّ فالوجه اي وجه لجمع بين قولهم بتخصيص

ويل قولنا بالمانع من التخصيص فتقطع شأن الشرّ

بشكيره اي جعل التنكير للتعظيم والتهويل ليكون

المعنى شرّ عظيم فظيع اهر ذا ناب لا شرّ خفيّ فيكون

تخصيصا نوعيا والمانع انما يكون ما تخصيص الجنس والقاعدة

وفيه اي فيما ذهب اليه ابن كاكي نظرا الى الفاعل اللفظ والمعنوي

كالتاكيد والبدل انما في امتناع التقديم تابعا على حالتيها

اي ما دام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع

اولى فتجويز تقديم المعنوي دون اللفظي بحكم وكذا تجويز الفتح

في التابع دون الفاعل بحكم لان امتناع تقديم الفاعل انما هو

عند كونه فاعلا والا فلا امتناع في انا بنا في نحو زيد قام انا

كما انا في اصل قام زيد فقدم زيد وجعل مبتدا كما بنا في جرد

فظيفة انا جرد كما انا في الاصل صفة فقدم وجعل مضافا وامتناع

تقديم

رجل جائني ذلك الوجه البعيد لئلا يكون المبتدأ
نكرة محضة ويقضيهم بنزع انه عند السكاكي بدل
تقدم المبتدأ وانه الجملة فعلية كما مر وبجملة
في ذلك بناء على بجاني بعيدة من كلام السكاكي وبما وقع
من التشهد للشارح العلامة في مثل زيد قام و
عمرو فعل انه المرفوع يحتمل ان يكون بدلا لا تقدما
وما بلغت الى تضريحاتهم باستناع تقديم التوابع
حتى قال الشارح في هذا المقام ان الفاعل هو الذي
له بتقدم بوجه واما التوابع فيحتمل التقديم على

طريق

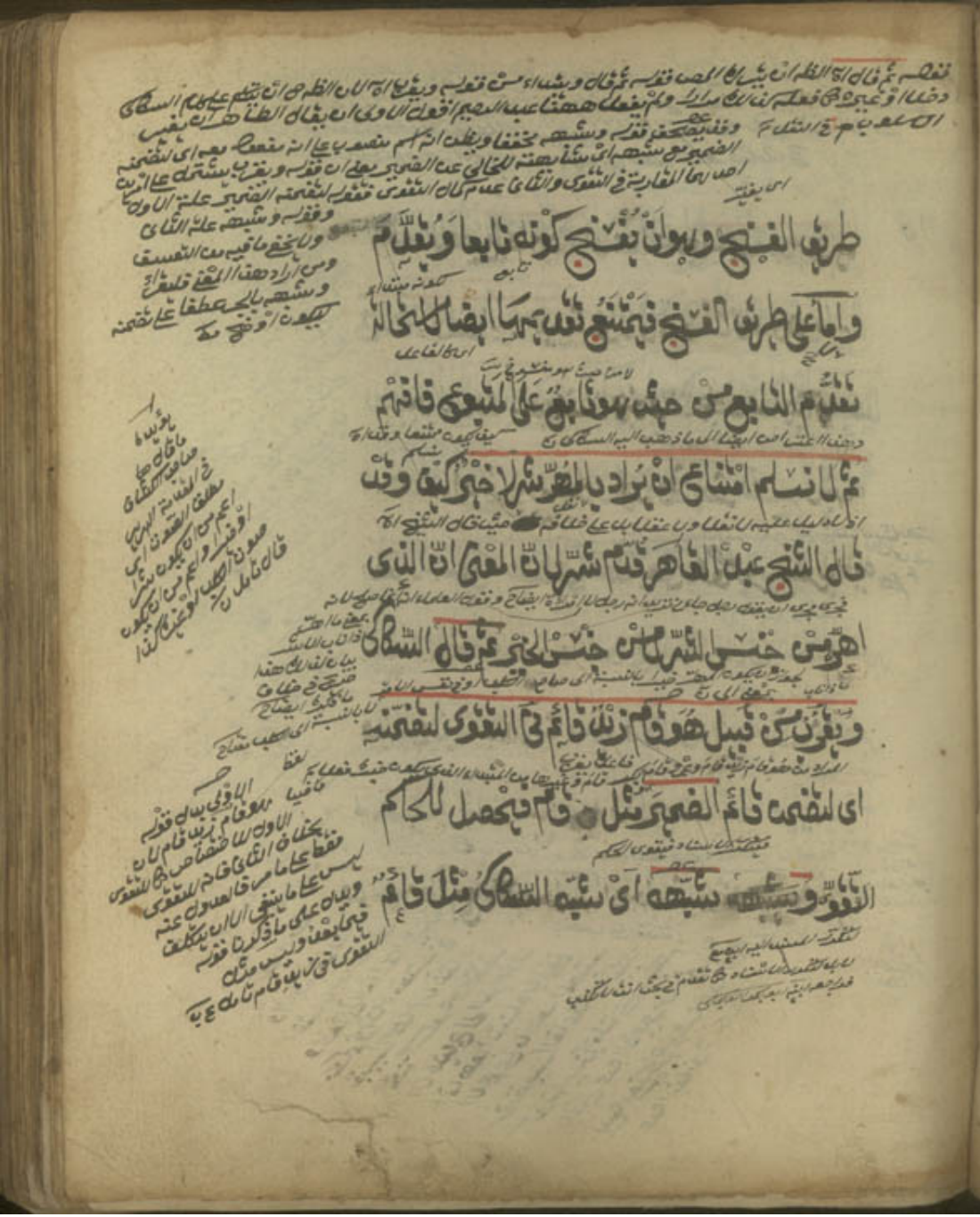

تقدم ثم قال اي الظاهر ان يقال الصفة تقدم ثم قال ويشاء من تقدم ويقول اي الاولى ان الظاهر ان يقدم السكاكي
وضعا او غيره في فعله كما ان له سابقا ولم يفعلها هنا عبد الحكيم افعل الاولى ان يقال الظاهر ان يقدم
ان سعد بهم في الشتاء
وقد يخفف قدم وشبهه مخففا ويظن انهم ينصبونه على انه مفعول به اي انه تقدم
الضمير مع شبهه اي شابهته للخالي عن الضمير يعني ان قدم ويقدم يشتمل على الزمان
احد ما المقارنة في الشهود والثاني عدم كما ان الشقي متقدم لتقدم القضية على الاول
اي يقدم
وقدم وشبهه على الثاني
والاخفى ما فيه من التعسف
ومن اراد هذا التعسف قال
وشبهه بالجر عطفا على تقدمه
تكلف او توفيق

طريق الفتح وهو ان يفتح كونه تابعا ويقدم
تابع
واما على طريق الفتح فيمتنع تقديمها ايضا كما مر
اي على الفاعل
تقدم التابع من حيث هو تابع على المتبوع فافهم
لانه متبوع هو متبوع في
وهذا الحث اشارة الى ما ذهب اليه السكاكي
ثم لا نسلم امتناع ان يراد بالشر الاخبث كيف وقد
اي يجب ان تفاوت ويقال بان على خلافه
قال الشيخ عبد القاهر قدم شرا لان المعنى انه الذي
اي يقدم
هو من جنس الشر ما هو جنس الخير ثم قال السكاكي
ويقوم من قبيل هو قام زيد قائم في الشقوة لشقي
اي لشقي قائم الضمير مثل قام فيحمل للحاكم
الشقوة وشبهه شبهه اي شبه السكاكي مثل قائم

ما قال ح
صاحب الكشاف
خ الشارح
تعلق الصفة الاولى
اعم من ان تكون بدلا
او فصلا او اعم من ان تكون
صفة الكلب او غيرها قال
قال تامل
بقي ما الاستدلال هنا
صحيح في نفسه
ما كتبه ايضا
بالنسبة الى الكلب بقاء
الاولى في بيان قوله
هو قام زيد قام لان
الاول لا يختص بالشقوة
بخلاف الثاني قام
فقط عما مر فالصفة عنه
ليس على ما ينبغي الا ان يتكلف
ويقال على ما ذكرنا قوله
فيما يقع وليس مثل
الشقوة في زيد قام تامل ع ه

المنفصل للضمير بالخال عنه اى عن الضمير من جهة عدم تقدم

فى التكلم والخطاب والغيبة نحو انا قائم وانت قائم وهو قائم

لا ينفى الخالى عن الضمير نحو انا رجل وانت رجل وهو رجل وهذا

الا مثيل له او يقرب وهم يقول وتظنون وفى بعض النسخ وشبهه

بلفظ الاسم مجرورا انطقا على نفسه بمعنى انه قد يقرب بتغريب فيه

شيأ من النفوى وليس مثل النفوى فى زيد قائم فالاول نفسه القهى

والثانى لشبهه بالخالى عن الضمير وهذا اى ولشبهه بالخالى عن الضمير

لم يحكم بانه اى مثل قائم مع الضمير وكذا مع فاعله الظاهر ايضا جملة

فلا يقال قائم مع الضمير معاملتها اى معاملة الجملة فى البناء فى مثل رجل

قائم وليس الظاهر ان

المنفصل عن غيره بالخلو عن الضمير وان النفوى مبنى على جهة

تخلل الضمير فيما يلاحظ فى النفوى جملة ان جملة تخلو عن الضمير

بخلاف النفوى والوقع مبنى على الجهتين معا فقط لانه يتقوى ان فيه نفوذا الا انه

غير كامل فتقس النفوى مبنى على جهة التخلل وعدم قوله على جهة تخلو فتامل ح

قائم ورجلا قائما ورجل قائم ومن يرى تقدمه اى على المسند

الذى يرى تقدمه على المسند كالنافى لفظ مثل

وغيره اذ المتجلى على سبيل الكناية يخفى مثله لا ينجلى

وغيره لا لجود يخفى انت لا ينجلى وانت تجود من غير

ارادة تعريض بغيره الخاطب بان يراد بالمثل والغير

انسان آخر مماثل للمخاطب او غيره مماثل بل المراد نفى

التجلى عنه على طريق الكناية لانه اذا انتفى عمن كان على

صفته من غير فضل الى مماثل لزم نفيه عنه وانتفاؤه

الجود له بنفسه ممن غيره مع اقتضائه كمالا يقوم به

دال

واما ما كان يلزم بها نفي الحكم عن جملة الافراد دون كل

فرد لجواز ان يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض واذا

كان انسان لم يقم بدون كل معناه نفي القيام عن جملة

الافراد لا عن كل فرد فلو قلنا بعد دخول كل ايضا معناه

كذلك كان كل لتاكيد المعنى الاول فيجب ان يحمل على

نفي القيام عن كل فرد ليكون كل لتاسيس معنى آخر

ترجيحا للتاسيس على التاكيد واما في صورة التاخير

فلان قولنا لم يقم انسان سالبة مهملة لانه ورد فيها

وان السالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية للنفي

عن كل

عن كل فرد كقولنا لا شيء من الانسان بقائم ولما كان هذا

عن جملة الافراد ليكون كل لتاسيس معنى آخر وقد لا

لان لفظ كل في هذا المقام لا يفيد الا اصل معنى النفي

فتش انتفاء احد بما يثبت الآخر ضرورة والحاصل

انّ التقديم يدل دائما على السلب العموم وعلى النفي العموم والنافي

لعموم السلب ونفي النفي يفيد دفعا كل يجب ان يعكس

هل يكون كل للتناسب الى حد دون التاكيد المرفوع

وفيه نظر لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى يبقى

الموجبة المهملة المعدولة المحمول كقولنا انسان لم يقم

وعن كل فرد في الصورة الثانية يبقى السالبة المهملة

كقولنا لم يقم انسان اذا افاده الكلام الى ما اضيف اليه

كل او ليس لفظ انسان وقد زاد ذلك الاسناد المفيد لمعنى

قبل كل كان للتاكيد ولا يخفى ان هذا انما يصح على بعض

العقل بالاسناد المسند اذا الى كل لان انسانا مبتدا مضافا

الله فلم يبق مستند الله فيكون اذا على تقدير ان يكون

الاسناد الى كل ايضا مفيدا للعقل الحاصل من الاسناد الى

انسان يكون كل للتاكيد لفظا يفيد

تقوية بانه لفظ آخر وهذا ليس كذلك لانا نمنع

المعنى حينما افاد بالاسناد الى لفظ كل لانتج آخر حتى

يكون كل تاكيدا له وحاصل هذا الكلام انا لا نسلم انه

لزم حمل الكلام بعد دفع كل على المعنى الذي حمل عليه

قبل كل كان للتاكيد ولا يخفى انا هذا انما يصح على بعض

ولنا بيانًا لا بد له من مبيّن ولا محالة ههنا شيء يدل
على أن الحكم فيهما على كل أفراد الموضوع ولا نعني بالسور
سوى هذا أو هي بندفع ما قيل إنها مهملة باعتبار
عدم السور وقال عبد القاهر إنما كانت كلمة كل داخلة
في حيز النفي بأن أخرت عن أداته سواء كانت معمولة
لأداة النفي أو لا وسواء كان الخبر فعلا نحو ما كل
ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن
أو غير فعل نحو قولك ما كل متمنى لك حاصلا أو
معمولة للفعل المنفي الظاهر أنه عطف على داخلة و

وليس

وليس بسديد لأنه إذا جعل في حيز النفي شاملا لما لا
وكذا لو عطفتها على أخرت بغيره أو جعلت معمولة لأن
التأخير عن أداة النفي أيضا شامل له ولكلم إلا أن
يخصص لما خبره عما إذا لم تدخل الأداة على فعل عامل
في كل على ما يشعر به المثال والمعنى أنه لا بد أن يكون فاعلا
أو مفعولا أو تأكيدا لأحدهما أو غير ذلك نحو ما جاءني
القوم كلهم في تأكيد الفاعل أو ما جاءني كل القوم في
الفاعل وقدم التأكيد على الفاعل لأن كلا أصل
فيه أو لم آخذ كل الدراهم في المفعول المتأخر أو كل

مَعْهُودٌ فِي الذِّهْنِ وَالْمُرَادُ بِهِ بِنَكِرَةٍ لِيَعُمَّ جِنْسَ

الْمُعَلَّلِ وَإِمَّا يَكُونُ هَذَا مِنْ وَضْعِ الْمُضْمَرِ مَوْضِعَ الْمُظْهَرِ

فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ أَيْ قَوْلٍ مَنْ يَجْعَلُ الْخُصُوصَ خَبَرَ مُبْتَدَأٍ

مَحْذُوفٍ وَالْقَوْلُ الْآخَرُ مَنْ يَجْعَلُهُ مُبْتَدَأً أَوْ نِعْمَ رَجُلًا خَبَرُهُ فَيَحْتَمِلُ

عَلَى أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ عَائِدًا إِلَى الْمُعَلَّلِ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ وَيَكُونُ مِنْ هَذَا الْبَابِ فِي

الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ وَهُوَ نَدِرٌ

تَنْبِيهٌ لَيْسَ يَكُونُ الْتِزَامُ إِفْرَادِ الضَّمِيرِ حَتْمًا بَلْ نَعَمْ

كَمَا أَنَّ الشَّانَ زَيْدٌ عَالِمٌ وَالْقِصَّةُ زَيْدٌ عَالِمٌ

وَنَعُمْ مِنْ خَوَاصِّ هَذَا الْبَابِ لَكُونِهِ فِي الْحَالِ نَقَلَ

الْجَامِلَةَ وَقَوْلُهُمْ هُوَ أَوْ هِيَ زَيْدٌ عَالِمٌ مَكَانَ الشَّانِ

أَوِ الْقِصَّةِ قَالَ فَتَمَازَجَ بِهِ أَيْضًا حَالٌ فَتَقْتَضِي الظَّاهِرَ

لعدم

لعدم التقدم واعلم ان الكلام على ان ضمير الشان

انما يفسر اذا كان في الكلام مفسر غير فضلة فاعلم

بني زيد عالم يجوز في بني ما علل وضع المضمر موضع

المظهر في الباب بقوله لئلا يلتبس بالبقية اي يعقب ذلك

الضمير اي يجيء على عقبه في ذهن السامع لئلا اي

السامع اذا لم يفهم منه اي من الضمير فعقب انتظر اي

انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه مفسر فيتمكن

بعد ورود فضل تمكن لان الحصص بعد الطلب

اعز من المنساق بلا تعب ولا يخفى ان هذا الكلام

الحاصل بعد الطلب اعز من

الشان والحديث والامر والحكاية والقصة والحال مفسر فان اريد ضمير الشان والحديث فان يكون ذلك الضمير مفسرا بما هو الثالث منه وان اريد به الحال والقصة والحكاية يكون ذلك الضمير مفسرا بما هو الثالث منه

ويختار ان ذلك الضمير اذا كان في الكلام مفسر غير فضلة نحو هند ضربته وزيدا مررت به لان نصب الضمير بفعل اما الى انه راجع الى ذي الحال ولم يسمع نحو الاسير يبت بمعرفة وزيدا عالم وان كان القياس يقتضي جوازه

المقتضي ثابت هنا

الضمير وان لم يثبت هذا

المقتضي بالاعتبار المقتضي مؤثر فيما ليس ان ذلك

لكن القياس لا يسمح من العرب

لم يسمع لانه قد وضع

جواب قول ابن الراوندي

أوله سبحان من جعل الأشياء بضدها وفرق العز والذل فقال عاقل فقال ذاك جاهل

وجاهل جاهل فقال ذاك أبين يحتج الناس في هذا فقلت لهم هذا الذي أوجب الإيمان بالقدر

في باب نعم لأن السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم أنه فيه

ضمير إفلا يخفف فيه الشوق والانتظار وقد يعلق

وضع المضمر موضع المظهر أي بوضع المظهر موضع المضمر

فإذا كان المظهر الذي وضع موضع المضمر هو الإشارة

فللإشارة العنابة بتمييزه أي تميز المسند إليه للاختصاص

بحكم بديع لقوله لم عاقل عاقل هو وصف عاقل الأول

عقل كامل العقل سناه فيه أعيا أي أعيته وأعجزه أو أعيا

عليه وصعب مذاهبه أي طرق معائشه وجاهل

جاهل للقاه مرزوقا والذكر للأول سام خائبة و

أن يكون العاقل رزقه الجاهل نصيبه فقال لا أرزق إن لم أرزق وهو عليه السلام ورد

فاجعل العاقل رزقه الجاهل نصيبه فقال لا أرزق إن لم أرزق وهو عليه السلام ورد

ان الرزق ليس بالاحتيال

بسم الله الرحمن الرحيم

وصبي العالم النحرير أي المتفنن كثير المال لا يدري علما إذا

أتى شيء ذي بنا كان زانا فيا للعيان نعم العذر الحكيم فتقول

الله أشارة الى حكيم ربنا غني بحسوس وهو كونه العاقل

محروما والجاهل مرزوقا وكان القياس فيه الاقتران بعد

الى الإشارة لكمال العنابة بتمييزه لإبهام السامعين أن

الله الشيء المتميز المتعين هو الذي له الحكيم العجيب وهو

كون جعل الأوهام حائرة والعالم النحرير رزقه بعدا

فالحكم البديع هو الذي أثبت للمشار إليه المعبر عنه باسم

الإشارة أو التعريف عطفا على كمال العنابة بالسامع كم إذا كان

السامع فاذن البصر ولا يكون ثم مشار اليه اصلا او اليه اى
على كمال بلاغته اى بلاغة السامع بانه لا بد له من غير المحسوس
او على كمال فطانته بانه غير المحسوس عند غير
او ادعاء كمال ظهوره اى ظهور المسند اليه وعليه اى
على وضع اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء كمال ظهوره
من غير ان ذلك الباب اى باب المسند اليه تعالى اى ظهرت
العلة والمرض فى اسمى اى امر ما من شيء اى بالكسر اى صار
حزنا لا من شيء بالفتح يا لعقم عفى نشب فى خلقه وما
وما بالا علة تربد بى قتلى قد ظفرن بذلك اى بقتلى كان

السامع فانه ابصر اولا يكون ثم مشار اليه اصلا او انه اى
على كمال بلاغته اى بلاغة السامع بانه لا بد له غير المحسوس
او على كمال فطانته بانه غير المحسوس عند غير
او ادعاء كمال ظهوره اى ظهور المسند اليه وعليه اى
على وضع اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء كمال ظهوره
من غير ان ذلك لباب اى باب المسند اليه تعالى الله اى ظهرت
العلة والمرض فى اسمى اى امرض من شيء اى بالكسر اى صار
مرضا لما من شيء بالفتح بالعظم يعني نشيء في صلبه وما
وما بلا علة تريد بك قتلى قد ظفرت بذلك اى بقتلى كان

نقضي

تقضي الظاهر اى بقولك به لانه ليس بمحسوس تعود الى
الحس يعني بالبصر والسمع وفيهما والاشارة يعود الى المحسوس الشاهد بحس البصر
ذلك اشارة الى انه قتيله قد ظهر ظهور المحسوس وان كان
غير الطائفة
بالبصر انه محسوس بالبداهة يعم الاشارة
المظهر الذى وضع موضع المضمر غيبة اى غير اسلوب
اشارة الى ان الاصل في اسم الاشارة
على زيادة التمكن اى جعل المسند اليه متمكنا عند السامع
بذكر المظهر
التقرير للمفهوم
نحو ذلك هو الله احد الله الصمد الذى يصمد اليه ويقصد
عطف تفسير
نعدل الى المظهر لزيادة التعظيم وان اشعار بان من لم يتصف بالصمدية لم يليق بالالوهية
فى الحوائج لم يقل هو الصمد لزيادة التمكن وتقريره اى تقرير
والقياس ان يقال هو الصمد سيقع ذكر له عن قريب
قل هو الله احد الله الصمد فى وضع المظهر موضع
المضمر لزيادة التمكن فى غيبة اى غيبة باب المسند اليه و
والمراد بالتمكن الظهور الذى هو مطابق ما هو الحق
بالحق اى بالحكمة المقتضية للمانزلناه اى القرآن
مقتضى الجار والمجرور متعلق بمحذوف
اى ما انزلناه الا ملتبسا بالحكمة
المقتضية لانزاله وما انزلناه الا ملتبسا
بالحكمة فى الحكمة الى الصحابة
اى كلام فيه

قال هو الله احد

وبالخفض ترجيحا لم يقل ويد تزر أو إذ قال الرفع

عطفا على زيادة التمكن في فهم السامع وتزيينه المبانيه

وهذا كالتنبيه لما قال الرفع أو تقويته داعي المأمور

وشأنهما أي شأن التقوية وإذ قال الرفع مع التزيينه

نزول الخلفاء أيها المؤمنون بأمرنا بكذا مكان أنا آمر لك وعليه

أي على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعي المأمور

من غنى أي غنى بأب المسند اليه فإذا عرفت هذا فتوكل

على الله حتى لم يقل على لما في لفظ الله من تقوية الداعي

الى التوكل عليه لدلالة لفظ الله على ذاته الموصوفة بالأوصاف

الكاملة من القدرة الباهرة وغيرها أو المنعوت أي

طلبا للعطف والرحمة لقوله الهي عبدك العاصي أتاك

مقرا بالذنوب وقد دعاك أن تقبل أتاك لما في لفظ عبدك

من التخضع والتخافي الرحمة وترتيب الشفقة قال

السكاكي لأن الغرض نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة غير مختص

بالمسند اليه وإلى النقل مطلقا مختص بمنشأ القدرة أي

يأتي بكون عن الحكاية الى الغيبة والخلو العبرة عما سيأتي

بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا أي سواء كان في

المسند اليه أو غيره وسواء كان كل منها وارد في الكلام أو كان

مقتضى الظاهر ارادة ينتقل الى الغائب فتهجر الماضي

سواء حاصله من غرب المتكلم في الاثنين ولفظ مخاطبا

ليس في عبارة السبكي للكنه مراده بحسب ما علم من مذهبه

في الالتفات بالنظر الى المثلة ويسمى هذا النقل عندهم

المعاني الالتفات ما فوق من التفات الانشاء عنه عنه الى

ثم اله وبالعكس كقوله اي امرأ القيس تطاول لليلك

خطابا لنفسه الملتفات ومقتضى الظاهر ليلي بالتاء بفتح

الذم وضم الجيم كم توضع وتم الخلي ولم ترقد

والمشهور ان الالتفات لا يلزم التعبير عن نقيض بطريق

الطرق

مقتضى الظاهر ايراده بنقل الى الماضي فتحصل الماضي

الالتفات

خطاب التكلم الالتفات ومقتضى الظاهر ليبي بالتاء بنفع

الذم وضم الميم كم نوضع ونام الخلي ولم ترقد و

والمشهور ان الالتفات هو التعبير عن نقل بطريق من الطرق

الطرق

الطرق الثلثة التكلم والغيبة والخطاب بعد التعبير

عند اي عناد ذلك المعنى باخر منها اي بطريق آخر من الطرق

الثلثة بشرط ان يكون التعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه

الظاهر ويلي فيه السامع ولا بد من هذا القيد لنحو

مثل قولنا انا زيدا واثنى عمرو وبخته الذي وناه صبحوا

الصباحا ومثل قوله تعالى ايانا نعبد واياك نستعين واهدنا واتعم

فانا الالتفات انما يكون في اتيانها نعبد والباقي جار على

سلوبه ومن زعم ان في مثل يا ايها الذين امنوا الالتفات

والقياس امنتم فقد كبي على ما يشهد به كتب النحو و

الطرق

بناء على ان المنادى يستحق الخطاب بالتاء حرف النداء

لكان المناسب فيما ذكر ان يقال يا فلان فعلت كذا فلا التفات

هذا الالتفات من الخطاب الى الغيبة وليس بمعتبر الى

الموضوع الذي في حكم الغائب

فلا يقوم عليه حكم الواحد

الا بعد تمام الخطاب

وصلته انما يصلح

الصلة اي المرجع

الغائبا سيبي

ان يكون

ان يكون غائبا لان الشاء الظاهرة

كلها غيب

بعد التعبير

غيبة بطريق

اخر

ان عدل عن الغيبة الى الخطاب او التكلم او الخطاب الى

الغيبة او التكلم

ان يكون بلفظ الغيبة

ان الموضوع وحده لا يكون

مخاطبا النداء حتى يكون

مخاطبا للنداء فما يكون

الالتفات انما يصح مع الصلة

الذي هو الموضوع الى المعرف بال الذي هو الموضوع

الالتفات

وهذا أي الالتفات بتفسير الجمهور أخص منه بتفسير
السكاكي لأن النقل عنده أعم من أن يكون فن عبر عنه
بطريق من الطرق ثم بطريق آخر أو يكون مقتضى الظاهر
أن يعبر عنه بطريق معين فيعدل عنه إلى طريق
آخر فيخص الالتفات عنده بتغيير واحد وعند الجمهور
يخص بالأول حتى لا يكفي الالتفات بتغيير واحد
فكل التفات عند الجمهور عنده من غير عكس كما في
تطاول ليلك مثال الالتفات من التكلم إلى الخطاب ومالي
لا أعبد الذي فطرني وإليه ترجعون ومقتضى الظاهر أرجع

عطف
والتحقيق أن الإشارة إلى جواب أيتها الذي هنا الأولى أن قوله ترجعون ليس خطابا للنفس
بل يكفي الالتفات والمشافهة فيه أن يكون المعبر عنه واحدا وأشار إلى جواب بقوله والمراد ما لهم لا تعبدون
فالمعبر عنه في الجميع هو المخاطبون والمشافهة أن المراد ما ذكر يكون قوله ترجعون وارد على مقتضى الظاهر
فلا يكون التفاتا وأشار إلى جوابه بقوله لكن عبر عنهم بطريق التكلم ح

وأيضا أن المراد ما لكم لا تعبدون ولكن لما عبر
عنهم بطريق التكلم كان مقتضى ظاهر السوق إجراء باقي
الكلام على ذلك الطريق فعدل عنه إلى طريق الخطاب
فيكون التفاتا على المذهبين وسيأتي الالتفات من التكلم إلى
الغيبة إما عطفها لا الكوثر فصل لربك وانحر ومقتضى
الظاهر لنا وسيأتي الالتفات من الخطاب إلى التكلم قول
الشاعر طحا بك قلب في الحسان طروب أي ذهب بلبك قلبك في الحسان متعلق بقوله
طروب ومعنى طروب في الحسان إنه طروبا في طلب
الحسان وسيأتي معنى طروبا في مراودتها بفتل الشباب تصغي بفعل

عطف
وأيضا أن المراد ما لكم لا تعبدون ولكن لما عبر
عنهم بطريق التكلم كان مقتضى ظاهر السوق إجراء باقي
الكلام على ذلك الطريق فعدل عنه إلى طريق الخطاب
فيكون التفاتا على المذهبين وسيأتي الالتفات من التكلم إلى
الغيبة إما عطفها لا الكوثر فصل لربك وانحر ومقتضى
الظاهر لنا وسيأتي الالتفات من الخطاب إلى التكلم قول
الشاعر طحا بك قلب في الحسان طروب أي ذهب بلبك قلبك في الحسان متعلق بقوله
طروب ومعنى طروب في الحسان إنه طروبا في طلب
الحسان وسيأتي معنى طروبا في مراودتها بفتل الشباب تصغي بفعل

لِلْمَرْءِ أَيَّ جَالٍ وَلِّي الشَّبَابُ وَكَادَ يَنْصَرِمُ عَصْرٌ ظَرْفُ زَمَانٍ

نُضَافُ إِلَى الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ أَعْنِي قَوْلَهُ حَانَ أَيْ قَرُبَ. شَبَابٌ

يُكَلِّفُنِي لَيْلَى فَيَا لَكِ مِنْ خِطَابٍ فِي بَابِ الْإِلْتِفَاتِ وَمُقْتَضَاهُ

الظَّاهِرُ يُكَلِّفُ فَاعِلُهُ وَفَاعِلُ يُكَلِّفُنِي ضَمِيرُ الْغَائِبِ وَلَيْلَى مَفْعُولٌ

الثَّانِي وَالْمُوَاظِبَةُ الَّتِي الْغَائِبُ بِوَصْلِ لَيْلَى وَرُوِيَ تُكَلِّفُنِي

بِالتَّاءِ الْفَوْقَانِيَّةِ عَلَى أَنَّهُ مُسْنَدٌ إِلَى لَيْلَى وَالْمَفْعُولُ الثَّانِي

مَحْذُوفٌ أَيْ تُكَلِّفُنِي فِرَاقَهَا أَوْ عَلَى أَنَّهُ خِطَابٌ لِلْقَلْبِ

فَيَكُونُ الِالْتِفَاتُ آخَرَ مِنَ الْغَيْبَةِ إِلَى الْخِطَابِ وَقَدْ مَرَّ أَيْ بُعْدَ

وَلَيْهَا أَيْ قُرْبَهَا وَعَادِيَ عَوَادٍ عَوَادِيَ نَوَائِبَ وَخُطُوبٌ قَالَ الْمَرْزُوقِيُّ

عادِيَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا مِنَ الْمُعَادَاةِ كَالصَّوَارِفِ

وَالْخُطُوبِ صَارِفٌ مُعَادِيهِ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ عَادَ يَعُودُ

أَيْ عَادِيَ عَوَادٍ وَعَوَائِدَ كَانَتْ تَحُولُ بَيْنَنَا إِلَى مَا كَانَتْ

عَلَيْهِ قَبْلُ وَمِثَالُ الِالْتِفَاتِ مِنَ الْخِطَابِ إِلَى الْغَيْبَةِ قَوْلُهُ

تَعُدُّ عَلَيَّ ذُنُوبَكُمْ فِي الْفِعْلَاةِ وَجَرِّبْهُمْ وَالْعَيْبُ بِكُمْ وَمِثَالُ

الِالْتِفَاتِ مِنَ الْغَيْبَةِ إِلَى الْخِطَابِ قَوْلُهُ تَعَالَى اللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ

الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ وَيُقْبِضُ الظَّالِمُ رَاحَتَهُ أَيْ كَفَّهُ

اللَّهُ دَلَّلَهَا السَّحَابَ وَاجْرَاهَا إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ وَمِثَالُ الِالْتِفَاتِ

مِنَ الْغَيْبَةِ إِلَى الْخِطَابِ قَوْلُهُ تَعَالَى مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا

قوله أي الزمان فيه حذف مضاف أي أي جزء زمان

قوله ولي الشباب أي ذهب

قوله ينصرم أي ينقطع

قوله نضاف أي نسند

قوله يكلفني أي يجعل

قوله فيا لك من خطاب أي ما أعجبه

قوله في باب الالتفات أي في بيان الالتفات

قوله ومقتضاه أي ومقتضى الالتفات

قوله الظاهر يكلف فاعله وفاعل يكلفني ضمير الغائب

قوله والمواظبة أي الملازمة

قوله بوصل ليلى أي بقربها

قوله وروي تكلفني بالتاء الفوقانية أي بالخطاب

قوله على أنه مسند إلى ليلى أي على أن ليلى فاعل

قوله والمفعول الثاني محذوف أي فراقها

قوله أو على أنه خطاب للقلب أي على أن الالتفات من الغيبة إلى الخطاب

قوله فيكون الالتفات آخر من الغيبة إلى الخطاب أي بعد الالتفات الأول

قوله وقد مر أي في الالتفات الأول

قوله وليها أي قربها

قوله وعادي عوادٍ عوادي نوائب

قوله وخطوب أي مصائب

قوله قال المرزوقي أي في شرح الحماسة

قوله عادي يجوز أن يكون فاعلا من المعاداة كالصوارف

قوله والخطوب صارف معاديه أي مانعه

قوله ويجوز أن يكون من عاد يعود

قوله أي عادي عوادٍ وعوائد كانت تحول بيننا إلى ما كانت

قوله عليه قبل أي من الوصل

قوله ومثال الالتفات من الخطاب إلى الغيبة قوله

قوله تعد عليَّ ذنوبكم أي تحسبها

قوله في الفعلاة أي في الأفعال القبيحة

قوله وجربهم أي اختبرهم

قوله والعيب بكم أي فيكم

قوله ومثال الالتفات من الغيبة إلى الخطاب قوله تعالى الله الذي أرسل

قوله الرياح فتثير سحابا فسقناه أي فسقنا السحاب

قوله ويقبض الظالم راحته أي كفه

قوله الله دلها السحاب أي قال لها ذلك

قوله واجراها إلى بلد ميت

قوله ومثال الالتفات من الغيبة إلى الخطاب قوله تعالى مالكم لا ترجون لله وقارا

فالباء تختص متعلق بالخطاب بمعنى خاطبته

بالدعاء اذا دعوت له نواجهه وغاية الخضوع هو

بمعنى العبادة وعموم المعنى يستفاد من حذف المفعول

يستعان والتخصيص يستفاد من تقديم المفعول

فالطريقة المختصة بها وتقديم هذا الى الثلاثة هي ان

فيه تنبيها على ان العبد ذا الحق في الدعاء يجب ان يكون

فراغه على وجه يكون نفذ لذلك المحراب وما انجر الكلام

الى خلاف مقتضى الظاهر اورد عليه اي لم تنبه وان لم تكن

متى يباعد المسند اليه فعال ومن خلاف المقتضى اي

واعلم ان الشيخين نظروا على ان ضمير راجع الى خلاف مراده وجعلوه راجعا الى غير ما شرع فيه وهو ظاهر لا
لا يخفى على ذي فطنة وقد صرح بذلك في حيث قال فيه على ان يحمل على التفريع الاذهم هو الاولى لان يقصده
الا بعد سيبويه ك وقال الخليل له لانه اي الاذهم حديد فقال لانه يجوز ان يكون بليد او يجوز ان يكون حديد ايضا
على خلاف مراده مط ابن الشيخ ك الا ان يجوز الفريق بعد الاحتمال من ان يكون بليد او بطيء الثقب م

اي مقتضى الظاهر تلقي المخاطب اي من اضافة المصدر

الى المفعول اي تلقي المتكلم المخاطب بغير يا بني يا بني

المخاطب والياء في بغير للتنبيه وفي بجمل كلامه

للتنبيه اي انما تلقيا بغير يا بني فيه بسبب انه جعل

كلامه اي الكلام الصادر عن المخاطب على خلاف

مراده اي مراد المخاطب وانما جعل كلامه على خلاف

مراده تنبيها للمخاطب على انه اي ذلك الغير هو الا

ولي بالقصد والارادة لفعل المتكلم المجاهد

وقد قال المجاهد لداي للمتكلمي حال كون المجاهد

فيه اضافة المصدر عن المفعول كما هو الشائع
ولكن هذا عما تقدير ان
يكون المخاطب بكسر الطاء لان
المجاهد مخاطب بكسر الطاء لان
يا فتح فما خاطب ايكون المتكلم
ان يتلقى المتكلم المخاطب
ويجوز ان يبقى عن
الاضافة الى الفاعل فيكون
المعنى تلقي المخاطب وهو المتكلم اي
يكون الخطاب في كلامه ومراده
للمخاطب المحذوف ولي فيه نظر

وبسط

لطيفا غير الملاحة التي اورثتها نقل المقلب قبل كقوله

ورنبة اي نقرة غبية اي ملونة بالغبرة ازجاوره

اطرافه ونواحيه جمع الوها مقصورا كانه لوارضه

كما قوله على حذف المضاف اي لون نبا يقع لون الشمال فالمضارع

الناخي من ياء القلب والفي كانه لون سمائه لغبي بنيا لونه

ارضه والاعتبار للطهارة والمبالغة في وضوح لون السما

بالغبرة وهي كانه ضمير يحيث يشبه به لون الارض في ذلك

مع ان الارض اصل فيه والا اي وان لم يقتضه اعتبارا

لطيفا رد كانه عدل عما يقتضي الظاهر من غير تكلف يقتضي به

الباب لزوجته بالعجاج البهمة الفازة والارجاء الاظراف واحدها رجى بالقصر والثنية رجوان يصف الفازة بالغبرة و السعود فيقول زيد بفازة مغبرة اطرافها فاسدة واطراف كان لون نسجها شاوصفها بالغبرة غير بنا وغاية السعداد ها لون ارضها وكان مقتضى الظاهر ان تشبه السماء في تغير لونها بالارض كما ترى ناه لكنه عكس هذا للغاية فجعل لون السماء كانه لون الارض فقلب التشبيه بالغلو في وصف السماء بالغبر وافاضة الارض والسماء الى البهمة مجاز شرح ابيات

عطف تفسير او قيد الاستقبال في الماضي وتنكير ليل للتعظيم او للتكثير وذكر الليل دون النهار لان الاسفار فيه اكثر والمراد بالسرى سير بعض الليل او كله وتنكير ليل للتعظيم او للتكثير وذكر الليل دون النهار لان الاسفار فيه اكثر والمراد بالسرى سير بعض الليل او كله وتنكير ليل للتعظيم او للتكثير

ثم نعت وارد على مقتضى الظاهر والجواب ان كلا منهما مقتضى

فيما خفف فيه ونوع الوضع وذلك لا يحمل ههنا فيما لم

باخفق كحاذر بنيتها على خفق ونوعه ومنه اي من خفاق

نقيض الظاهر القلب ويجوز ان يجعل اصل اجوف اي الكلام مكان

الناخر والناخي مكانه كعرض الناقة على الحوض مكان

عرض الحوض على الناقة اي اظهر له عليها السرى وقيله

اي القلب السماكي مطلقا وقال انه مما يورث الكلام

ملاحة ورقة بغبرة اي غبي السماكي مطلقا لانه عكس

المطلوب ونقيض المقصود والحق انه ان نقصه اعتبارا

لطيفا

منحة القلب

كقوله فلما أن جرى سمن عليها كما طينت بالفدن أي القصر
السياعا أي الطين بالتبن والمعنى كما طينت الفدن بالسياع
يقال طينت السطح والبيت ولقائل أن يمنع أنه يتضمن من
المبالغة في وصف الناقة بالسمن ما لا يتضمنه قولنا كما طينت
الفدن بالسياع لإيهامه أن السياع قد بلغ من العظم
والكثرة إلى أن صار بمنزلة الأصل والفدن بالنسبة
إليه كالسياع بالنسبة إلى الفدن

أحوال المسند

أما تركه فلما مر
في حذف المسند إليه كقوله ومن يك أمسى بالمدينة

رحله فإني وقيار بها لغريب الرحل هو المنزل والمأوى
وقيار اسم جمل للشاعر وهو ضابئ بن الحارث كذا
في الصحاح وقيل اسم فرس ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر
والتوجع فالمسند إلى قيار محذوف لقصد الاختصار
والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر مع ضيق المقام
بسبب التوجع ومحافظة الوزن ولا يجوز أن يكون قيار
عطفا على محل اسم إن وغريب خبرا عنهما لامتناع العطف
على محل اسم إن قبل مضي الخبر لفظا أو تقديرا وأما إذا
قدرنا له خبرا محذوفا فيجوز أن يكون هو عطفا على محل

لفضل الا ضطراب والعدوى اقوى الدليلين اعنى

الفعل ولضيق المقام اعنى المحافظة على النثر والتباين

الكلام لا ظرافة الحذف فى مثل ايّ مالٍ وانّ ولدٌ اونذ

وضع كبيوند فى كتابه لمن اباباً فعال هذا يا بانّ مالاً

وانّ ولداً وقوله تعالى قل لو انتم تملكون خزائن رحمة

ربّى فقوله انتم ليس بمبتدء لانّ لو انما تدخل على الفعل

بل هو فاعل لفعل محذوف والاصل لو تملكون تملكون

لحذف الفعل الاول اعنى لزاعة العيث لوجود المفسّر

الذى هو الفعل الثانى ومثله فى الفصيح المتصل على ما يراه الفاتون

لو انما تدخل على الفعل

عند حذاق

تقصر مع افادته التجدد يطلق التجدد على تقضى احدهما الحصول بعد ان لم يكن والثبات التقضى

شيئاً فشيئاً فانّ الاول فعله لازم لمقتضى الفعل حسب التقضى والثانى فعله لازم لسلم

ولا يجب فى تقضيه حتى اذا ارتفع منه لا يلتفت اليه فقوله كلما غبن فانا نعيد له

يكشف عن قرينة فى الوجود فقد يقوم ان التجدد المقتضى فى تقضى الفعل هو التجدد بالتقضى الثانى و

ليس كذلك والجواب بان ما ذكره من ان هذا الذى هو ان ما لا يتجدد دائما لتقضى ناسب

لتجدد التجدد فى الجزء الاخير فقط لكن ذلك لا يتقضى الثانى لا يتقضى الاول فقوله الآتى اى

يصير عنه تفسير للوجود وما بعدها شيئاً فشيئاً فلحظة فلحظة يدل على ان التجدد المقتضى للفعل

هو التجدد بالتقضى الثانى وهو ليس كذلك كما تقرر والجواب ان هذا التقيد لما اخرج من الفعل

فى هذا المقام ما يتقضى الفعل ظاهراً فهو تقييد بحسب المقام لا بحسب الوضع تدبر واعلم

ان ما ذكر من افادة الفعل التجدد ينبغى على قولهم ان الجملة الاسمية التى لم يقصد فيها تجدد

تجدد به يطلق الثبوت والاستمرار فان التجدد دينافى الثبوت والاستمرار والجواب انه يجوز ان

يكون المراد انها تفيد ثبوت التجدد واستمراره فقصد مع افادته التجدد والحدوث

الحصول بعد ان لم يكن ثم ان افادة التجدد والاستمرار انما هو فى الفعل الذى لم يقصد فى مفهوم الفعل

اخذ نقيض بل الذى قصد فيه ان الحدث بان ما بل حدوثه فيه فتلك افادة التجدد بخلاف

للمقام كما تقدم الاشارة اليه فى شرح المفتاح الاستمرار فى فقصد بحسب المقام

والثبوت اما الثبوت فلان الجملة الحالية لما وضعت لتحقق الحدث فى حسب اصل الوضع وما الدوام فقد

فارض بحسب المقام والشاهد فى الآية الشريفة بقوله الآتى قال الشيخ عبد القاهر اعلم انه اذا

افاد انه دال لانه لا يحكم على الدوام بحسب الوضع فهو اشارة الى انه ينبغى ان يحمل كلام المصنف

على الدوام من خارج فجمع بينه وبين كلام الشيخ وقد مضى الشارح بينهما فهو اشارة الى الجمع

الذى لا بد منه على المصنف ثم ما نقل عن ابن الحاجب من ان الاسم انما يفيد الثبوت دون الحدوث يخالف

ما ذكره ابن الحاجب فى حكم الفاعل على ما نقله الشريف المحدث فقد عد الحدوث فى

مفهوم فاعل انه يمكن ان الاختلاف بينهما لفظى والمراد انه مفاد انه انما يفيد الحدوث

غالباً بقرائن خارجية او غيرها لا فيفيد ما ذكر وكتب ايضاً ما نقله قوله يعنى لافادة الدوام

والشفعة خلافاً لقول النحويين كابن الحاجب انه يفيد الحدوث وقال بعض المحققين الشريف فيحمل

فيحمل ان النحويين والمعانيين مختلفون فى معناه وحينئذ ان احد الفريقين يفيد بيته معناه

الوضعى والآخر معناه الاستعمالى الغالب فلا يلزم ح سى تناقض وانت خبير فيه

فرضها بحمد الله كان على سبيل التجدد والتقضى اولا ثم ذكر كلاما آخر منه ان

اسم الفاعل دون الصفة المشبهة قد يقصد به الحدوث بحسب القرائن فقوله لافادة

الدوام من مقام المدح والذم لانه حينئذ لم يقصد لا يخلو عن تكلف بل لافادة

الدوام فى مقام المدح وبحسبه مما يناسب الدوام والشبات فقصد دائما من غير اعتبار

تجدد مطر فقصر قال الشيخ كلام الشيخ هذا يدل على انه ليس للدوام فيما

ما تقدم من تقسيم كلام المصنف انه للدوام ويمكن الجمع بان كلام الشيخ باعتبار

الوضع وكلام المصنف باعتبار القرائن الخارجية والمقامات ولعل الشارح اشار

الى ذلك بنقل كلام الشيخ بهل الكون عليه كانه يقول يحمل كلام المصنف على القرائن

بدليل كلام الشيخ هذا فقصر ح فى زيد طويل نحو من بيتقاعد من هذا التنظير

ان يرد ان نحو الاثبات على وجه الدوام كثير بحسب المقام لا يحصى فهذا الفظ شبيه

يطلق التجدد على معنيين

نجدد ثبوت دوام

عند حذف العامل فالمسند المحذوف هاهنا فعل وفيما

سبق اسم أو جملة وقولك فصبر جميل يحتمل الامرين

أي حذف المسند والمسند اليه أي فصبر جميل أجمل أو

فأمري صبر جميل نفي الحذف للمغائرة بامكان احتمال

الكلام على كل من المعنيين يخلاف ما لو ذكر فانه يكون

نصا في احدهما ولا يتأتى المحذوف كما في بيته الذي عليه النقوم

المعنى كرر فوع الكلام جوابا لسؤال محقق كحذف لان كلا منهم

من خلق السموات والارض ليقولن الله أي خلقهن الله

تحذف المسند لان مبنى الكلام عندك كحذف ما فرض من كلام الناس

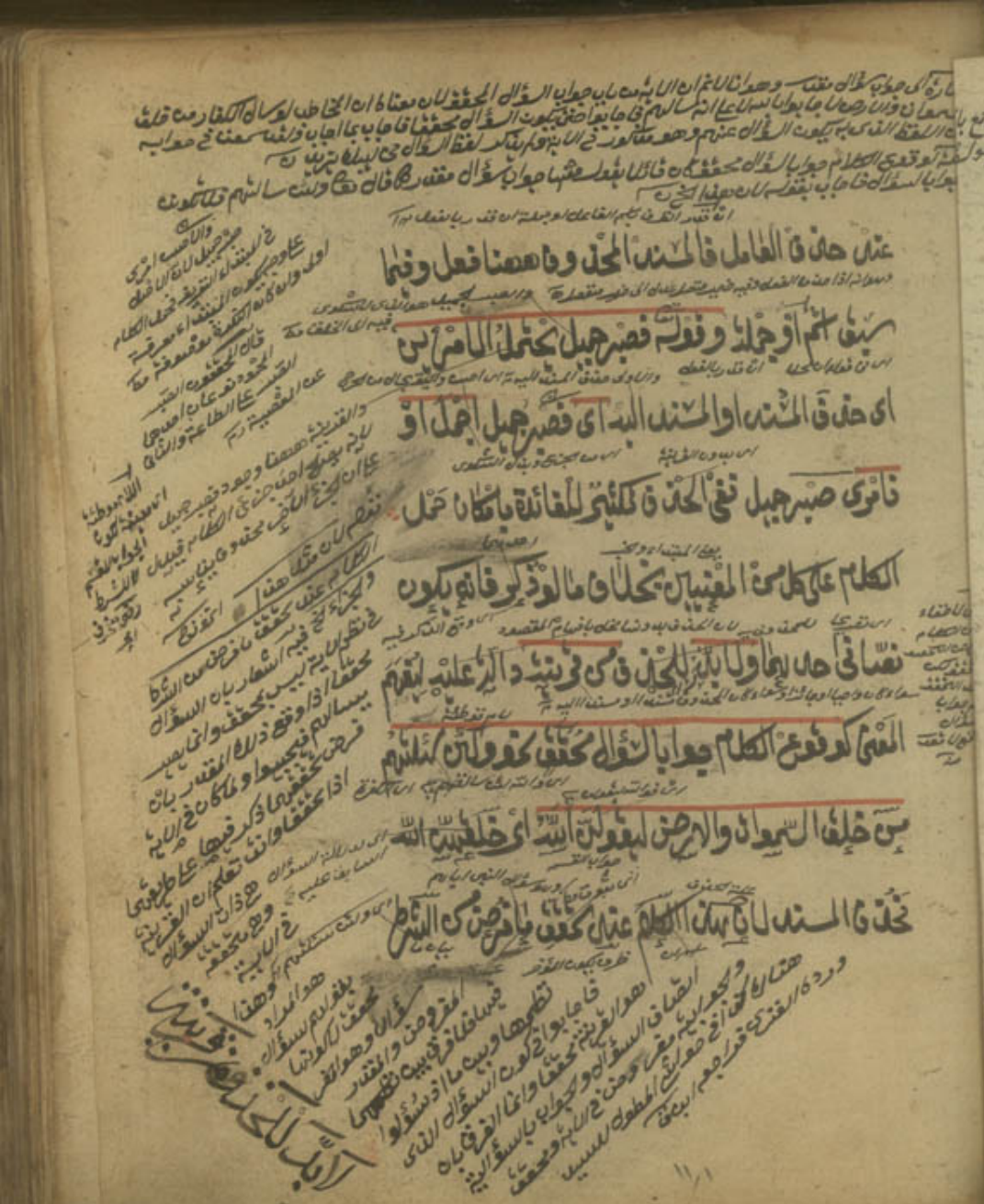

والجزاء يكون جوابا عن كل كحفظ والدليل على ان المرفوع

فاعل والمحذوف فعل انه جاء عند عدم الحذف كذا قالوا

كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض

ليقولن خلقهن العزيز العليم وكقوله تعالى فمن يحي

العظام وهي رميم قل يحييها الذي انشأها اول مرة عند

او تعدل عطفا على كحفظ كقولك ضاربين تشتمل يزيد

يزيد يشتمل ليبلوه يزيد كائنا قبل من يتكبه فعاله ضمير

اي يتكبه صارعا اي ذليلا لحفوفه لانه كان ملجأ للاذلاء

وعونا للضعفاء عامة وتخبيطا لما تطيح الطوائح والتخبيط

ليبلوه يزيد صارعا منبها للفاعل على خلافه يغفي ليبلوه

يزيد صارع منبها للفاعل فاعيا ليزيد وارتفاع صارع

الذي يأتي البلاء للمعروف من غير وبلد ويطيح من

الاطامة وهي الداهية والماصلاء والطوائح جمع

تطيح على غير القياس كالوائح جمع تلوح ومتاعا

تخبيط وما مصدرية اي رأيتك من اجل اذهاب الفقائع

مالية وسكر المعدة اي يبكي لاجل اذهاب المتاعب يزيد و

ويطيح على التعدي بتغير الماضي عدل اليه لمقتضى

لصورة ذلك الامر السائل وفقصله اي رجاء ان تحف

ليبلوه يزيد صارعا منبها للفعل على خلافه يغفي ليبلوه

يزيد صارع منبها للفاعل فاعيا ليزيد وارتفاع صارع

الذي

ابوه وصفا كيسا وكي في علم المعاني المسند في نحو زيد

قام مسند افعلا وفي نحو زيد قام ابوه مسند كيسا و

نيسرها بما لا يخلو عن صعوبة وانقلاق في قلوب الناقص

في بيان المسند اليه بالمثال وقال والمراد بالمسند نحو

زيد ابوه منطلق ولكن ان زيد انطلق ابوه ويمكن ان نفسر

المسند اليه بجملة علقت على مبتدإ بعائد لا يكون مسند

مسند الى ضمير في نحو زيد قام وزيد

نطلق ابوه لانه مؤد في نحو قل هو الله احد لان معناه

نطلق بها على المبتدإ ليس بعائد وفي نحو زيد قام وزيد

ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد مررت به وزيد ضربته

عمرا في داره وزيد ضربته وعمرا لا هو في الجمل التي وقعت

خبر مبتدإ ولا تفيد التقوى والعمدة في ذلك انهم

كلام السكاكي لانا لم نجد هنا الا منطلقا مما قبله وأما

كذلك اي المسند فعلا فللتقييد اي تقييد المسند باحد

الازمنة الثلثة اعني الماضي وهو الزمان الذي قبل زمانك

الذي انت فيه والمستقبل وهو الزمان الذي بعد زمانك

وجوده بعد هذا الزمان والحال وهو الذي اجزاء

هو قائم لان الغائب فيما مسند اليه وقد قيل فيه كذلك

ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد مررت به وزيد ضربته

عمرا في داره وزيد ضربته وعمرا لا هو في الجمل التي وقعت

خبر مبتدإ ولا تفيد التقوى والعمدة في ذلك انهم

كلام السكاكي لانا لم نجد هنا الا منطلقا مما قبله وأما

كذلك اي المسند فعلا فللتقييد اي تقييد المسند باحد

الازمنة الثلثة اعني الماضي وهو الزمان الذي قبل زمانك

الذي انت فيه والمستقبل وهو الزمان الذي بعد زمانك

وجوده بعد هذا الزمان والحال وهو الذي اجزاء

مع افادته التجدد كقوله اي تقول ظريفا يا تميم او كلما

وردت عكاظ وهو سوق للعرب كانوا يجتمعون فيه سنة

شهرون ويتفاخرون وكانت فيه وقائع قبيلة

بعضها الى بعض وغرض القوم العام بانواع الذي شهر

بذلك او غرض بعضهم اي بعض وغرض البعض الاخر

وانما وغرض بعضكم اي بعض وغرض بعضكم تقرس الوجوه

وانما الكون

وانما قلنا شيئا فشيئا ولحظة فلحظة

اي المتجدد لما قلنا افادة عدمها اي عدم التقييد الذي كان

والتجدد ينفي لافادة الدوام والثبوت لاغراض شتى

بذلك لكونه لا يفيد الدوام المفروض ضربنا وهو ما يجمع

كان الجزاء خبرا فالجملة الشرطية خبرية نحو ان جئتني اكرمك

وان كان انشاء فانشاء نحو ان جاء زيد فاكرمه واما

تنافي الشرط فقد اخرج عند الاداة عن الخبرية واحتمال

الصدق والكذب وما يقال من ان كلا من الشرط والجزاء

خارج عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وانما الخبر

هو مجموع الشرط والجزاء المحكوم فيه بلزوم الثاني للاول

فانما هو باعتبار المتفهم فمفهوم قولنا كلما كانت الشمس

طالعة فالنهار موجود باعتبار اهل العربية الحكم بوجود

النهار في كل وقت من اوقات طلوع الشمس والمحكوم عليه

على زمان الفعل او كانه او متعلقه او عدم العلم بالمعنى الذي

او نحو ذلك واما نفيه اي الفعل بالشرط مثل الى ملاه ان لا تكرمني

او ان تكرمني اكرمك فلا عبارة اذا وما اذا ما نفيه نفيه به

لا يعرف الا بمعرفة ما يأتي اداة وانه يفيد حدوث الشرط والجزاء

من التفصيل وقد بان ذلك التفصيل في علم النحو وفي

هذا الكلام اشارة الى ان الشرط في عرف اهل العربية قيد

لحكم الجزاء مثل الفعل ونحوه فقولنا ان جئتني اكرمك

يعني لك قولنا اكرمك وقت مجيئك اياي وما يخرج الكلام

بهذا التقييد عما كان عليه من الخبرية والانشائية بل ان

كان

عن اصله لما تصلح الا لفرضه اى فرض الشرط كما تفرض
المحال لفرض من الاغراض نحو لو تفترون عنكم الذكرى
انتم كنتم تفترون عنكم القرآن وما فيه من الامر والنهى
والوعد والوعيد ضمنى اى اغراضا او للاغراض
او تعرضون ان كنتم قوما مسرفين فنحيه قراءة
بالكسر فكونهم مسرفين امر مقطوع به لكنه جيئ
بلفظ انه لقصد التوبيخ وتقدير انه الاشراف
من العاقل فى المقام يجب ان لا يكون الا على سبيل
الفرض والتقدير فكم يفرض المحال ان لاستمال المقام

على الاباحة الله الله على ان الكبائر فى مالا ينبغى ان تفعل
عن العاقل اصلا فهو عندنا المحال والمحال وان
كان منقطعا عن عدم وقوعه لكنهم يتشاغلون فيه
ان لنا ثم لله ما قطع بعدمه على سبيل
الى اهله وارضاء الغناء لقصد التمكين كما فى
فعلم تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين
او تغليب المنصف به اى بالشرط على المنصف به
فكم اذا كان القيام قطعى الحصص لزيد غنى قطعى لعمرو
فتقرر ان فيهما كان كذا او قوله تعالى للنبى عليه

أي كتغليب أبوان للأب والأم ونحوه كالعمرين

لأبي بكر وعمر والقمرين للشمس والقمر وذلك بأن

يغلب أحد المتماثلين أو المتشابهين على الآخر بأن

يجعل الآخر بمقتضاه في الحكم من تثنية للأول و

وتجمعهما جمعا مثل أبوان ليس من قبيل قولهم

وكان من الفاسقين كما توهم بعضهم لأن الآية ليست

صفة مشتركة بينهما لفقد ذا الحكم إذ ليس لغير الظاهر

في مثل الفاتنات من حيث الهيئة والصيغة وفي مثل

أبوان من جهة المادة وجوهي للفظ بالكلية ولكونهن

بكر في قنوت كثيرة كقوله تعالى وكانت من القانتين

غلب المذكر على المؤنث بأن أجرى الصفة المشتركة بينهما

على طريقة أجراء المؤنث على المذكور خاصة فإن القنوت مما

يقتضي المذكور والمؤنث لكنه لفظ فاتنين إذا جرى

على المذكور فقط وكقولك لقد أتاني فوم يكرمونني

غلب جانب المفرغ على جانب اللفظ لأن الفاسق يكرمون

بياء الغيبة لأن الضمير عائد إلى قوم ولفظ لفظ الغائب

لكونه مجازا مظنة الكثرة في المفرد عبارة عن المخاطبين

تغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة ونحو أنتم

أي إن وإذا التعليق أي هو حصول مضمون الجزاء

بغيره بنفي حصول مضمون الشرط في الاستقبال تعليق

بغيره على نفي أنه يكون حصول الجزاء متى شاء وتعليقا على

حصول الشرط في الاستقبال ولا يجوز أن يتعلق بتعليق

أم إن التعليق إنما يقع في زمان الكلام لأنه في الاستقبال

الا ترى أنك إذا قلت إن دخلت الدار فأنت طالق

علقت في هذه الحال الخبر بيت على دخول الدار في الاستقبال

كان كل واحد جملتي كلام من إن وإذا بغير الشرط والجزاء تعليقا

المعنى لهذا أما الشرط فلأنه نقيض الحصول في الاستقبال

فيجوز تعليق الخبر بالكلام الخاص

والمطلوب حاصل

فيجوز

وقد يستعمل إن في غير الاستقبال كما تقدم

كانا كذا وإن كنتم في ريب وإن كنتم في ذلك كما مر وكذا

إذا جئني يدني مقام التأكيد بعد واو الحال بمجرد الوصل

والرشد دون الشرط نحو زيد وإن أكرمه يجئك وعمرو

وإن أعطي جاها لئيم وفي غنى ذلك فليل كقوله فيما

وإن أتاني فإنني بما أسدى لي اللهي فليم لسباني كذلك

الثاني ثم أشار إلى تفصيل النكتة الداعية إلى العدول

عن لفظ الفعل المستقبل بقوله كما يراد غنى الحاصل

في معرض الحاصل لفظ الكلمة المناجزة في حصوله

بخوان اشتري بنا كذا كما قال انفقوا من طيبات ما كسبتم الآية أو

كذه ما هو للوقوع كالواقع نحو قال عطفا على قوله أن يأتيا

وكذا العطف فإن بعد ذلك إما واو إنها كلمة على حدة

غنى الحاصل في معرض الحاصل على ما أشار إليه في ظهر

الرغبة وكن زعم أنها كلمة عطفا على إيراد غنى الحاصل

في معرض الحاصل نحو كن أنبيا أو المتفاوتين أو

أظهر الرغبة في وقوع أي وقوع الشرط نحو إن ظفر

بكين العاقبة تنوه المراد فهو إذن يفيد مثال المتفاوتين

وإظهار الرغبة ولما كان انتفاء إظهار الرغبة إبراز

تحصل الوقوع كل الوقوع

غير الحاصل في معرض الحاصل يحتاج الى بيانه ما اشار
اليه بقوله فان الطالب اذا عظمت رغبته في حصول
امر يكثر تصوره اي الطالب اياه اي ذلك الامر فربما يخيل
ذلك الامر اليه حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي وعليه
اي على استعمال الماضي بمعنى اظهار الرغبة في الوقوع
ورد قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن
تحصنا حيث لم يقل ان يردن فان قيل تعليق النهي
عن الاكراه بارادتهن التحصن يشعر بجواز الاكراه عند
انتفائها على ما هو مقتضى التعليق بالشرط اجيب بان القائلين

بان القائلين بان التعليق بالشرط يدل على نفي الحكم
عند انتفائه انما يقولون به اذا لم يظهر للشرط فائدة
اخرى ويجوز ان يكون فائدته في الاية المبالغة في النهي
عن الاكراه يعني انهن اذا اردن العفة فالمولى احق
بارادتها وايضا دلالة الشرط على انتفاء الحكم انما هو
بحسب الظاهر والاجماع القاطع على حرمة الاكراه مطلقا
قد عارضه والظاهر يدفع بالقاطع قال السكاكي او للتعريض
اي او لاجل غير الحاصل في معرض الحاصل اما لما ذكر واما
للتعريض بان ينسب الفعل الى احد والمراد غيره نحو

تفعل معك ولقد أوحي إليك وإلى الذين من قبلك

لئن أشركت ليحبطن عملك فالخاطب هو النبي عليه

الصلاة والسلام وعدم الإشراك مقطوع به لكن

جيء بلفظ الماضي إبرازا للمباشر الآتي بمعرض الحاصل

على سبيل الفرض والتقدير بمعزل عما عداه

المباشر إياه قد عبطت أعمالهم كما إذا اشتغل أحد

بشيء وأنت تنصحه فتقول له إن فعلت كذا فعلت

فعلك هذا وإنه إن اشتغل الماضي لا ضرر به ولا تخفى

عليك أنه لا نفع للتعريض حينئذ لم يفسد غرضهم المباشر إياه

وإنما ذكر المضارع للإيذان بتجدد التعريض لكونه على أصله

ولما كان

ولما كان في هذا الكلام نوع فقاء وضيق شبه

الى السكاكي والآمر يوشك ذكر جميع ما تقدم ثم قال

ونظيره أي نظير لئن أشركت في التعريض لما في امتناع

الماضي مقام المضارع في الشرط للتعريض قوله تعالى

ومالي لا أعبد الذي فطرني أي وما لكم لا تعبدون

الذي فطركم بدليل والذي ترجعون إذ لولا التعريض

لكان المناسب أن يقال وإليه أرجع على ما هو المواتق

للسياق ووجه أي من هذا التعريض المفتاح

المتكلم الخاطبان الذين هم أعداؤه الحق هو المقصود

الثاني للاستثناء على وجه لا يزيل ذلك الوجه عن

غضبهم وعلى ذلك الوجه لا تفرج بينهم

اي الباطل ويتعين عطفا على لا يزيد ولين هذا

من كلام السكاكي اي على وجه يتعين على قبوله اي قبول

الحق لكونه اي كون ذلك الوجه اذخل في اغماض

النصح لهم حتى لا يزيد الظلم لهم الا يزيدا في تنفس

ولو للشرط اي لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول

مضمون الشرط نحو اني اكلم الجاني مع العفو بانتفاء الشرط

فيلزم انتفاء الجزاء كما ينعقد لو جيئني لاكرمتك معلقا

الاكرام بالمجيء مع العفو بانتفاء فيلزم انتفاء

الاكرام فدرى لانتفاء الثاني انتفى الجزاء لانتفاء الا

الاول اعلم ان الشرط يفيد ان الجزاء منتف بسبب انتفاء

الشرط سواء هو المشهور بين الجمهور واعني من

عليه ابن الحاجب بانه الاول سبب والثاني مسبب

وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب لجواز ان

يكون للمسبب اسباب متعددة بل الدال على انتفاء

انتفاء المسبب يدل على انتفاء جميع اسبابه فدرى

لانتفاء الاول لانتفاء الثاني الا ترى ان قولك لو كان

فهما الله الا الله لفسدتا إذ ما سبق لسيبويه

يا مشاع الفساد على امتناع نقد الا الله دون

العكس والمحشية المتأخرون رأى ابن الحاجب حتى

كاد وا يجمعون على انها لامتناع الاول لامتناع

الثاني أما إذا كرر وأما إن الاول ملزوم والثاني

لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير

عكس لجواز أن يكون اللازم أعم وأنا أقول مشاع

هذا الذي أفاده التأمل لا يدل مقتضى قولهم

لو لامتناع الثاني لامتناع الاول انه يستدل

يا مشاع

يا مشاع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه

ان انتفاء السبب او الملزوم لا يوجب امتناع المسبب

او اللازم بل معناه انها للدلالة على ان انتفاء

الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فمفهوم

لو شاء الله لهدى بكم ان انتفاء الهدى انما هو

بسبب انتفاء المشيئة يفيد انها تستعمل للدلالة

على ان علة انتفاء مفهوم الجزاء في الخارج هي انتفاء

مفهوم الشرط من غير التفات الى ان علة العلم

بانتفاء الجزاء انما هي الدراية فولهم لو لامتناع

الثاني لوجود الاول لكنه لو لم يكن لما علم

معنا بانّ وجود علي يدلّ لعدم هلال بانّ عمرا لا انّ

وجود يدلّ على انّ عمرا يسلّم ولكنه اصحّ مثل

قولنا لو كان زيد انسانا لكان ناطقا لكنه لم يكن ناطقا

بسبب عدم المجيء قال الحاجبي ولو طار ذو جناح

فبالهما الطائر ولكنه لم يطر نعلم انّ عدم طيران الله

الفرس بسبب انّه لا يطير ذو جناح وقال المغربي

ولو دلّ انّ الله لو كان لكنا نراه ولكنا

لا نراه دوام واما المنطقيون فقد فعلوا انّ ولو اداة

اللزوم وانما يستعملونها في بيان لحصول العلم

بالنتائج فيدلّ عندهم للدلالة على انّ العلم بانتفاء الثاني

علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء اللزوم بانتفاء

اللازم من غير التفات الى انّ علة انتفاء المجيء في الخارج

ما هي ونعلم انه لو كان فيها الهة الا الله لفسدتا

وأرد على هذه القاعدة لكنّ الكلام على قاعدة اللغة

هو الشائع المستفيض وبحثهم هنا انما هو البحث على ما ذكرنا

بين لم ار هذا الذي في هذا المقام مبانيا أو تنبيه

اوردناها في الشرح واذا كان لو للشرط في الماضي تدلّ

عدم الثبوت والنفي في جملتها اذ الثبوت ينافي التعليق

والاستقبال ينافي النفي فلا يعدل في جملتها عن الفعلية

الى صورة الثلثة ومذهب المبرد انها تستعمل في الحال

المستقبل وهو مع ثلثة ثابت بخلاف قوله صلى الله عليه وسلم

اطلبوا العلم ولو بالصين وانى اباهي بكم الامم يوم القيمة

ولو بالسقط قد خولف على المضارع في كقوله

يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي لو تطيعكم في جهد وهلاك

لقصد الاستمرار الفعل فيما مضى ووقتا فوقتا والفعل هو

الاطاعة يفيد ان امتناع عنتكم بسبب امتناع استمراره

على اطاعتكم فان المضارع يفيد الاستمرار ووجود الفعل لغة

عليه يفيد امتناع الاستمرار ويجوز ان يكون الفعل امتناع

الطاعة يفيد ان امتناع عنتكم بسبب استمرار امتناع

عن اطاعتكم لانه كما ان المضارع مع المثبت يفيد الاستمرار

الثبوت يجوز ان يفيد النفي استمرار النفي والداخل عليه

لفي يفيد استمرار الامتناع كما ان الجملة الاسمية المثبتة

تاكيد الثبوت ودوامه والمنفية تفيد تاكيد النفي و

دوام لما تفي التاكيد والدوام وهذا اذا لم ان دوام

نعاد ما لم يؤمنوا ولعنتم امتنا على ايلغ وجه واكده

ثم في قوله تعالى الله يستهزئ بهم حيث لم يقل الله مستهزئ
بلفظ اسم الفاعل

بهم نصب اي اكثر اراكم الكسرا ويجده وقفا وقفا وقفا و
وقوعها على المضارع في نحو ولو ترى الحطاب لجمل ثم
او لكل كذبا بانه الرد به اذ وقفوا على النار اي ادركها
حتى بها يقولها واطلعوا عليها اطلاعا بي بخشم او
اذ قلعها فيعرفوا عند ارعند ابيا وبوا لو محذوفا
اي لبئس انا قطعها التي تليه اي المضارع نفي لم الماضي
لصدوره اي المضارع او الكلام عمن لم الماضي في افيه
فسلم الحالة انما هي في العدم لكنها جعلت بمنزلة الماضي

والنفي حاصل بعد لفظ الغيبة لانهم يخبر عنهم بقولهم حلفنا بالله ما فعلنا وهم كاذبون في ذلك

المخفف فاشعل فيها الواو واذ المختصان بالماضي لكن
عدل عن لفظ الماضي ولم يقل لو ترى اشارة الى انه كلام
من لم الماضي في افيه والمستقبل عند بمنزلة الماضي في
تحقق الوقوع فهذا الاثر مستقبل في المخفف ماض
بحسب الناء ولكن قيل قد اتفق هذا الاثر لكنها ما
رأيته ولو رأيته لرأيت اثرا قطيعا كما عدل عن الماضي
الى المضارع في ربما يود الذين كفروا التي يليها نفي لم الماضي
لصدوره عمن لم الماضي في افيه وانما كان الماضل هنا
هو الماضي لانه قد التزم ابن السراج وابو علي في الايضاح

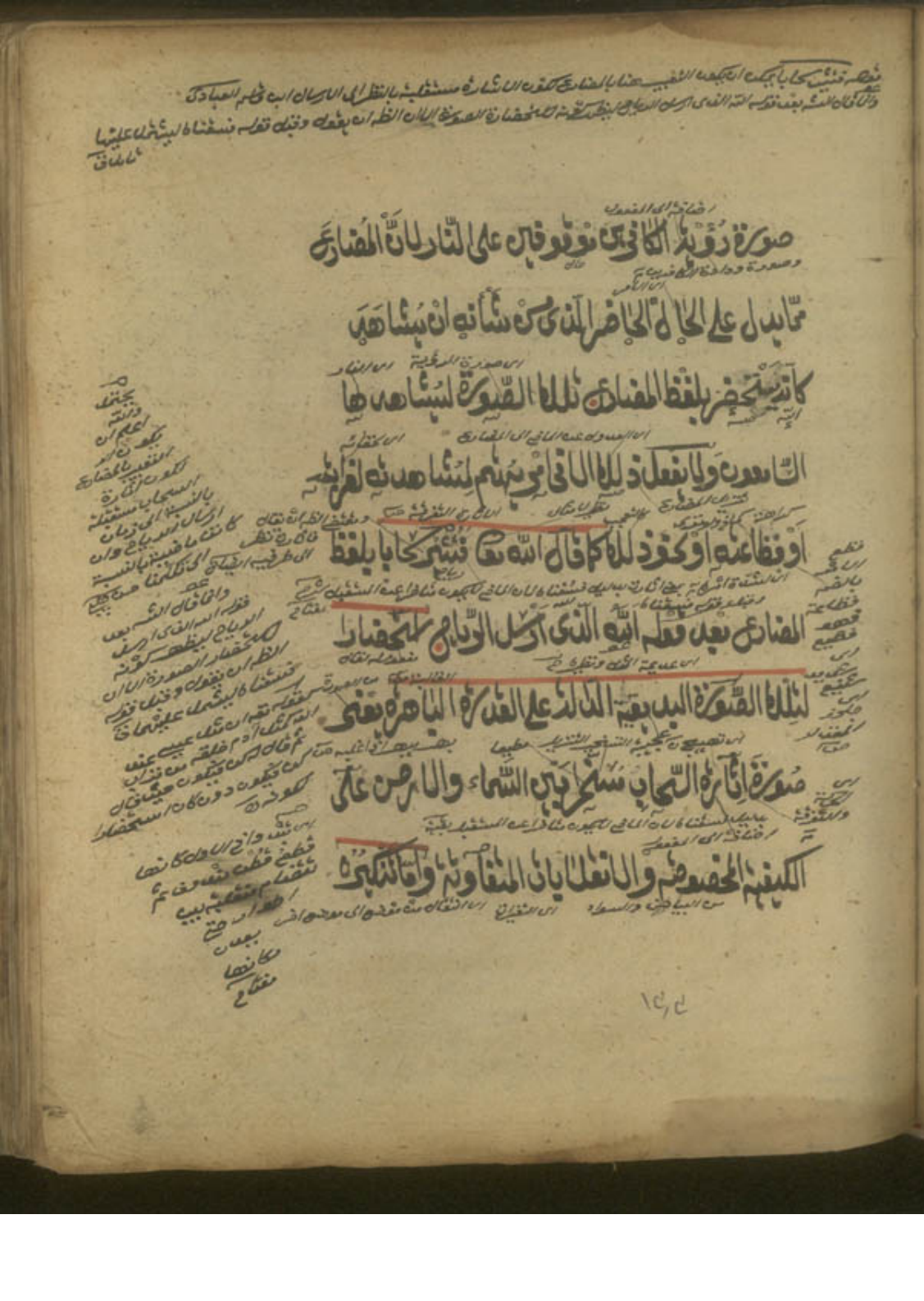

اى سكتى المسند فلم ارادة عدم الحصر والعهد الدال

عليها التعريف كقولك لرجل كاتب وعمر وشاعر اوللمتكلم

نحو هذا لى او للمخاطب على انه خبر مبتدا محذوف او

خبره الكتاب او للتحقير نحو ما زيد كتابا واما

تخصيصه اى المسند بالاضافة نحو زيد غلام رجل

او الوصف نحو زيد رجل عالم فلكونه افيد للفائدة اتم لما

تر من ان زيادة الخصوص توجب افادة الفائدة واعلم

انه جعل معمولا المسند كالحال ونحوه كما المسند ان

وجعل الاضافة والوصف من التخصيص انما يتجه

اصطلاح

اصطلاح وقيل لان التخصيص عبارة عن تقليل الشيوع

وكالشيوع للفعل لانه انما يدل على مجرد الوقوع والحال

شيوعه والوصف يجيء للكلام الذى فيه الشيوع فتخصيصه

وفيه نظر واما انزل اى نزلها تخصيص المسند

بالاضافة والوصف فظاهر ومما يتبين فى تنزيلها تقييد المسند

لما لم ير تنزيل الفائدة واما تعريف فلافادة السامع

حكما على ابى ياتى فى طرق التعريف بعضها انه يجب عند

تعريف المسند تعريف المسند اليه اذا لبس فى كلامهم

مسند اليه نكرة ومسند تعرف فى الجملة الخبرية بخلاف

بأفرمثله أي حكما على أبي معلوم بأبي أفرمثله في كونه

يعلم المسامع بأحدى طرق التعريف كما يأتي

كذا المركب نحو المنطلق أو يختلفان كذا زيد ورد

المنطلق أو لأدم الحكم عطفا على حكما كذا لما أي على أبي

معلوم بأفرمثله وفي هذا إشعار على أن كون المبتدأ الخ

والخبر معلومين لأنه يأتي إفادة الكلام للسامع ط

فائدة يجب أن لا يعلم المخاطب الحكم ولا يعلم أنه يعلمه المتكلم

العالم بكذا واحد لما إلى ألف في كذا زيد أفضل أو عمرو

المنطلق حال كون المنطلق معرفا بأحد طرق التعريف

العهد والأم يأتي فرق بين غلام زيد وغلام لزيد

فلم يكن أحد منهما معرفة والأفرهكذا لكن كثيرا ما

يقال جاءني غلام زيد من غير إشارة إلى معين كالمعرف

باللام وتدخل فوق الأمثلة تماما في الكتاب

قال الأقسام الأربعة أعني العهد الخارجي وتعريف الجنس والاستغراق والعهد الذهني
جارية في المضاف أي المعرفة على نحو جريانها في المعرف باللام والموصول فظهر أن نحو غلام
زيد قد يقصد به الجنس في ضمن فرد لا بعينه فيكون في المعنى كالنكرة في المؤدى وإن كان بعض
التعريف الجنسي أي الإشارة إلى حضور الجنس في ذهن السامع باقيا على حاله
المعرف باللام الجنسي أعني المعهود الذهني كأنه قيل فرد من أفراد هذا
الجنس المعهود فلا منافاة بين أن يكون المسند في قولك زيد أخوك معلوما
للمخاطب بطريق من طرق التعريف وبين أن لا يعرف أن له أخا فالأولى أن المسند
في الحقيقة هو مفهوم الجنس المضاف وهو معلوم له بقاعدة اللغة وإن لم يعرف
أن هنالك ذاتا هو صدق كأنه قيل زيد متصف بهذا المفهوم المعلوم إلا أنك قد
تقدم ذهنا بخلاف ما إذا عرف أن له أخا فإن المسند هو تلك الذات الموصوفة
بالأخوة فالمقصود اتحادهما بزيد وأما قولك أخوك زيد فلا يراد به الجنس في ضمن
فرد لا بعينه إذ لا حاصل للحكم عليه بأنه زيد وكأنه هنا هو المسند من قبيل
لامتناع الحكم بالتعيين على من ليس بمتعين للمخاطب فلا نعم قد يقصد الجنس
والاستغراق مبالغة نحو قولك المنطلق زيد

والخبر معلومين لا يتأتى إفادة الكلام للسامع فائدة مجهولة لأن العلم بنفس المبتدأ والخبر لا يستلزم العلم بكون أحدهما الآخر في نحو زيد أخوك وعمرو المنطلق حال كون المنطلق معرفا باعتبار تعريف

العهد

العهد أو الجنس وظاهر لفظ الكتاب أن نحو زيد أخوك إنما يقال لمن يعرف أن له أخا والمذكور في الإيضاح أنه يقال لمن يعرف زيدا بعينه سواء كان يعرف أن له أخا أو لم يعرف ووجه التوفيق ما ذكره بعض المحققين من النحاة أن أصل وضع تعريف الإضافة على اعتبار العهد وإلا لم يبق فرق بين غلام زيد وغلام لزيد فلم يكن أحدهما معرفة والآخر نكرة لكن كثيرا ما يقال جاءني غلام زيد من غير إشارة إلى معين كالمعرف باللام وهو خلاف وضع الإضافة فما في الكتاب

كون المبتدأ والخبر معلومين لا يتأتى

أصل وضع تعريف الإضافة على اعتبار العهد

١٤

ناظر الى اقبل الوضع وما في الايضاح الى خلافه و

عكسها اي عكس المثالين المذكورين وهو واضح لا مزيد

والمنطلق عمرو والضابط في التقديم انه اذا كان للشيء

صفتان كن صفات التعريف وعرف السامع اتصافه

باحدهما دون الاخرى فانها كافيا يجب تعريف السامع

اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك ان عالم

عليه بالاخرى فيجب ان تقدم اللفظ الدال عليه ويجعل

مبتدأ او اسما كان يجب تحميل اتصاف الذات به وهو

كالطالب بحسب زعمك ان عالم بنبوته للذات او اتصافه

والضابط في تقديم ما معرفتان اه

واشتغاله عنه يجب ان توقع اللفظ الدال عليه ويجعل

يا نعرو

ما زيد

وارد

زيد افوله

عام و

ف الجنس

ابي اذا

ا الشيء

تقدم اذا عرف السامع

الخ والحاصل ان

على كل تقدير

فهو ويعرف

ما لكنت

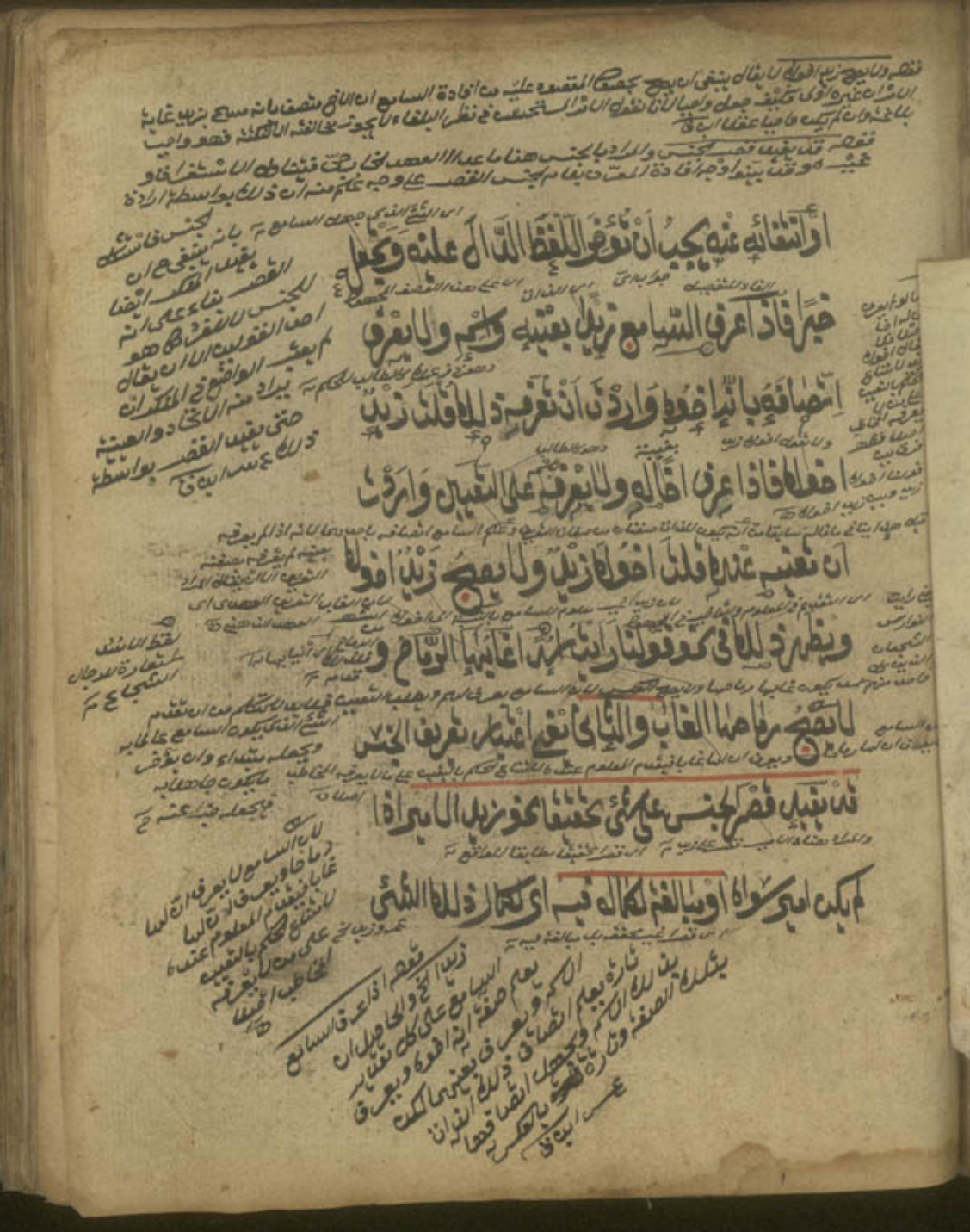

في ذلك الجنس او بالعكس نحو عمرو والشجاع اي كامل

في الشجاعة كانه لا اعتداد بشجاعة غيره لقصورها

عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ

نحو الماهية زيد والشجاع عمرو والمغايرة بينهما وبين ما

تقدم في افادته قصر الماهية على زيد والشجاعة على عمرو

والحاصل ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدأ فهو

مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفة او نكرة وان

جعل خبرا فهو مقصور على المبتدأ والجنس قد يبقى

على اطلاقه كما مر وقد يقيد بوصف او حال او ظرف

او نحو ذلك

فالحاصل

ان زيدا دال على الذات مع قطع النظر عن القيام وقائم دال على الذات باعتبار القيام والمتكلم لما يجعل شيئا اخبر عن الشخص الذي له ذلك الشيء دال على ان الذات مع قطع النظر عن القيام وان باعتبار القيام فالمتكلم لما يجعل شيئا اخبر عن الشخص الذي له ذلك الشيء دال على ان الذات مع قطع النظر عن القيام وان باعتبار القيام فالمتكلم لما يجعل شيئا اخبر عن الشخص الذي له ذلك الشيء دال على ان الذات مع قطع النظر عن القيام وان باعتبار القيام فالمتكلم لما يجعل شيئا اخبر عن الشخص الذي له ذلك الشيء

او نحو ذلك الرجل الكريم وهو السائر راكبا

وهو الماهر في البلد وهو الذاهب الفاء قطار وجميع

ذلك معلوم بالاستقراء وتصفح تراكيب البلغاء وقوله

قد يفهم بلقد ان الاشارة الى انه قد لا يفيد القصر

كما في قول الخنساء اذا قبح البكاء على قتيل رأيتك

الجنس الجميل فانه يعرف بحسب المذوق السليم والطبع

المستقيم والله ربي في معرفة معاني كلام العرب ان ليس

المعنى هنا على القصر واذا اكد ذلك بحسب الظاهر

التامل الفاضل وقيل في نحو زيد المنطلق والمنطلق

الجملة بخلاف الخبر وتقول اذا الظرف مقدم

بالفعل على الاصح لكان اصوب لان ظاهر عبارته

يقتضي ان الجملة الظرفية مقدرة بكلام الفاعل على القول

الغير الامح ولا يخفى فساده واما ما هو اي المسند

فلان ذكر المسند اليه اهم كما مر في تقديم المسند اليه

واما تقديم اي المسند فللتخصيص بالمسند اليه

اي لقصر المسند اليه على ما حققناه في محله

الفعل لان النفي قولنا عمرو انا ابوه ان مقصور على

التجدد لانه يفيد ان الجملة الظرفية وهي صفة للجملة وتقيد بكلامه اذ الجملة الظرفية

مقدرة بالفعل على الاصح ومقدرة بكلام الفاعل على القول الغير الاصح وبحال ان الذي

مقدرة بكلام الفاعل ليس بجملة والمراد من قوله ولا يخفى فساده هذا

بيان اذ هو اه

او الشتوي وكون تلك الجملة تلك للدوام والثبوت

وكذا تعلقه للتجدد والحدوث والدلالة على احد

الامرين على اخصر وجه وكذا سائر حالات الفاعل ان

المختلفة الحاصلة من ادوات الشرط وظرفيتها

لا متعلقة الفعلية اذ هي اي الظرفية مقدرة بالفعل

على الاصح لان الفعل هو الاصل في العمل وتنزل

بكلام الفاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا

ورجح الاول بوقوعه على الظرف صلة للموصول نحو

الذي في الدار قولك واجيب بان الصلة من مظان

جملة ويجب ان يكون

الصلة بالجملة ان يكون

مفرد اي يخلاف

الخبر فيقدر بالفعل

الجملة

لان اذا الظرف تقع جملة لان اسم الفاعل لا يكون جملة لان اسم الفاعل هو فاعله مفرد اذا اعتبر اسم الفاعل

الا اذا اضاف الى جملة فتكون جملة لانه حينئذ فعل في صورة الاسم هذا

لان قيل اذ هو راجع الى الظرفية وهي صفة للجملة وتكون تقديرها مقدرة بالفعل على الاصح ومقدرة بكلام الفاعل على القول الغير الاصح وبحال ان الذي

مقدرة بكلام الفاعل ليس بجملة والمراد من قوله ولا يخفى فساده هذا

بيان اذ هو اه

اذا الظرف

فتقدر بالجملة المذهب

ان يقول اذا الظرف تكون بتقدير

بالفعل هو دون ان يقول اذا

الظرفية تقتضي تقديرها

بالفعل

هذا اذا كان الضمير راجعا

الى الظرفية المتقدمة اي

الجملة واما اذا كان الضمير

راجعا الى الظرف قيد

مطلقا

ليس قيد

لا يرد هذا الاشكال

من اتى بباء على المقصور

دون المقصور عليه كما

قوله خصصت فلانا بالكرم

وكقولهم بعتكم وبكم

وفي دين

اما قائم او قاعد فيه

ان تخصص بما هو فيه

عما هو فيه

ووضع الاستفهام

عما قوله لانها

تخصيص الشيء بالمجيء

عما قوله لانها

تخصيص الشيء بالارادة

حسن

واما قائم او قاعد عامهما لان العوامل تزيل

المطلوب الحكم اي المسند اليه ووجوده عن نفس

دليله ولبس الوقوع الثابت

لواعم لكان الواجب ان يقال زيد

هو قائم او هو قاعد

الجملة

والقسم الثاني

كغير ما ذكر في هذا الباب يقع في باب المسند والذي قبله

يقع في باب المسند اليه غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما

من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والقصر

والتقييد وغير ذلك مما يكيف وانما قال كغيره ليدخل فيه ما يقصر

مختص بالبابين كفصل المختص بباب المسند

اليه والمسند وكون المفرد فعلا فانه مختص بالمسند

اذ كل فعل مسند دائما وقيل هو مشترك الى ان جميعها

لا يجري في غير البابين كالتعريف فانه لا يجري في الحال والتنكير

وكالتقديم فانه لا يجري في المضاف اليه وفيه نظر لان

قولنا جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا يقتضي ان

يجري شيء من المذكورات في كل واحد من الامور التي هي

غير المسند اليه والمسند فضلا عن ان يجري كل منها

فيه اذ يكفي لعدم الاقتصاص بالبابين ثبوته في شيء ما

بغيرهما فانهم والقطن اذ التقدير اعتبار ذلك فيهما اي

في البابين لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما من المفاعيل

والمجرور بهما والمضاف اليه احوال متعلق الفعل

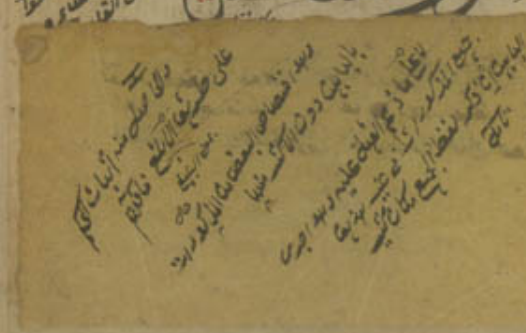

والقسم الثاني

كنفي ما ذكر في هذا الباب بغير باب المسند والذي قبله

بغير باب المسند اليه غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما

من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والاطلاق

والتقييد وغير ذلك مما يكيف وانما قال كنفي لان نفيها

مختص بالبابين كنفي الفصل المختص بباب المسند

اليه والمسند وكون المفرد فعلا فانه مختص بالمسند

فان كانه اسند داعا وقد هو ايزده الى ان جميعها

فصل متعلقات الفعل بكسر اللام وبفتحها قال المراد بها مفعولات الفعل والظاهر ان المفعول بالكسر متعلق بالكسر والعامل متعلق بالفتح وسيأتي ان المتعلق هو الشيء و المفعول بالكسر هو المفعول الشرعية وبالفتح هو الفاعل اللغوي فتبصر

وكالتقديم فانه لا يجري في المضاف اليه وفيه نظر لان

قلنا جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا يتفق ان

يجري شيء من المذكور ان في كل واحد من الامور التي هي

غير المسند اليه والمسند فقط اعني ان يجري كل منها

فيه اذ يكفي لعدم الاقتضاء في البابين ثبوته في شيء ما

بغيرها فافهم والقطع اذ التقدير اعتبار ذلك فيهما اي

في البابين لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما من المفاعيل

والمحققان بهما والمضاف اليه احوال متعلق الفعل

ثم اشار في التنبيه الى ان كثيرا من الاعتبارات السابقة

بجرى فى سلخ الفعل لكن ذكرنى هذا الباب بتقبيل

بعض من ذلك لما فيها من مزيد بحث ومهد لذلك لما

تقدم من قيام الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل فى ان

الغرض من ذكره معه اى ذكر كل من الفاعل والمفعول

مع الفعل او ذكر الفعل مع كل منهما افادة تلبسه به

اى تلبس الفعل بكل منهما اما بالفاعل فمن حيث وقوعه

منه وقوعه عند واما بالمفعول فمن حيث وقوعه عليه لما افادة

وقوعه مطلقا اى ليس الغرض من ذكره مع افادة و

وقوع الفعل وثبوته فى نفسه من غير ارادة ان يعلم

مبحث رفع

مما وقع وعلى من وقع اذ لو اريد ذلك لقيل وقع الضرب

او وجد او ثبت من غير ذكر الفاعل او المفعول لكونه

عبثا فاذا لم يذكر المفعول به معه اى مع الفعل المتعدى

المسند الى فاعله فالغرض ان كان اثباته اى اثبات ذلك

الفعل لفاعله او نفيه عنه مطلقا اى من غير اعتبار عموم

فى الفعل بان يراد جميع افراده او خصوص بان يراد بعضها

ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه

او خصوصه تنزل الفعل المتعدى منزلة اللازم ولم يعد

له مفعول لان المقدر كالمذكور فان السامع يفهم شيئا

ان المفعول كل المذكور

المساوي على الفاعل ذكر في بحث حذف المفعول انتهى

قد يكون للقصد الى نفس الفعل بمنزلة الفعل المتعدي

منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان يقطع الى نفي فلان بفعل

الاعطاء ويوجد هذا الحقيقة انهاما للمبالغة بالطريق

المذكور مع افادة اللام التعريف بجعل المعنى قولهم اذا كان المقام خطابيا لا

يالطريق المذكور اشارة الى قولهم اذا كان المقام خطابيا لا

لانه لما حمل المعرف باللام على الجنس فرق والبداشار

بقولهم اي بعد كون الغرض بثوت اصل الفعل و

بنى بلم منزلة اللازم من غير اعتبار كتابة اذا كان المقام

خطابيا

والسيد في شرح المفتاح اذا قصد نفس الفعل كان بمنزلة ان يعرف مصدره بلام الحقيقة كما

اشار اليه بقوله بفعل الاعطاء وبوجد هذه الحقيقة فيما يكون في المعرف

بلام الجنس فيقصد تارة الى النوع فيخص بخصائص ويفرد الى نفس

الحقيقة كما في قوله تعالى وانتم تفقهون اي وانتم من اهل العلم

والتفقه سيجيء ان شاء الله تعالى

خطابيا بكتفي فيه بمجرد الظن لانه لا يتأتى فيه طلب

البيان الذي هو اما افادة المقام او الفعل ذلك اي كون

الغرض ثبوت الفعل او نفيه مطلقا مع التعميم في

تقصد الى قوله اي السكاكي اخذ ما مت تقصيد قولهم كما سيجيء قول المصنف الخ

بقوله السكاكي

تقصد الى قوله لانه لا يتأتى فيه طلب البيان اذ ذاك مع التعميم ان التعميم حتى

فلا يطلب فيما يطلب فيه البيان اي ق

المذكور غاية ما في الباب ان لا يكون العموم مقصودا بنفس الفعل بل هو مع معونة

المقام اشبه قال الاستاذ و حاصله ان يقصد المتكلم فيجعل بمعونة المقام

وسيلة الى جميع الافراد على سبيل الكناية فالمطلق ليس مقصودا لذاته بل

ليتوصل بمعونة المقام الى جميع على سبيل الكناية بالمطلق لا يخفى هذا ايضا ما

سبق في هذا القسم انه لم يتحقق الكناية لان ذكر في الكناية بالمطلق في المقيد

وهذا في افراد الفعل قال اعني الاستاذ وجواب الشيخ يمكن حمله على جواب السيد

بمساحة تفقه عدم كون الشيء معتبرا في الغرض وقصد غير مقصود اي اولا

فانه قد يقصد اولا المطلق ثم يقصد ثانيا التعميم وانه كان التعميم هنا مقصودا

بالذات اي ق

المساوي على الاصح ذكر في تحقيق المفعول انه

ذلك يكون للقصد الى نفس الفعل بمنزلة اللازم ذهابا في نحو فلان يعطي ويمنع

فنزل اللازم ذهابا في نحو فلان يقع الى نفي فلان نفعا

فقصد افادة دوام التعميم لانفاء ان يفيد اذا كان المقام خطابيا كان

مدلول الفعل الحقيقة دون العموم واذا غلب العموم المقام الخطابي وهذا

يدل على ان المعتبر ارادة باطلاق في نحو السابق فالغرض ان كان اثباتا

لفاعله او نفيه عنه مطلقا عدم اعتبار عدم عموم الفعل او خصوصه ايضا

فلذلك اذا دخله النفي ذهابا في نفي الاطلاق فلهذا الدليل لان منزلة الفعل

منزلة اللازم لكنه يتوقف على نفي الاطلاق فلذلك يفيد اذا دخله ذهابا في

نفي الاطلاق لا نفاه لان في الثاني منزلة اللازم يتوقف على نفي الاطلاق

فلذلك لا يتوقف عليه فلذلك لكنه فقصد وتحقيقه اي الافادة وقصد ح

اي حيث اذ يراد تعلق بقصد فقصد ان يفي فلان يعطي ح ان صيا اذ يكون

الغرض نفيه لفاعله الخ حين فقصد فالاعطاء الذي هو مقتضى ذلك الفعل

نادرا فقصد لانا نفرض ان الاعطاء الذي هو مقتضى ذلك الفعل

فان المقتضى عند ارباب البلاغة اعتبر في التشبيه هنا الاعتداد بانه كريما جدا فحال

ولا يكفي بمقصود الا يعتد به او لا يعتد من خواص التركيب ثم قال وان الظهر في

المقام الخطابي وذلك لانتفاء ان المفيد للعموم في افراد الفعل هو انفعل هو بعمومه

فقصد افادة التعميم ان يعتبر في مقتضى المقام الخطابي

وقوعه في المقام الخطابي

خطابيا بأن يكفي به مجرد الظن لا لما يطلب به

البيان الذي هاني افاد المقام او الفعل ذلك اي كون

الغرض ثبوت الفاعلية او نفيه عنه مطلقا مع التعميم في

افراد الفعل دفعا للتحكم اللازم من حمله على فرد دون

فرد آخر وتحقيقه ان نفي فلان يعطي ح بفعل الاعطاء

فالاعطاء المعرف بلام الحقيقة يجعل في المقام الخطابي

على استغراق الاعطاء اذ وكونها بمنزلة اللام لما لازم ترجح

احد المتساويين على الآخر لما افادة التعميم ثنائي

كون الغرض الثبوت او النفي مطلقا اي من غير اعتبار عموم

ولا خصوص لي انا نقول لان لم ذلك فانه عدم كون
الشيء مغيرا في الغرض لا يستلزم عدم كونه مغايرا في الكلام
فالتغاير فائدة غير مقصود ويغضم في هذا المقام
تخطيا فائدة لا طائل تحتها فلم تعرض لها والاول
وهو ان يجعل القيد مطلقا كناية عنه مقيدا بغير
مخصوص كقولك اليمني في الغير بالله نذرتها بالمستعين
بالله تجوح حاده وغظ عيناك ان يرى مبصر ويسمع
واعلم ان بلوغه ذو رؤية وذو كف فيه راكبا بحر محاسن
وبالسمع اغتباره الظاهر الدال على المتفاد الامام

دون غيره فلا يجد وانتصب عطفا على يذر لها المنصوب
قبله اي فلا يجد اعين اوفاء وصيادة الذين يتخونون الى
مام الى منازعته الامامة سبيلا فالى اصل انه تزل يدي
ويسمع تتولى اللئام اي تصيد رعته السماع والرؤية
من غير تعلق بفعل مخصوص ثم معلقا كناية عنا
الرؤية والسماع المعلقين بفعل مخصوص وهو
محاسن واغتباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية
ورؤيته اثاره ومحاسن وكذا بين مطلق السماع
وسماع اغتباره لكنه لما دل على ان اثاره واغتباره يلقين

ذكر المفعول مع الفعل المتعدّى المسند الى فاعله

اثبانه لفاعله او نفيه عنه مطلقا بل فصل فقل

مفعول غنى مذكور وفيه النقد يجيء لغرائض

الله الهه على تعيين المفعول ان عاما فنعم وان قاصا

تخاص ولما وجب تقدير المفعول تعيّن انه مراد

ويختلف من اللفظ الغرض فاشار الى تفصيل

الغرض بتقدم الحذف اما للبيان بعد الابهام

كم في فعل المشيئة والارادة ويخفى اذا وقع

شرطا فان الجواب يدل عليه وربّما حذف

كل الاناء وبعض ما فيه يعلمها

كل راء وبعضها كل سامع ويل لمائير الرائي الا بلها الا

نار ولا يسمع الواعي الا بلها الا قيار قد كر الملزوم

واراد اللازم على ما هو طريق الكناية تفي بالمفعول

والمانع من عند ما شاء بيان قضائله قد يلغى

الظهور والكثرة الى حيث يكفي فيما يجرد ان يكون

ذو كم وذو بعض حتى يعلم انّ المنفرد بالفضائل

ولا يخفى انه يقوى هذا المعنى عند ذكر المفعول

او تقدير وما اذا وان لم يكن الغرض عند عدم

لو ذكره لكان المناسب فلم يجدها فيقول الغرض اعني ايقاع

عدم الوجدان على صريح لفظ المثل ويجوز ان يكون السبب

في حذف المفعول طلبا لتوافق الفواصل ومراعاة

له فضلا الى المبالغة في التأدي معه حتى كأنه لا يجوز و

وجود المثل له لتطلبه فان الفاضل لا يطلب الا ما يجوز

وجوده واما للتعميم في المفعول مع الاشعار بكونه لفقد الفاعل

كأن مثله ما يوجد اي كل احد يقوى بقوته ان المقام مقام المبالغة

وهذا اللهم وان امكن ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغة

العموم لكن يتوقف الاستفادة على ضم

يشعر بالعموم من ذكر

هذا المتعلق بكل احد

الاختصار ح

للتعميم

للتعميم مع الاختصار وردّ قوله تعالى والله يدعو الى دار

السلام اي جميع عباده فالمثال الاول لنفيد التعميم بالغير

والثاني كذلك واما مجرد الاختصار من غير ان يقصد هم

به فائدة اخرى من التعميم وغيره وفي تعليق النسخ

عند قيام قرينة وهو لم يذكره كذلك ولا حاجة اليه وبانا

بين ان المراد عند قيام قرينة دالة على ان الحذف لمجرد

الاختصار لنبي بيد يدل على ان هذا المعنى معلوم

هذا اجاز في نائب الفاعل فلأن يجوز في المتعدي بنفسه

الاختصار لغة صفة الله اي ادبي وعليه اي على حذف

المفعول

الكلام ليس على ان الخطاب واقع في الفعل بانفي القرين حتى يرد
الى الصواب بانه الكلام وانما الخطاء في نفي المقرون فرده
الى الصواب بانه يقول ما زيدا عرفت ولكن عمرا واما نحو زيدا
عرفت فما كيف ان قدر الفعل الحق وفي المفسر بالفعل المذكور
قيل النصف اي عرفت زيدا عرفته والا اي وان لم يقدر المفسر
قيل النصف بل بعده فتخصيص زيدا عرفته لان
الحذف وفي المقدر كالمذكور فالتقديم عليه كالتقديم على المذكور
في افاده الاختصاص كم
في افادة الاختصاص كما في بسم الله فتخصيص زيدا عرفته محتمل
لانه يفيد نفي الحذف ومفهوم الاثبات في قياس ومفهوم قالوا انه يفيد التخصيص
لمعنيين التخصيص ويجوز التاكيد والترجيح في المعنيين

فقصر فما كيف اي فقصرت الكلام يوكد بالتقديم فما في بسم الله فانه يفيد بقدر فيه
الحذف وقد قال اي انبنا اي على خلاف وهو هذا قالوا انه يفيد التخصيص فقصر
للمعنيين في المحتمل التخصيص ويجوز التاكيد ويفهم منه اذا كان للتاكيد للتخصيص
للتخصيص واذا كان للتخصيص يكون للتاكيد تامل انتهى

فقصر المستفيد ظاهر فلا كان بعد هاهم نحو اياك نعبد وقال ابو حاله النحاة المستفيد
اذا اولينا فعل نحو اياك اعني واسمع ونحوه تقدم ايا على ما قال بعضهم الشان و
فيه نظر لان ما ذكرها مذهب الاستغناء عنه

فقصه ايان يوم القيمة فقصه قدر الصفار قالوا ذلك انشاء بالمسيء باعتقاد انهم يحشر
والنشر فقصه يوم القيمة منشاء فيه ايان فان قلت فيلتزم وقوعي الظرف خبرا عن ارى
فلك المضاف محذوف اي وقوعي يوم القيامة انظر نقل السفاقسي عن قوت ايان ظرف
ولا يكون اسم زمان خبرا عن الجثة فليس فقصه فانه اصلكم اي يشتم وسيب نزولها انهم كانوا
يقولون متى جاهل اذا نتنا متى دبرها في قبلها كان الولد اقبح فقصه على اي حال من الحمل
الاستغناء وعيب فقصه بعد ان يكون الكلام في موضع الخبر اي وهو الصحيح دون التاب فقع
ذكر الحيث اثبات الى ذلك والمنع من العرب خلافا للشيعة حيث اجازوا الاتيان في دبرها ولهم
ان يقولوا الاية على ان المراد فاتوا حرثكم اي ذات حرثكم وهو النساء هو فيقصد قال ايان
من اي تعرفون ان المراد فاتوا من موضع الحرث كما قالت الاتيان بمعنى من التاب من قوله تعالى في
الاية الاخرى فاتوهن كما حيث امركم الله وذلك ان الحرث انما يقصد حيث امكم الله بدليل
على ان منها ما يمنع اتيانه والاخطاء فائدة في التقييد لان اصله ان فاتوا حرثكم على اي وجه شئتم
النظم بدليل وما عدا التاب الاتيان منه جائز انتفاء فتعين ان يجعل الم التاب اي في

بحث اتيان الدبر

الخطاء في اياك الكلام ولا

الى الورائى وعند قيام القرينة على انه للتخصيص يكون اوكد

من قولنا زيدًا اعرفت لما فيه من التكرار وفى بعض النسخ واما

نحو واما ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص لما سنبين ان

بعد الفعل مفعولا ما نحو واما ثمود فهديناهم ثمود لما التى اسم وجود

فاصل بين اما والفاء بل التقدير اما ثمود فهديناهم بنا هن

بتقديم المفعول وفى كونه هذا التقديم للتخصيص نظر لانه

يكون مع الجهل بتعيين اصل الفعل كما اذا كان زيد وعمرو

عم مثلا للمائل ما فعلت بهما فتقول اما زيدًا فضربته واما

عمرا فاكرمته فليتامل وكذا للاما اى مثل زيدًا اعرفت فى افادة

عطف على محذوف يقتضيه المقام كما ان اما فعلت زيدا اعرفت ساعدا على محذوف

فى المفعول به الصحيح كذا قال اذا فعلت زيدا اعرفت ساعدا على ان

ان مدخول اما بغير زيد وهو المفعول به غير الصحيح

فصل الشائع ان يقدر الفعل متوسطا اذ قيل يجوز ان يقدر متقدما يدور الفاء

فانه مع ذلك يحصل التفصيل بين اما والفاء الثانى افاده فليكن بان الفعل المقدر هو

الحكم به والمذكور الحكم عنه والجواب ان من الجائز ان يقدر بعد الفاء فعلا يجب ان يقدر بعد اما

وان اضمار الحكم بعد الفاء وذلك لا يجوز راجع المقتضى فى بحث اذا الشرطية نعوذ جوابه ايضا

الجملة المنزلة منزلة الشرط

الجملة المنزلة منزلة الشرط

تجب والتخصيص لازم للتقديم غالبا اى لم ينفك عنه تقديم

المراد بالتقديم التقدم على حقه الذى يطلق التقديم

المفعول وكونه فى اكثر الصور بشهادة الاستقراء وحكم

الذوقى وانما قال غالبا لان اللزوم الكلى غير

التقديم قد يكون لاغراض آخر

الكلبنا اذ

اما فى حكم كلمة شرط وفعل

ما فصله ان وقضاء تم اعتنى واحق التقديم على العناية والاهتمام وجعلها ويكون التقديم لعظم الشان والتنبيه والاشتمال اذ
ولم يجعله قيدا للاصل حتى يرد ان عنايا ما وعلما متنبا ومنتفيا كلما

ان تقدم ان ليس الاختصاص التقديم بشيء بل الاهتمام والعناية

وان الاهتمام والحاجة الى تقديم وجه العناية

ان الاهمية الذاتية التي باعتبارها ان التقديم تقديم الفاعل على المفعول فانه هنا

ان الاهمية

وقد يكون

ان تقدم

تقدم بحسب الاصل

اى الاعتناء الكلية فجعله
العناية قاعدة كلية تشمل
جميع اغراض التقديم فتعم
قرائن المقتضية لتقديم
وهو الموافق لما قدمه
لما الاهمية وغيره يجب نقل
تقديم وغيره المراد للمصنف
جعلها شاملة لكل ولذا
فتاخر البيان وغيره
هنا وهنا لان ما ذكر
حيث لم يعتبر
اراد بها ما يكون
يجب اعتبار المتكلم
والسامع واقف
نفس الامر او ولا
صح عربي ابن ق

فلما كره السمع عبد القاهر حيث قال اذا تم بخاطرهم اعتمدوا

ان المقدم

ان الاهمية

ان تقدم

ان المقدم

في التقديم شيئا يجري مجرى الفاصل غير العناية والاهتمام لكن

ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف له مغزى وفي ظن

ان الاهمية يجب نقل
تقديم وغيره المراد للمصنف
جعلها شاملة لكل ولذا
فتاخر البيان وغيره
هنا وهنا لان ما ذكر
حيث لم يعتبر
اراد بها ما يكون
يجب اعتبار المتكلم
والسامع واقف
نفس الامر او ولا
صح عربي ابن ق

كثير من الناس انه يكفي ان يقال انه قدم للعناية ولكونه

اهم من غير ان يذكر من اي جهة تلك العناية وبم كان اهم

فمراد الصاحب الاهمية هنا الاهمية العارضة بحسب اقتضاء

المتكلم او السامع بشانه والاهتمام بحاله لغرض من الاغراض

كقولك القاتل الخارجي قتلا لان الاهم في تعلق القتل هو

الخارجي المقتول التخلص لناس من شره او لان في التاخير

اخلا لا يبيانا الفتى نحو وقال رجل من ال فرعون يكتم

ايمانه فانه لو اخر قوله من ال فرعون عن قوله يكتم ايمانه

لتوهم انه من صلة يكتم اي يكتم ايمانه من ال فرعون فلم يفهم

انه اذ ذاك الرجل كان منهم اي من ال فرعون والحاصل انه

ذكر لرجل ثلثة اوصاف قدم الاول اعني مؤمن لكونه اشرف

ثم الثاني وهو من ال فرعون لئلا يتوهم خلاف المقصود او

لان في التاخير اخلا لا بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو

فاوجس في نفسه خيفة موسى بتقديم الجار والمجرور و

والمفعول على الفاعل لان فواصل الاي على الالف القصر

وبقي الاول مقصورا والثاني مقصورا عليه

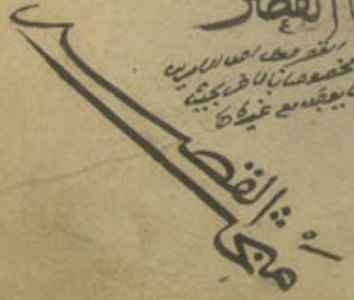

في اللغة الحبس وفي الاصطلاح تخصيص شيء بطريق

خصوص وهو عيني وغير عيني لان تخصيص الشيء بالشيء قيام

اما ان يكون بحسب الحقيقة وفي نقل الاثبات لا يجاوزه

الى غيره اصلا وهو الحقيقي او بحسب الاضافة والنسبة الى شيء

آخر في الجملة وهو غير حقيقي بل اضافي كقولنا ما قام الا زيد

نفيه انه لا يتجاوز من القيام الى القعود لا يعني انه لا يتجاوزه

الى صفة اخرى اصلا وانقسامه الى الاضافي والحقيقي بهذا

المعنى لا يتاتى في كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات

وكل منهما اما ان يكون الحقيقي وغيره نوعان قصر الموصوف على الصفة

ونقض وانتقاض الى الحقيقي لجهة سؤال نقض وهو ان بيان ان النقض هو التخصيص

وهو من الامور الاضافية فيدل على ان النقض اضافي فيلزم ان القسم الشيء الى نفسه وغيره

النقض الى الحقيقي والاضافي بيان ان النقض اما ان يتاتى في الاثبات او في النفي

الاضافية بطلاق اذ التخصيص المطلق يتحقق في كون الحقيقي والاضافي لانهما متباينان بالتقابل الذاتي

وهو ان لا يتجاوز

وهو ان لا يتجاوز الموصوف عن تلك الصفة الى صفة اخرى

ولكن يجوز ان يكون تلك الصفة لموصوف آخر وقصر الصفة

على الموصوف وهو ان لا يتجاوز الصفة عن ذلك الموصوف

الى موصوف آخر لكن يجوز ان يكون لذلك الموصوف

صفات أخر والمراد بالصفة ههنا الصفة المعنوية اعني

الصفة القائمة بالغير لا الصفة النحوية اعني التابع الذي يدل

على معنى في متبوعه غير الشمول وبينهما عموم من وجه له

اضداد فيما في مثل اعجبني هذا العلم وتقارنه فيما في مثل

مصطفى

في اللغة الحبس وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق

مخصوص وهو حقيقي وغير حقيقي لان تخصيص الشيء بالشيء

اما ان يكون بحسب الحقيقة وفي نفس الامر بان لا يتجاوزه

الى غيره اصلا وهو الحقيقي او بحسب الاضافة والنسبة الى شيء

آخر في الجملة وهو غير حقيقي بل اضافي كقولك ما زيد الا قائم

بمعنى انه لا يتجاوز من القيام الى القعود لا بمعنى انه لا يتجاوزه

الى صفة اخرى اصلا وانقسامه الى الاضافي والحقيقي بهذا

المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات

[illegible]

مطلب

وهو ان لا يتجاوز الموصوف عن تلك الصفة الى صفة اخرى

ولكن يجوز ان يكون تلك الصفة لموصوف آخر وقصر الصفة

على الموصوف وهو ان لا يتجاوز الصفة عن ذلك الموصوف

الى موصوف آخر لكن يجوز ان يكون لذلك الموصوف

صفات اخر والمراد بالصفة ههنا الصفة المعنوية اعني

المعنى القائم بالغير لا النعت النحوي اعني التابع الذي يدل

على معنى في متبوعه غير الشمول وبينهما عموم من وجه

لتصادقهما في مثل اعجبني هذا العلم وتفارقهما في مثل

العلم حسن والجهل قبيح ومررت بهذا الرجل واما نحو

قوله ما زيد الا قائم وما ابواه الا ساخطان وما هند الا ذاهبة

الا زيد قائم الموصوف على الصفة نحو ما زيد الا قائم ابوه

انه يقصد على الاتصاف بكونه اما اوراجا او زيدا

والا ولا ترى فقر الموصوف على الصفة من الحيثية كقولك

ما زيد الا كاتب اذ الزيد انه لا ينفصل بتهيؤها اي بتهيئ

الكتابة من الصفات وهو لا يكاد يوجد لتغاير الماهيات

طه بصفات الشيء حتى يمكن اتيان شيء منها وتوقع ما عداها

بالكلية بل هذا محال لان للصفة المتقومة تقتضيها وهو

من الصفات التي لا يمكن تقومها ضرورة امتناع ارتفاع

التشبيه مثلا اذا قلنا ما زيد الا كاتب وارد نا انه

لا ينفصل بتهيؤها الزم اما لا ينفصل بالقيام ولا بتشبيه

في الكتابة فمن

اي بالتأهب

يقولنا

زيد ا

القصر

لا يكون

النبي القصر الحقيقي وكذا الكلام على قوله وكانا اخري

وكانا آخر بكل منهما اي تقوم من هذا الكلام في كل واحد

لقطع او تبين ان كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر

الصفة على الموصوف ضربا الاول التخصيص شيء دون شيء

والثاني التخصيص شيء كان شيء والمخاطب بالاول من قرني

كل من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف

يفي بالاول التخصيص بشيء دون شيء من يعتقد الشركة

اي شركة صفتان في موصوف واحد في قصر الموصوف على

الصفة وشركة موصوفين في صفة واحدة في قصر الصفة على

العكس اي عكس الحكم الذي اشتمل عليه الكلام فالمخاطب بقولنا ما

زيد الا قائم من يعتقد انضافه بالقعود دون القيام و

بقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر عمرو لا زيد

وبسبع هذا القصر قلب القلب فالمخاطب اما ثبتا او نسا وبا

والموصوف على الصفة لا غير

ما زيد الا شاعر لبيب اعتقد انه كاتب ولبيب شاعر فقط

ما زيد الا شاعر لبيب ولبيب شاعر فقط

ما زيد الا شاعر لبيب ولبيب شاعر فقط

ما زيد الا شاعر لبيب ولبيب شاعر فقط

أفرادا وتثنية بحسب القيام زيد شاعر لا عمرو ولا عامر وشاعران

بل زيد وبكر ما شاعر عمرو بل زيد بقعدة الخبر لكنه يجب

رفع الكلام بطلانا الجعل ولا يكفي في قصر الموصوف

مثال الإفراد صالحا للقلب لا شتراط عدم الثاني في الإفراد

وتحقق الثاني في القلب على زعمه أورد للقلب مثالا لا ثاني

فيه العصفا بالخلافا قصر القصة فانه فيه مثالا واحدا يصلح

بصلح لهما ولكلا فانه لا يصلح مثالا لهما فيصلح لقصر التعيين

لم يعرض لذكره وهكذا في سائر الطرق ومنها

النفي والاستثناء كقولك في قصر الإفراد ما زيد إلا شاعر وتثنية

دنانا إذ ترى بأن أنا يكون في الشيء مع الشيء وأنا يكون

ما زيد إلا قائم وفي قصرها إفرادا وتثنية ما شاعر إلا زيد

والكل يصلح مثالا للنفي والتعاوني أنا هو بحسب

اعتقاد المخاطب ومنها إنما كقولك في قصر الإفراد إنما

زيد كاتب وتثنية إنما زيد قائم وفي قصرها إفرادا وتثنية إنما قائم

زيد وفي دلائل الإعجاز أنا وإنما والعاطفة إنما يستعملان

في الكلام المعتد به لقصر القلب دون الإفراد وأشار إلى سبب

إفادة إنما القصر بقوله لتضمنه معنى ما والا وأشار بلفظ المعنى

إلى أنه ليس بمعنى ما والا حقيقة كأنما لفظا ومثنى

دنانا إذ ترى بأن أنا يكون في الشيء مع الشيء وأنا يكون

في المبني للفاعل وللمفعول بتعريفها لما اختلفا في لفظ حرم بل في

لفظ المبتة رفعا ونصبا واما على القراءة الثالثة اعني رفع

المبتة وحرم مبنيا للمفعول فيحتمل ان يكون ما كافة اي

ما حرم عليكم الا المبتة وان يكون موصولا اي انما الذي

حرم عليكم هو المبتة ويرجح هذا لبقاء انما عاملة على

ما هو اصلها ويضعف توهم انه مراد السبكي والمصنف

الرفع هذه القراءة الثالثة فانما يستعمل في السبب في اختيار

كقولنا نوصوله مع ان الرفع اختار لانها كافة ولقول

النحاة انما للاثبات ما يذكر بعدها وتنفي ما سواه اي سوى ما يذكر

الفرزدق انا الرجل الذي عرفتني ... وهو الفرد الحامي الذمار الزمار

الفرد في الناس هو الحامي الذمار اذا ما لم يعلم به

ليلى وعنقاء هما او جرعة واما اينع عنا احسابهم انا

او ليلى لما كان غرضه انا يخص المدائح لا المدائح عنه فقيل

الفتى واخي اذ لقيته واما اذا انع عنا احسابهم لطاب

المعنى انه ينال انع عنه احسابهم لا عنا احسابنا بغيرهم وليس

بعلم وليس يمكن ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان

يصح ان يقال انما اذا انع عنا احسابهم انا على ان يكون انا كما

وليست ما توصله وانا حذفها اذ لا ضرورة في العدول عنه

لفظ

لفظ ما ... ومنها التقديم اي تقديم ما حقه التأخير

التأخير لتقديم الذي على المبتدأ والمفعول الثاني على الفعل كقولك

في نفره اي ثم الموصوف بقولي انا وكانا الانسب ان يكونا الثاني

لانا التميمي والغيث انا انا فيما لم يصلح هذا انا لا لفظ الا قرار

والالم يصلح لفظ الغلبا وفي نفرها انا لفيت منهما اي فادا

بلبا او تغيبا بحسب اعتقاد المخاطب وهذه الطرق الثلاثة

المذكورة بعد الشيء الكبير افادة الفعل تختلف في وجوه دلالة

فدل كالة الرابع اي التقديم بالفحوى اي بمفهوم الكلام يعني انه

اذا تامل صاحب الذوق السليم فيه يفهم منه الفعل وان لم يوضع

على الاشتراك عند قصد زيادة التخصيص والتاكيد وامثل
الثاني اي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف انا اصل النفي
والاستثناء ان يكون ما المستعمل فيه اي الحكم الذي استعمل فيه
النفي والاستثناء ما يجهله المخاطب ويتكره بخلاف الثالث
ان انما فانا اصله ان يكون الحكم المستعمل فيه مما يعلم
المخاطب ولا ينكره وكذا في الا بقرائن تعلم من دلائل الحال
فيجاز وقوعه بحيث لا ان المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن
حكم شرعي بخطاء لم يصح التعريف لما يفيد الكلام سوى
لازم الحكم وجوابه ان مراده ان انما يكون لنفي من شانه

فان قوله جهله واضرابه لكن انكاره ليس قويا بل كالشديد وبزول بادنى شبهة
اي المذكور في المفتاح انما انما يستعمل في المقام الذي يكون للمخاطب انكار
بزول بادنى شبهة والمصنف نقله الانكار القليل منه تبعا لهم وقال
بخلاف الثالث

اي اذا كان عالما بالحكم

اذا لم يجهله المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره يتزلزل
بادنى شبهة لعدم اصراره عليه وعلى هذا يكون مواقعا
لماني المفتاح لعقله لصاحبه وقد رايت شيخا من ذوي
يعيد ما هو المراد اذا اعتقد غيره اي اذ اعتقد
صاحبه اذ لم الشيخ غير زيد يصر على هذا الاعتقاد
وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاغبار فناسب
تنزيل له اي لذلك المعلوم الثاني اي النفي والاستثناء
انما اذا اي حال كونه مقررا له مثبتا اياه الى المخاطب
اي مقصورا على الترالم لا يتعداها الى البين من الهلال

واعتقد من اهمال القلوب

فقد تبين ان الاستفظام مع هذا كله لم يرد به الانكار له وانما ورد به تعجب المخاطب
من ذلك التعجب يشير الى عظم منزلة المخاطب لديه استفظام منزلة انكارهم اياه فقد تبين ان
ان ذلك الاستفظام المذكور منزلة انكارهم ايضا له وصحة الرسالة والبعث عن الضلال
فقيل لهم لم عدم صفة واحدة وهو الرسالة فحسب لان يكون له الرسالة مع صفة كونه هذا
بعيدا عن الضلال فكان التعجب هنا قد اريد به تعجب المخاطب من ماذكر بل
يقال هنا خطاب للكفار بالتعجب من عظم وهم ان يكون هذا الشخص رسالة وعلى هذا

فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ وَهُمُ الْكَفَّارُ أَيْ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ عَنِ الْإِيمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ

يَكُونُ غَيْرَ جَامِعٍ بَيْنَ الرِّسَالَةِ وَالنَّبْيِ عَنِ الضَّلَالِ لِكُلِّهِمْ

لَكَانُوا بَعِيدًا وَهَذَا لَوْ أَرَادَ عَظَمَةَ تَنْزِيلِهِ مَنْزِلَةَ مَنْ هَذَا

كَوْنُهُ مُنْكِرًا إِيَّاهُ أَيْ الْهُدَى لَكَانَ يَسْتَعْمِلُ لَوِ النَّفْيَ وَ

وَالْكِنَايَةَ وَالِاعْتِبَارُ الْمُنَاسِبُ هُوَ الْكُفَّارُ بِعَظِيمِ هَذَا

الَّذِي نَقُولُ مِنْهُمْ وَرَدَّهُ حَرْصُهُمْ عَلَى بَقَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ

أَوْ قُلْبًا عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ أَفَرَادَ الْخِطَابَ أَنَّهُمْ الْبَشَرُ مِثْلُنَا

فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ وَهُمُ الرُّسُلُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ يَكُونُ نَزَاجًا هَلَّا

يَكُونُهُمْ بَشَرًا وَلَا تَنْكِرُونَ لَذَلِكَ لِكُلِّهِمْ نَزَلُوا مَنْزِلَةَ الْمُنْكِرِينَ

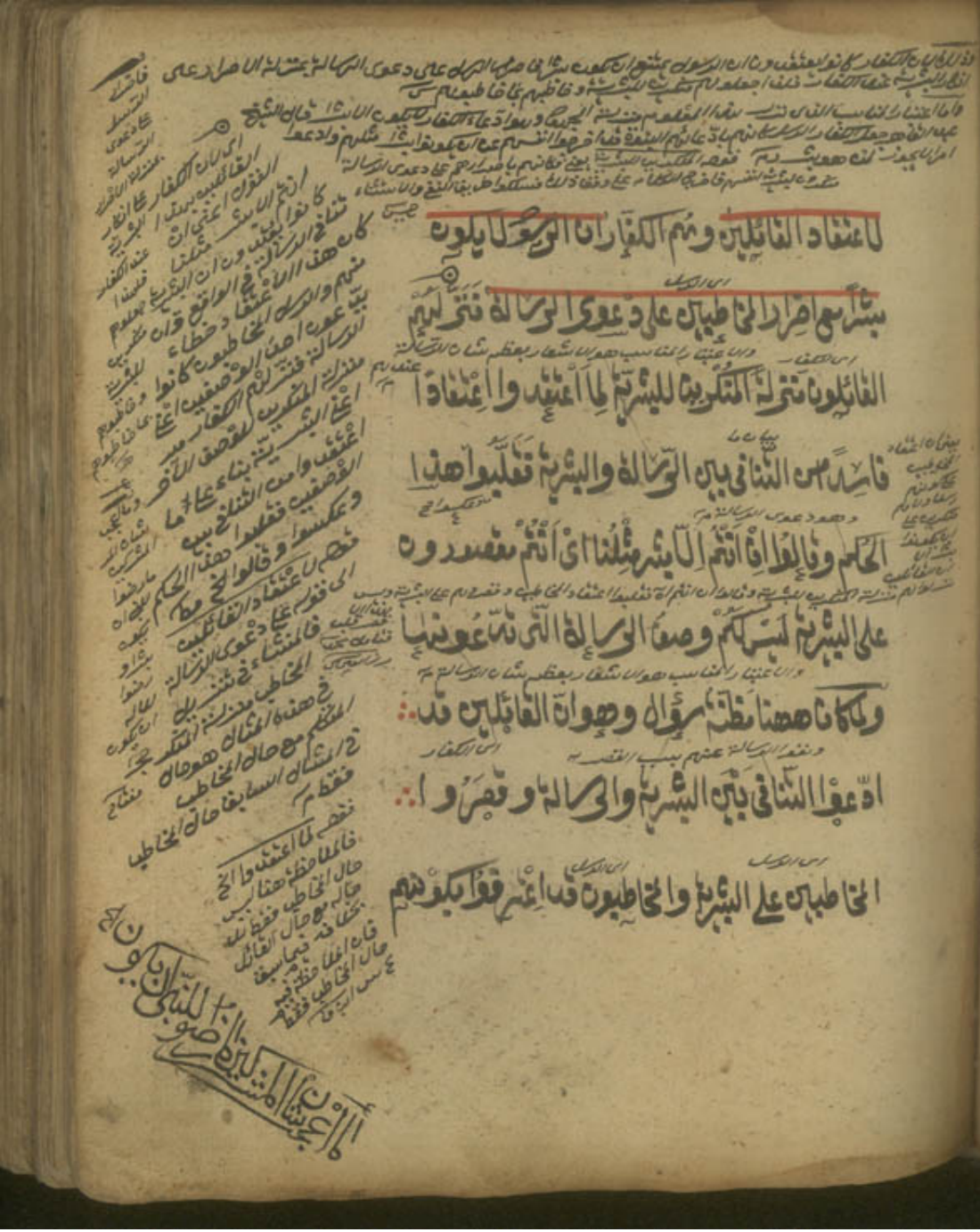

لِاعْتِقَادِ الْقَائِلِينَ وَهُمُ الْكُفَّارُ أَنَّ الرَّسُولَ لَا يَكُونُ

بَشَرًا مَعَ إِقْرَارِ الْمُخَاطَبِينَ عَلَى دَعْوَى الرِّسَالَةِ مِنْهُمْ

الْقَائِلُونَ مَنْزِلَةَ الْمُنْكِرِينَ لِلْبَشَرِيَّةِ لِمَا اعْتَقَدُوا اعْتِقَادًا

فَاسِدًا مِنَ التَّنَافِي بَيْنَ الرِّسَالَةِ وَالْبَشَرِيَّةِ فَقَالُوا هَذَا

الْحُكْمَ وَقَالُوا إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا أَيْ أَنْتُمْ مَقْصُودُونَ

عَلَى الْبَشَرِيَّةِ لَيْسَ لَكُمْ وَصْفُ الرِّسَالَةِ الَّتِي تَدَّعُونَهَا

وَلَكَانَا هَهُنَا مَظِنَّةَ سُؤَالٍ وَهُوَ أَنَّ الْقَائِلِينَ قَدْ

أَدَّعَوُا التَّنَافِيَ بَيْنَ الْبَشَرِيَّةِ وَالرِّسَالَةِ وَقَرَّرُوا

الْمُخَاطَبِينَ عَلَى الْبَشَرِيَّةِ وَالْمُخَاطَبُونَ قَدْ أَنْكَرُوا فَكَيْفَ

مصلحين امر ظاهر من شأنه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره

ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون للرد عليهم مؤكدا بما

ترى من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبوت وتعريف

الخبر الدال على الحصر وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لذلك

وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على ان مضمون الكلام

مما له خطر وبه عناية ثم التاكيد بان ثم تعقيبه بما يدل على

التقريع والتوبيخ وهو قوله تعالى ولكن لا يشعرون

ومزية انما على العطف انه يعقل منها اى من انما الحكمان

اعني الاثبات للمذكور والنفي عما عداه معا بخلاف العطف

فانه يفهم

فانه يفهم منه اولا الاثبات ثم النفي نحو زيد قائم لا قاعد

او بالعكس نحو ما زيد قائما بل قاعد واحسن مواقعها

اى مواقع انما التعريض نحو انما يتذكر اولو الالباب

فانه تعريض بان الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع

النظر والتامل منهم كطمعه منها اى كطمع النظر من البهائم

ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر على ما مر يقع بين

الفعل والفاعل نحو ما ضرب الا زيد وغيرهما كالفاعل

والمفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب عمرا الا زيد

والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا الا درهما وغير ذلك

من المتعلقات نفي الاستثناء بوقوع المقصور عليه مع اداته

الاستثناء حتى لو اريد القصر على الفاعل قبل ما ضرب

عمرا الا زيدا ولو اريد القصر على المفعول قبل ما ضرب زيدا

الا عمرا وقع قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل

المسند الى الفاعل على المفعول وعلى عكس الحد

البواقي نحو في التخفيف الى قصر الصفة على الموصوف

او بالعكس ويكون حقيقيا وغير حقيقي اضافيا

وتليلا وتعيينا ولا يختص اعتبار ذلك بل اى طاز

على ذلك تقديما اى تقديم المقصور عليه واداة

ومنه قصر الفاعل على المفعول

الا الاستثناء

على الفاعل شاملا لجميع الفعل الواقع على المفعول المتعلق
الفعل فلا يتم المفهوم قبل ذكر المفعول فلا يحسن نحو
وعلى هذا تعين وانما جاز على قلة نظرا الى اشياء حاصل
التام باعتبار ذكر المتعلق في الجملة وجوبا لجهة اي السبب
في افادة النفي والاستثناء القصر فيجب ان المبتدأ والخبر
والفاعل والمفعول وغير ذلك الا اذا النفي او الاستثناء
المفرغ الذي حذف فيه المستثنى منه واعرب ما بعد الا
بحسب العوامل ينوجه الى المقدر وهو مستثنى منه لكان الا
اللازم والملازم يقتضي نحو ما غنه عالم لشاول المتعدي

والاستثناء المفرغ يكتفي فيه بوجود
الفعل وفي الاستثناء يوجد
فيه الفعل الا ما ذكر ان ما قام
الا زيد ما ضرب الا عمرا
ما اكرم الا بكرا
الاستثناء المفرغ

وغيره

وغير فيجب الحذف الذي هو مناسب للمستثنى في جنسه بان
يقدر في نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد وفي نحو ما كسوته
الا جبة ما كسوته لباسا وفي نحو ما جاء الا راكبا ما جاء احد
على حال من الاحوال وفي نحو ما مر الا اليوم بحمله ما مر
وتنابها الاوقات وعلى هذا القياس وفي صفته نحو
الفاعلية والمفعولية والحالية ونحو ذلك واذا كان النفي
سوى الا نحو ما جاءني احد الا زيد وما ضربت احدا الا زيدا
شوهيا الى المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه
وفي صفته فاذا اوجبنا اي من ذلك المقدر شيئا
بالجاء الغير ضرورة بقاء ما عداه على صفة الانتفاء وفي

قال الانشاء ان لم يكن طلبا كافعال المقاربة وافعال المدح والذم
وصيغ العقود والقسم ورب وكم الخبرية فلا يبحث عنها
ههنا لقلة المباحث الانشائية المتعلقة بها ولان اكثرها
في الاصل اخبار نقلت الى معنى الانشاء وان كان طلبا استدعى
مطلوبا غير حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل
فلو استعمل صيغ الطلب لمطلوب حاصل امتنع اجراؤها
على معانيها الحقيقية ويتولد منها بحسب القرائن ما يناسب
المقام وانواعه اي الطلب كثيرة منها التمني وهو طلب
حصول شيء على سبيل المحبة واللفظ الموضوع له ليت

ولا يشترط

ولا يشترط امكان المتمني بخلاف الترجي تقول ليت الشباب
يعود يوما فاخبره بما فعل المشيب ولا تقول لعل الشباب يعود لكن
اذا كان المتمني ممكنا يجب ان لا يكون لك توقع وطماعية في
وقوعه والا لصار ترجيا وقد يتمنى بهل نحو هل لي
من شفيع حيث يعلم ان لا شفيع له لانه حينئذ يمتنع حمله على
حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفائه والنكتة في التمني
بهل والعدول عن ليت هو ابراز المتمني لكمال العناية به في
صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه وقد يتمنى بلو نحو
لو تأتيني فتحدثني بالنصب على تقدير فان تحدثني فان

فانما تحمل للتمني فانّ النصب قرينة على انّه لو ليست على اصلها اذ لا
ينصب المضارع بعدها باضمار أن وانما يضمر بعد الاشياء
الستة والمناسب ههنا هو التمني قال السكاكي كأنّ حروف
التنديم والتحضيض وهي هلّا وألّا بقلب الهاء همزة ولولا
ولوما مأخوذة منهما أي من هل ولو اللتين للتمني
حال كونهما مركبتين مع لا وما المزيدتين لتضمينهما علة
لتركيبهما والتضمين جعل الشيء في ضمن الشيء تقول
ضمّنت الكتاب كذا بابا اذا جعلته متضمنا :.
لتلك الابواب يعني ان الغرض المطلوب من هذا التركيب

والتزامه هو جعل هل ولو متضمنتين معنى التمني ليتولد
علة لتضمينهما يعني ان الغرض من تضمينهما معنى التمني
ليس افادة التمني بل ان يتولد منه اي من التمني الـ
المتضمنين هما اياه في الماضي التنديم نحو هلا اكرمت زيدا
ولوما اكرمته على معنى ليتك اكرمته قصدا الى جعله نادما
على ترك الاكرام وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم
ولوما تقوم على معنى ليتك تقوم قصدا الى حثه على القيام
والمذكور في الكتاب ليس عبارة السكاكي لكنه حاصل
كلامه وقوله لتضمينهما مصدر مضاف الى المفعول

والتفرع في الحروف بعيد

حروف التنديم

الأول ونفي الثاني بعكسه والثاني وقد ونفي في بعض

الشرح لتضمنهما على لفظ الفعل وهو لما يوافق نفي كلام

المقام وإذا ذكر هنا بلفظ كان لعدم القطع بذا للماوذا

يثنى بالعلل بقطع لم لما وينصب في جوابه المضارع على

اضمار أن نحو لعلي أحج فأزورك بالنصب لبعد المرجو

منه الحصول وبهذا أشبه بالحالي والمستقبل الذي لا طماعية

في وقوعها فتؤول بشيء يفي النفي ومنها

أي من أنواع الطلب التي لا يتفهم وهو طلب حصول

صورة الشيء في الذهن فإذا كانت وقوع شيء بين

بين أمرين أولا وقعها لحصول ما هو التصديق والا فتصور

المفرد والا لفاظ الموضوعة له التمرة وهل وما ومن

وأي وكم وكيف وأين وأنى ومتى وأيان فالتمرة لطلب التصديق

أي انقياد الذهن وإذعانه بوقوع نسبة بأنه بين الشيئين

لفعلا أم أقام زيد في الحالة الفعلية وأزيد قائم في الاسمية

أو لطلب التصور أي أدرك لها غير النسبة لفعلا في طالب

تصور المسند إليه أدبنسبة في الماء أم عسل غالبا

بحصول شيء في الماء طالبا للتمييز وفي طلب تصور

المسند إلى الخابية دبنسبة أم في المزق عالما ما يكون الماء

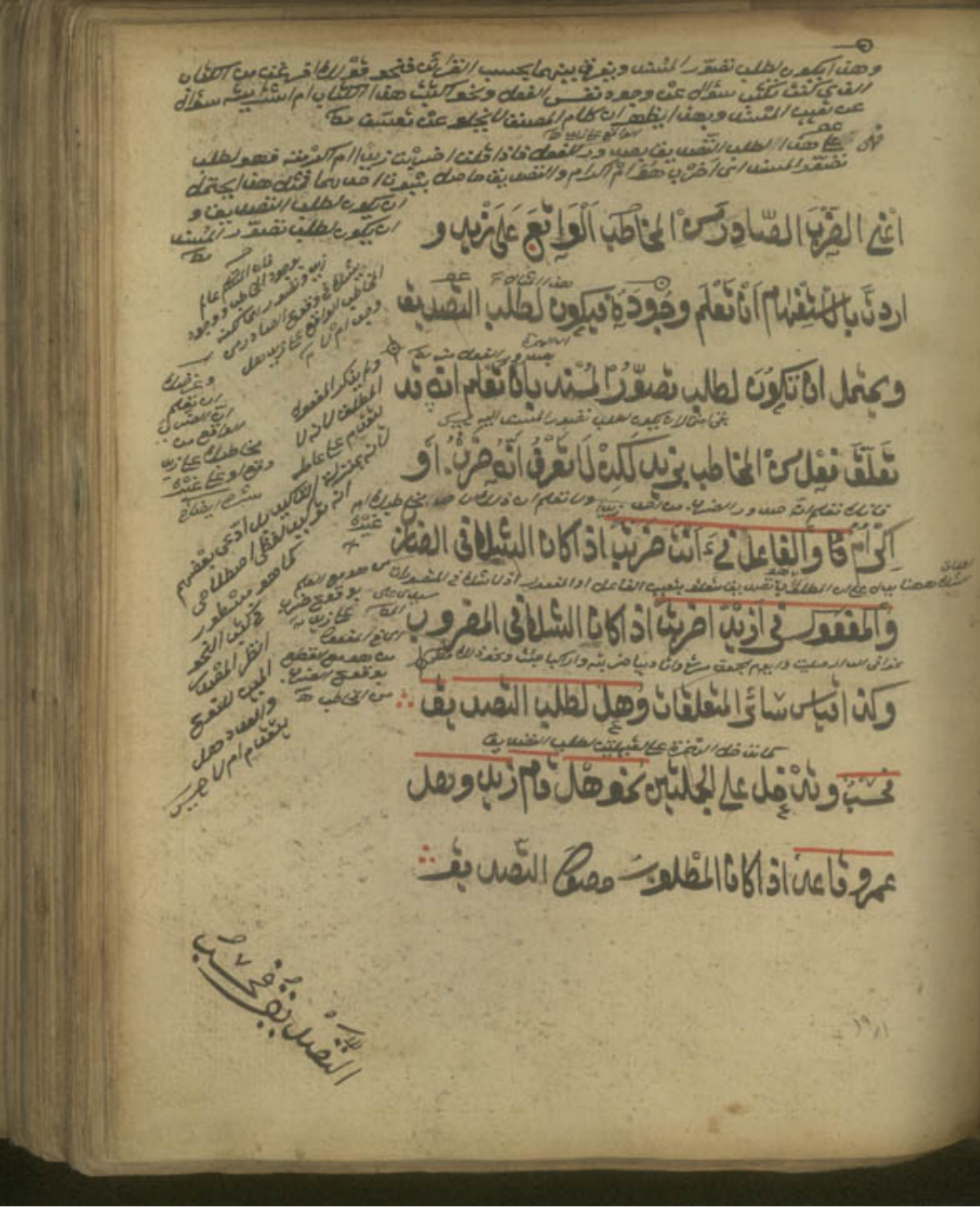

باجماع النحاة وربما نقل لنا ما ذكروه لكن اللزوم ممنوع لجواز

ان يقبح لعلة اخرى وعلل قبحه اي غير السكاكي فبحسبها اي تقبح

هل رجل عرفا وهل زيد عمرو بانا هان يمنع قبل في الافضل و

افضله اهل وبل لا التمرة قبلها للكرة وتوهمها في الاستفهام

فانها بلى نعم التمرة وقد تطفل عليها في الاستفهام

وقد يكن خواص الافعال فكذا اياها بعضها واقامها تقبح

هل زيد قائم لانها اذا لم ير الفعل في حيزها اذ عنها هلينا عنه.

وسئلت بخلا فاما اذا راته فانها تذكر الفرود وهبت

الى الا لها الا لوفا فلم ترخص باقتراق اللام بينهما وهي اي هل

يقرب بالحاء واورد هنا المقال دليلا على ما ادّعاه و

لم ينظر في صدر هذا المقال حتى يعرف انّه لبيان امتناع

تخصيصها الفتاح يا كاسف البال في نيابة افتضاصها يا بالفعل

فقط وامّا افتقاء كونها لطلب التصديق فقط لذا لا

قلّة التصديق هو الحكم بالثبوت او الانتفاء والتي

والا بيانا امّا بتوجيهها الى الماهيّة والماهيّة اي التي

هي مدلول الافعال لا الى الذات والتي هي مدلول

لولا بانا الاسماء ولهذا اي ولاجل انها مأثرة اقتضاص بالفعل

كان فضل انتم تشكرون اذا دخل على طلب الشكر كن فضل

تشكرون وفضل انتم تشكرون مع انّه توكيد بالتكرير

والنفي والاثبات انما يتوجهان

فانه

قسم اسماء الافتضاص بدل على ان افتضاص بدل بالفعل ارشد على افتضاص الاشتمام وافتضاص بدل ايضا اما كان

الافتضاص فيه مقترنا والدليل الفعلية اذ ثبات قيام على ما مرّ وبان الدليل ايضا افتضاص فلانه كذلك

علم النحو في يا بانا فيما يعلى شيء بسيطة الشيء اذ يجيء بسيط بعد مركبه الاسمية فقط ان يجيء فقد ذلك الزيدان

ضربتا اقمت ست قد ذلك الزيدان ضربتا ضربن زيدتا. وفي اصل ان فعل يكون بمعنى الجملة الاسمية والفعلية وكلتا

لسنديه الفعلية يجيء للفعلية منه يا والثاني ان منه يا افتضاص بان الاشتمام مطلقا نوع افتضاص

بالفعل كما عرفت في النحو يج

وانه

لان انتم فاعل فعل تحذف الا بأن ابى ان يكون يجد في عرض

الثاني ادل على كمال العناية بحصوله من ابقائه على

اصلوكم في هل تشكرون لانا هل في هل تشكرون وفي

هل انتم تشكرون على اصلها الكون تنبها اعلم في العقل

كونها في الاول وتقديرا في الثاني وقبل انتم شا

كرون ادل على طلب التشكر مني افانتم شاكرون ايضا

وانما كانا للثبوت باعتبار كون الجملة اسمية لان هل

ادعى للفعل من الهمزة فتركها معها اي ترك العقل مع

هل ادل على ذلك اي على كمال العناية بحصوله فلذلك زيد

ولهذا اي ولانا هل ادعى للفعل من الهمزة لم يجئ

هل زيد منطلق الا على البليغ لانه الذي يفيد به

الدلالة على الثبوت وايراد يطلب في قد في مرض الف

جود وهي اي بل تنبه بسيط وهي التي يطلب بها

وجود الشئ اولا ووجوده كفعلنا هل الحركة موجودة

اولا موجودة وبركبة وهي التي يطلب بها وجود

شئ لشئ اولا وجوده كفعلنا هل الحركة دائمة اولا دائمة

فان المطلوب وجود الدوام للحركة اولا وجوده

لها وقد اعتبرت في هذا شيآن غير الوجود وفي الاول

شيء واحد فكانت تركيبا بالنسبة الى الاولى وهي بسيطة

بالنسبة البتاء والبائية من الفاظ الكلام شيء واحد في انها

لطلب التصور فقط وتختلف من جهة انه المطلوب

بكل شيء تصور شيء اي قبل ان تطلب بما يشرح الاسم كقولنا

لفظنا ما الفقاء طالبا ان يشرح هذا الاسم وتبين تصوره

فنجاب بايراد لفظ اشرا وماهية الشيء اي حقيقته التي

يعبر بها عنه كقولنا ما الحمار اي ما مفهوم هذا اللفظ

فنجاب بايراد ذاتياته وتقع هل البسيطة في التركيب

بنحو اي بنحو ما الذي يشرح الاسم والى لطلب الماهية

يغني ان تقف الى تركيب الطبيعي ان يطلب اولا شرح

الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه ثم ماهيته ومفهومه

لان الشيء لا يعرف بفروعه اللاحقة له ان لم يعرف انه موجود له ان يطلب

وجود ذلك المفهوم وهو لا يعرف انه موجود له ان

يطلب مفهومه وماهيته اذ لا مفهوم للمعدوم

ولما ماهية والفرق بين المفهوم من الكلام بالجملة و

بين الماهية التي تفهم من الحد بالتفصيل غير قليل

فان كل من طلب بكلام تفهم فهما ووقف على الشيء

الذي يدل عليه الكلام اذا كان عالما باللغة واما الجملة

العارض

إذ لا سلم أنّه للسؤال عن الجنس وأنّه يصح في جواب من

جيء أن يقال ملك بل جوابه ملك يأتي بالوحي كذا

وكذا إن يقيد شخص ويسأل بأي شيء يعني أحد المشيا

ركبن في أمر يعمّ وهو مفقود ما أضيف إليه أي كخواتي

الفريقين خير مقاما أي أنحن أم أصحاب محمد عليه الصلاة

والعلم فالمؤمنون والكافرون قد اشتركا في الفريقية و

سأل واعما يعني أحد يسأل عما الذي مثل الكون كافرين قائلين

لمن القول ومثل الكون أحيى الموتى عليه الصلاة والعلم

وسأل بكم عن العدد كخوتل بني مثل كم آتيناهم كم آية

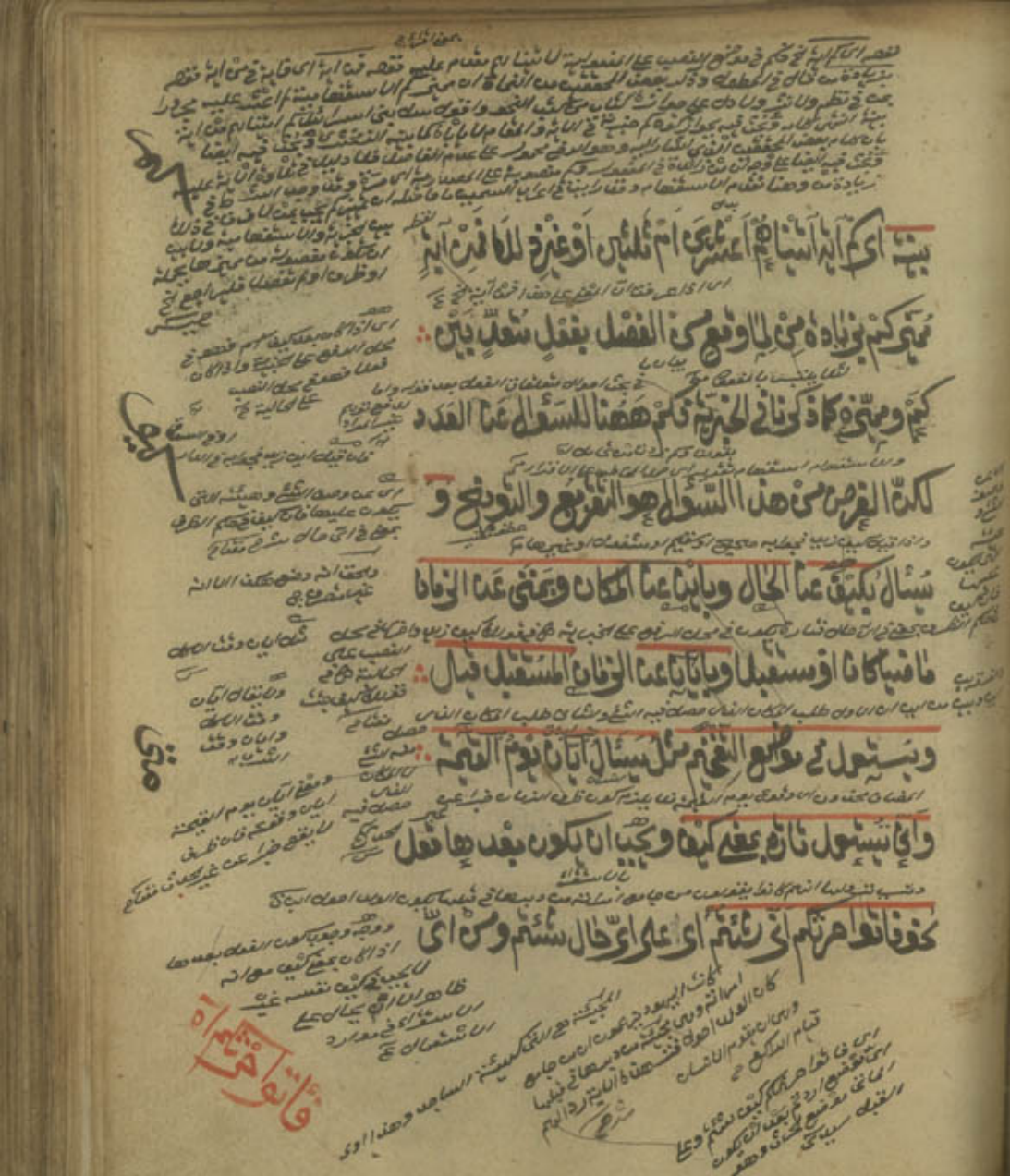

بيت أي كم آية آتيناهم أعشرا أم مائتين أو غيرذ للما قمن آية

تمييز كم بزيادة من بالواقع في الفصل بفعل سعد بين

كم ومميزه كاذكر نافي الخبر بين كم ههنا للسؤال عن العدد

لكن الغرض من هذا السؤال هو التقرير والتوبيخ و

يسأل بكيف عن الحال وبأين عن المكان ومتى عن الزمان

ما فيها كان أو مستقبلا وبأيان عن الزمان المستقبل فقال

ويستعمل في موضع التفخيم مثل يسأل أيان يوم القيمة

وإنما يستعمل تارة بمعنى كيف ويجب أن يكون بعدها فعل

كخوتا تواعرتم إلى رتتم أي على أي حال شئتم وكم أي

لانا انكار النفي نفي له ونفي النفي اثبات وهذا المعنى
مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير اي لحمل المخاطب
على الاقرار بمدخول النفي وهو انه كاف لا بالنفي وهو
ليس الله بكاف فالتقرير لا يجب ان يكون بالحكم الذي هو
دخلت عليه الهمزة بل بما يعرفه المخاطب من ذلك الحكم اما
اثباتا او نفيا وعليه قوله تعالى أأنت قلت للناس
اتخذوني وأمي الهين من دون الله فان الهمزة فيه للتقرير
اي بما يعرفه عيسى عليه السلام من هذا الحكم لا بانه قد
قال ذلك او قوله والانكار كذلك لان الذي على ان صورة

الانكار

انكار الفعل ان يلي الفعل الهمزة ولما كان لها صورة
اخرى لا يلي فيها الفعل الهمزة اشار اليها بقوله والانكار
الفعل صورة اخرى وهي نحو أزيدا ضربت ام عمرا لمن يردد
الضرب بينهما من غير ان يعتقد تعلقه بغيرهما فاذا انكرت
تعلقه بهما فقد نفيته عن اصله لانه لا بد له من محل
يتعلق به والانكار اما للتوبيخ اي ما كان ينبغي ان يكون ذلك
الامر الذي كان نحو أعصيت ربك فان العصيان واقع لكنه
منكر وما يقال انه للتقرير فمعناه التحقيق والتثبيت او لا
ينبغي ان يكون اي ان يحدث ويتحقق مضمون ما دخلت

الانكار اما للتوبيخ او التكذيب

عليه التمرة وذلك في المستقبل تخوفه نقص ريقها بقي

لا ينبغي ان يخفق العصبان او للتكذيب في الماضي اي لم يكن

تخوفا ضعيفهم ربكم بالنبين اي لم يفعل ذلك او في المستقبل

اي لما يكونن تخوفا تلزمكموها اي الزمكم ذلك البرهان او الحجة

بقي انكاركم على قبولها وتقسكم على الاهتداء بها والحاك

انكم لم تكادوها بقي لا يكونن هذا الالزام والتنكم عطف

على الكبرياء او على الانكار وذلك انهم اختلفوا في انه

اذا ذكرت نعطوفات كثيرة ان يجمع معطوفا على الاول

او كل واحد عطفا على ما قبله تخوفا صلوا الله ما في وله ان

تقصه او للتكذيب عطف على قوله للتبيين تقصه في الماضي لم يقل كذبنا في التبيين وسكت عنه

لحال فهما وكانه لكونه جزاء من الماضي والمضارع فسقط ما قبل كان ينبغي ان يتردد او في حال

كما صرح به في شرح المفتاح جس

ان تنال الا ما يقبل اباؤنا وذلك ان كفيا عليه السلم

كان يأتي الصلعة وكان فوقع اذا اراد ان يصلي نضاحكوا

نقصه وابقولهم اصلوا الله الذي والتخويف لا منتهى

الاستفهام والتحقير كذلك هذا الاستفهام والاستخفاف لشانهم

تعريض والتاويل لقراءة ابن عباس رضي الله عنه

ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون

يلفظ الاستفهام اي من يفتح الميم ورفع فرعون على انه

شيء او من الاستفهام فيه خبرة او بالكسر على اضافة

الى انثيين فانه لا يفي لتحقيق الاستفهام هنا وهو

تقصه ما يعبد اباؤنا معطوف على نترك وبقي الاية او ان نفعل في اموالنا ما نشاء وقد

يشار الى الاول بعطف ان نفعل في اموالنا على ان نترك وذلك باطل لانهم لم يامروا ان يفعلوا ما

يشاؤن وانما هو عطف على ما قبله معنى لان نترك والمعنى ان نترك وذلك ان نفعل نعم من قال اي يفعل

وبقي او بالباء الا بالتوفيق فالعطف على ان نترك انتهى من المغني جس

ظاهر بل المراد أنه لما وصف العذاب بالشدة و

الفظاعة زاد ثم شنوعا بقوله من فرعون أي هل نجا فرعون

يا ليتني فزت عذابه وشدته بشكايتي فيا ظنكم بعذاب

يكون المعذب به مثله ولهذا قال إنه كان عاليا في المسرفين

زيادة في التهويل عنه إلى والابتعاد كذا

أي لهم الذكرى فائدة لا يجوز حمله على حقيقته للتعليم

وتوضيح المراد أنهم إذا كانوا لهم الذكرى بتذكر

تولوا وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه أي كيف

يتذكرون ويتعظون وينتفعون بما وعدوا من الإيمان

وهو تعليل لقوله تعالى حكاية عنهم ربنا اكشف عنا العذاب إنا مؤمنون

تقديم ونشأ والأصل في الشم فشم عليه

أي للفعل الذي يشم عليه

وقيل سمي الأنف بذلك لأن الشم يظهر فيه

وقيل معنى قتيل مقتول

للفعل اللساني ورد بقولهم عجل كذا

كون الخبر في الأمر إنشاء

ما هذه ما تكون

عذاب كاشفوا العذاب غدا إنكم عائدون يوم نبطش البطشة الكبرى إنا منتقمون

في وجوب الذكر كان يكشف الله عنهم العذاب وهو ظاهر على سائر

الله من الآيات والبينات من الكتاب المعجز وغيره فلم يتذكروا ولم يعتبروا

وهو طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء ومنه

سيذكر من يخاف الله وتذكروا في حقيقته الموضوعة

يا ليتني اقتلت قاتلي ولم تكن الرسالة نقيدة للقطع

بشيء قال الحبر والظاهر أنه صيغة من المقرونة باللام

كقولك لزيد وغيره اكرم عمرا ودرهما يكن المراد

لكنهم عجزوا عن اتيانهم بسورة مثلها فاما اذا كانا وصفا

للسورة فانها المعجوز عنه هو السورة الموصوفة بالاعتبار

انتفاء الوصف فانها قلت فلبك العجز بالاعتبار انتفاء الماتى

به فلذا اضمار عقلا لا يسبق الى الفهم ولا يوجد له

ثانيا في اعتبار انتفاء البلغاء ولعلهم لانهم قلما اعتداد

به ولبعضهم هنا كلام طويل لا طائل تحته والشيخ

نحو لو نوا فردة خاسئين والهاء تخلقوا فجرة

او حد به اذ ليس الغرض انه يطلب منهم كونهم فردة

او فجرة لعدم قدرتهم على ذلك لكن الشيخ

والله اعلم بالصواب

يحصل العقل اعني ضرورتهم فردة وفي الهاء لا

يحصل اذ المقصود بالذات البيان بهم والتسوية تفيد

اولا نظروا فيها بالهاء كانا الخاطب توهم ان العقل محقور

عليه فاذ بالوني العقل مع عدم تحريم في الزمان في التسوية

كانه توهم ان احد الطرفين من العقل والتي لا انفع له وارجح

بالنسب اليه توهم ذلك او روي بهما والتي تخالها انها

الليل الطويل الا انجلى بصبح وما الاصباح منك بامثل

اذ ليس الغرض طلب الانجلاء من الليل اذ ليس ذلك في

وهو لكنه يتمنى ذلك انجلاء عما عرض له في الليل من نباتك

الا ان الله على كل شيء قدير

الاستفهام وليس شيئا آخر بل لما كان الاستفهام فيه لكن استفهام
دخلت على فعل متفق واستفهم عليها على الاستفهام للعلم بعدم
التردد ونحو آلله عنده بعوث في تعيين الحال عرض التردد
على المخاطب وطلبوه منه ويجوز بعد ذا الشرط في غيرها
اي في غير هذا الموضع لقرينة تدل عليه كخذ ام الخذ وا

لمن أقبل عليك بظلم يا مظلوم فضلا الى آخره وحثه على

زيادة التظلم وبث الشكوى لان الاقبال حامل والا

فتخاصم في قوله ايا ما افعل لمن اتبعها الرجل فقوله

ايها الرجل اصله تخصيص المنادى بطلب فيا له عليه

ثم جعل مجرد اعتناء طلب الاقبال فنقل الى تخصيص مد

لولي من يأتي امامه يا سبب الله اذ ليس الامر اذ يأتي

وما وضع به المخاطب بل لما دل عليه ضمير المتكلم فانها

تفخم والرجل مرفوع والجمع في محل النصب

على انه حال والمعنى اقال اي متخصصا من يأتي

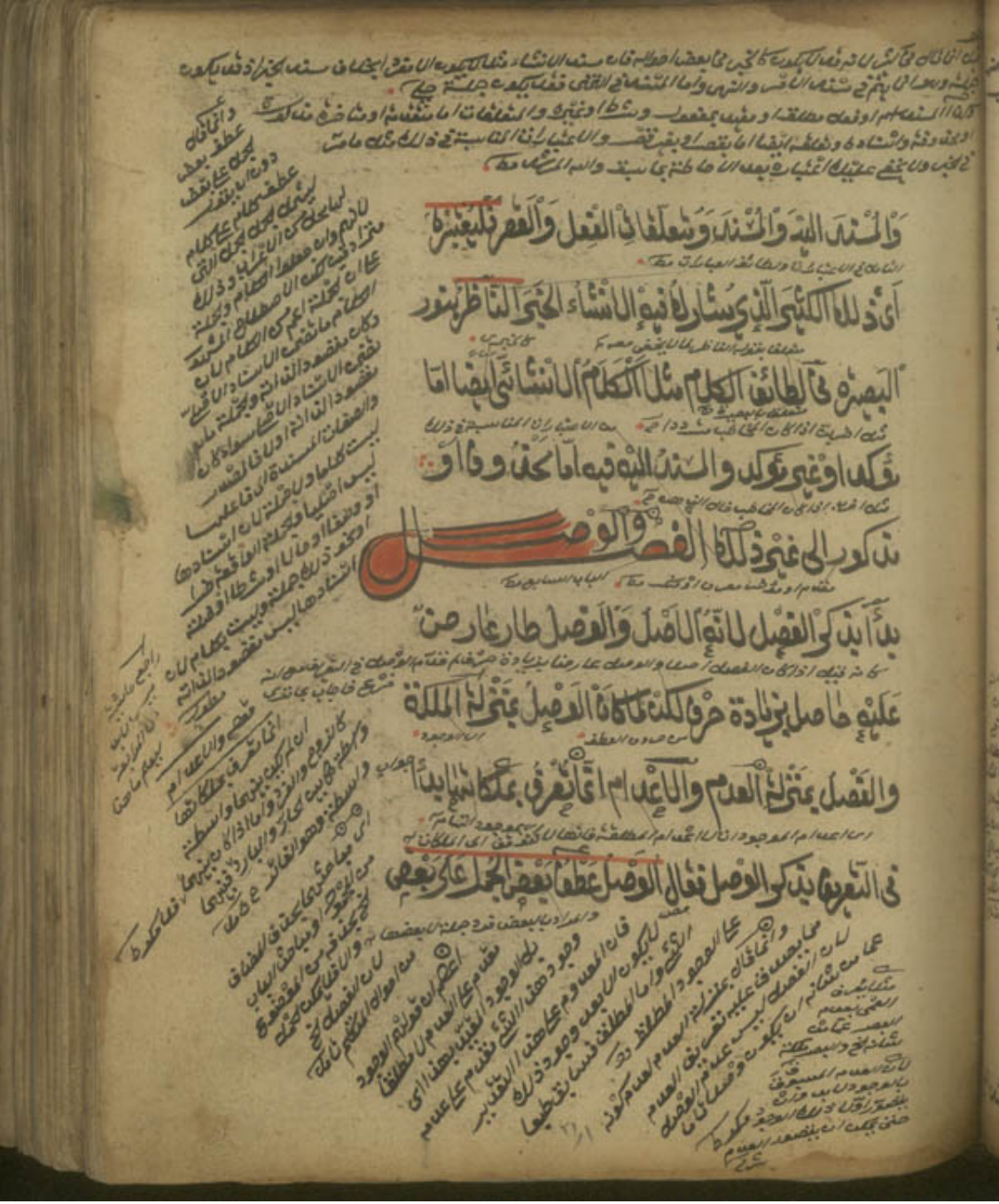

وعلى الثانية أو على تعذر بها لا يكون للأول محل من الإعراب

أن فصلته ربطها بما أي ربط الثانية بالأولى على تقدير عاطفا

روى الواو وعطف الثانية على الأولى به أي ذلك الفاء

العاطف من غير أن تراها أثر أخو نحو قام زيد فخرج عمرو أو

ثم خرج عمرو إذا فصل التعقيب أو المهلة وذلك لا يأتي

الأولى حروف العطف يفيد مع الكل شيء معاني تخصه

تفصيلا في علم النحو وإذا عطفت الثانية على الأولى بذلك

العاطف ظهرت الفائدة أعني حقيقة معاني هذه الحروف بخلاف

الواو فإنه لا يفيد الا الجمع ذا الأشراك وهذا إنما يظهر فيما

فيه زيد قائم وعمرو قاعد جملة على جملة من الجمل التي يجمعها العطف بالواو ويكفي

العطف بالواو مطلقا وبالواو بشرط كون المعطوف عليه أولى بالحكم من المقرون وما سواه فبغير شرط سيدي

فيما لو حكم أعرابي وأما في غير ذلك فتنبه خفاء وإشكال وهو

فقد تبين أن الواو تفيد العطف على الأول في الحكم الإعرابي الذي حصل للأول وإذا الحركة التي حصلت للأول

حكم أعرابي لا يمكن تشريك الثانية للأولى إلا بعد الحكم حتى تشارك الثانية الأولى

فيها لأن حكم الأعراب الذي حصل للأولى واذا لم يكن للأولى
حكم الاعراب لم يكن للثانية لذلك لم يكن حق للثانية شيء

العطف بغير الواو مطلقا وبالواو بشرط ان يكون للجملة الاولى محل من الاعراب فيجب حينئذ سبعة اشياء العطف بحرف من الحروف العشرة والبقية ان عطف بثم او حتى او بالفاء او بأو او بأم او بلكن او ببل او بلا او بلم او بلما او بلام الامر او بلام الجحود او بكي او بالواو بشرط ان يكون المعطوف عليها محل من الاعراب فان كان بغير الواو او بالواو وليس المعطوف عليها محل من الاعراب فيجب حينئذ سبعة اشياء وما سواه فيجب حينئذ سبعة اشياء

وَهُوَ فِيهَا لَوْ حُكِمَ اعْرَابٌ وَإِمَّا فِي غَيْرِهَا فَبِنَاءٌ وَإِهْمَالٌ

السَّبَبُ فِي صُعُوبَةِ بَابِ الْفَصْلِ وَالْوَصْلِ حَتَّى حَصَرَ بَعْضُهُمْ

الْبَلَاغَةَ عَلَى مَعْرِفَةِ الْفَصْلِ وَالْوَصْلِ وَإِلَّا أَيْ وَإِنْ لَمْ يَعْقِلْ

رَبْطُ الثَّانِيَةِ بِالْأُولَى عَلَى مَعْنًى عَاطِفٍ كَوَى الْوَاوِ وَفَا كَانَا

لِلْأُولَى حُكْمٌ لَمْ يَعْقِلْ إِعْطَاؤُهُ لِلثَّانِيَةِ فَالْفَصْلُ وَاجِبٌ

لِئَلَّا يَلْزَمَ مِنَ الْوَصْلِ اشْتِرَاكُهُمَا فِي ذَلِكَ الْحُكْمِ مَعَ وُجُودِ

خُلُوِّ الثَّانِيَةِ لَمْ يَعْطِفْ اللَّهُ بِسِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ عَلَى قَالَ لِعَائِلَا

بِشَارَكَتِهِ فِي الِاقْتِضَاءِ بِالظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ مِنْ أَنْ تُفِيدَهُمَا

الْمَفْعُولِ وَنَحْوِهِ مِمَّا الظَّرْفُ وَغَيْرُهُ يُفِيدُ الِاقْتِضَاءَ

خبرًا وانشاء فقط باتفاقهم واحد بينهما خبرًا نفيًا والاقرى

انشاء نفيًا وانه كاتبًا خبريين او انشائيين لفظًا كقوم ما قاتوا قلا

رضيه الله لم يقطعا رضيه الله على ما قال لانه انشاء نفيًا وما قاتوا خبرًا

نفيًا وان كانا جميعًا خبريين لفظًا اولانه عطفًا على انفسهما

والفهم للسامع لا جامع بينهما كما سياتي بيانه الجامع قلا

يصح العطف في مثل زيد طويل وعمرو قائم واما كما قال الا تقال

بين الجملتين فلكونه الثانية مؤكدة للاولى تاكيدًا معنويًا

لم تقع توهم مجوز او غلط كقوله ما ربيب فيه يا لشيبة الى ذلك

الكتاب اذا فعلت الم طائفة من الحروف او جملة مستقلة وذلك

وكمل الاشكال

الكتاب

الكتاب جملة ثانية ولا يجب فيه تالية فالم لما يوقع في وهم

انه وصف الكتاب بيلوغه منتظم بوصفه اي في انه وحي يا يتم

يبلغ الدرجة القصوى في الكمال ويقوله يوقع بعلق الباء

في قوله يجعل المشار اليه الدال على كمال العناية بشانه

والتوكل بتعديه الى المعظم وعلو الدرجة وتعريف الخبر باللام

الدال على الكبرياء فيقول كقوله الواهب او يبالغ مثل ما

حاتم الجواد نفي ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل الذي

يستاهل ان يسمى كتابًا كما كان يا عبد الهي الكتب في نفاسته

ناقص بل ليس بكتاب جاز جوابًا لما اي جاز بسبب هذه

قال يا آدم هل أدلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى فإنه

وزانه أي وزانه قال يا آدم وزان عمر في قوله اقسم با

بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر حسنا فعل

الثاني بيانا وتوضيحا للأول وظاهر أنه ليس لفظ

قال بيانا وتفسيرا للفظ وسوس حتى يكون هذا من

باب بيان الفعل دون الجملة بل المبين هو مجموع الجملة

ولما كونها اي الجملة الثانية كالمنقطعة منها اي الأولى

فلكون عطفها عليها اي الثانية على الأولى موهما لعطفها

على غيرها مما ليس بمقصود وشبه هذا بكمال الانقطاع

ساكنا لو على مانع من العطف الا انه لما كان خارجيا عملت

ذهب بقصد قرينه لم يجعل هذا ابنا كمال الانقطاع

ويسمى الفصل لذلك قطعا مثاله وتظن سلمى انني ابغي بها

بدلا أراها في الضلال تهيم فبين الجملتين مناسبة ظاهرة

لاتحاد المسندين لان معنى أراها أظنها وكون المسند اليه

في الأولى محبوبا وفي الثانية محبا لكن ترك العطف لئلا

يتوهم انه عطف على ابغي فيكون من مظنونات سلمى ويحتمل

الكلام فكأنه قيل كيف تراها في هذا الظن فقال اراها

تتحير في اودية الضلال واما كونها اي الثانية كالمتصلة

واما كونها كالمتصلة

المشكل الاول والثاني كما يشاء كذا في ضيق وفاتي ضيق

وتخالفا زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا اي كما كانا بين زيد وعمرو

تناسب او لم تكن لعدم تناسب الشعر وطول القامة السكاكي

ذكر انه يجب ان يكون بين الجملتين بالجمعهما مثل القوة المفكرة

جمعا في جهة العقل وهو الجامع العقلي او في جهة الوهم

هو الجامع الوهمي او في جهة الخيال وهو الجامع الخيالي والمراد

بالعقل القوة القائلة المدركة للكليات وبالوهم القوة الم

المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في الحيوانات من غير ان

يتأتى التمييز من طرق الحواس كادراك الشاة مقتا في الذئب

قال ابن عباس

ليس في القرآن آية أعم من هذه الآية

وهي قوله تعالى

ليس كمثله شيء

فنفى بها أربعة أشياء معرفة الرب

ومعرفة الكيف

ومعرفة الكم

ومعرفة ما ينفعها وما يضرها من الخلق وهذه لها

على بن أبي طالب

ويلكم

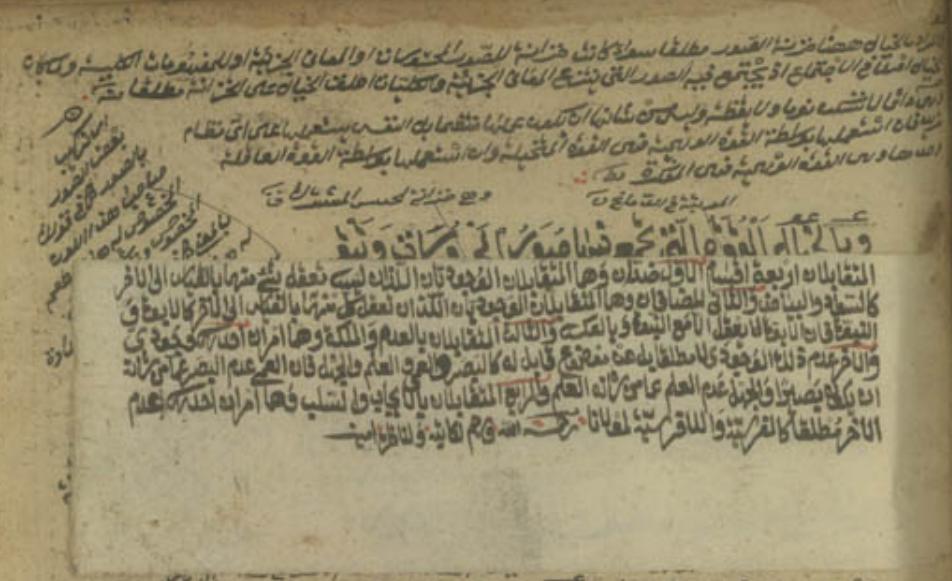

الما فوقة عما الحس الذي لا في المعاني المدركة بالوهم

بعضها مع بعض وتفي بالصور بما عليه ادراك باحدى الحواس

الظاهرة وبالمعاني ما لا يكن فقال السكاكي الجامع بين

الجملتين اما عقلي وهو ان يكون بين الجملتين اتحاد في تصورهما

مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما

المشتمل الاول والثاني كما وابا شتاع كذو حقي ضيق وفاغ ضيق

وبالجملة القوة التي تجمع فيها صور الجزئيات وتبقى

فيها بعد غيبتها من الحس المشتركة وهي القوة التي تسمى

الباصرة صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة وبالقوة

القوة التي من شأنها التفصيل والتي يسميها بعض المصورة

الماخوذة عن الحس المشترك او المعاني المدركة بالوهم بعد

بعضها مع بعض وتفنن بالصور ما على اذ ارائع بالحواس

الظاهرة وبالمعاني ما لا يدل فقال السكاكي الجامع بين

الجملتين اما عقلي وهو ان يكون بين الجملتين اتحاد في تصورهما

بمثل الاتحاد في الجنس عنه او في الجنس او في قيد من قيوده ما

جمعا من جهة العقل وهو الجامع العقلي او من جهة الوهم و

هو الجامع الوهمي او من جهة الخيال وهو الجامع الخيالي والمراد

بالعقل القوة العاقلة المدركة للكليات وبالوهم القوة المدركة

للمعاني الجزئية الموجودة في الجزئيات من غير ان

يتأتى التنبيه من طرق الحواس كادراك الشاة نفرة في الذئب

قال ابن عباس

ابيها ثم تقال

ابيها اربعة اشياء ومعرفة الصدق ومعرفة

ومعرفة الكذب الذي ومعرفة

ما ينفعها وما يضرها من العلف وهذه لها

عن بشر كثير

وبالخيال

والبياض والكفر في المعقولات والحق ان بينهما تغايرا
العدم والملكة لان الياء انما هو تصديق النبي ﷺ في جميع
يا عالم مجيء به بالضرورة اعني قبول النفس لذلك والاذعان
له كما هو ينبغي المصنف في المنطق عند التحقيق مع ان
قريب باللسان والكفر عدم الياء انما
وقد يقال الكفر انكار شيء من ذلك فيكون وجوديا فيكونان
متقابلين وبالتضعيف بالياء المذكورات كالسواد والبياض
والمؤمن والكافر واما ذلك فيعد من المتقابلين بالعتبار
الثلاثة على الوجه فان المتقابلين اوسع متقابلا كالسماء و
بواحد فقط فانهما المتقابلين بالعتبار ايضا لهما على و

والارض في الحدود فانهما وجود بان احد انهما في غاية
الارتفاع والاخر في غاية الانحطاط وهذا انفع شبه المتقابلين
ولهما متقابلين بعدم ورود بهما على محل لكونهما من الا
الابهام دون الاغراض ولكن قبل السواد والابيض
لان الوصفين المتقابلين هنا لهما طبائع في مفهومي
السماء والارض والاول والثاني فيهما بهم المحدود
والمعقولات فان الاول هو الذي يكون سابقا على الغير
ولا يكون سببا بالغير والثاني هو الذي يكون سببا
بواحد فقط فانهما المتقابلين بالعتبار ايضا لهما على و

كتنفيها وكمحسنات الوصل بعد وجود المصحح تناسب

الجملتين في الاسمية والفعلية وتناسب الفعليتين في المضي

والمضارعة فإذا أردت مجرد الإخبار من غير تعرض للتجدد

في إحداهما والثبوت في الأخرى قلت قام زيد وقعد عمرو

وكذا زيد قائم وعمرو قاعد إلا لمانع مثل أن يراد في إحداهما

التجدد وفي الأخرى الثبوت فيقال قام زيد وعمرو قاعد

أو يراد في إحداهما المضي وفي الأخرى المضارعة فيقال زيد

قام وعمرو يقعد أو يراد في إحداهما الإطلاق وفي الأخرى

التقييد بالشرط كقوله تعالى وقالوا لولا أنزل عليه ملك ولو

أنزلنا ملكا لقضي الأمر ومنه قوله تعالى فإذا جاء أجلهم

يعني أن الجامع الثلاثة خواص بحسب الإدراك ... وخواص بحسب الأحكام فمن شأن العقل
إدراك الكلي وتجريده من غير معارضة الوهم له والحكم إلا على الوجه المطابق لما في نفس الأمر ومن
شأن الوهم الحكم على الأمور الغير المحسوسة بالأحكام القطعية إذ حكم بجريان على المحسوسات مع
غير توقف على ثبوت ذلك في نفس الأمر ومن شأن الخيال الحكم على الوجه الذي أدى إليه الإلف
والعادة حتى يجمع الأمور التي في العقل متباينة في الوهم متباعدة إذا تقرر ذلك فنقول لما كان
الاتحاد والتضايف يقتضيان حكم العقل بالجمع من غير اعتبار شيء آخر ولا القائل بمجرد نظر العقل
إليهما عند اجتماعهما عقليا وكان شبه التماثل وشبه التضايف لا يقتضيان الجمع إلا بمعونة
الوهم عدا وهميا وكان التقارن الخيالي لا يقتضي الجمع عقلا ولا وهما وإنما هو أمر اتفاقي بحسب
الإلف والعادة التي تؤدي إلى التقارن في الخيال عد جامعا خياليا فتقسيم الجامع إلى
الثلاثة إنما هو بحسب الأحكام لا بحسب الإدراك كما لا يخفى ... رحمه الله ...

أن تكون بغير واو ألبتة لشدة ارتباطها بما قبلها وإنما كان الأصل
في المنتقلة الخلو عن الواو لأنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر
بالنسبة إلى المبتدأ فإن قولك جاء زيد راكبا إثبات الركوب لزيد
كما في زيد راكب إلا أنه في الحال على سبيل التبع وإنما المقصود
إثبات المجيء وجئت بالحال لتزيد في الإخبار عن المجيء هذا
المعنى ووصف له أي ولأنها في المعنى وصف لصاحبها
كالنعت بالنسبة إلى المنعوت إلا أن المقصود في الحال كون
صاحبها على هذا الوصف حال مباشرة الفعل فهي قيد
للفعل وبيان لكيفية وقوعه بخلاف النعت فإنه لا يقصد

به ذلك بل مجرد اتصاف المنعوت به وإذا كانت الحال مثل الخبر
والنعت فكما أنهما يكونان بدون الواو فكذلك الحال وأما
ما أورده بعض النحويين من أن الأخبار والنعوت المصدرة
بالواو كالخبر في باب كان والجملة الوصفية المصدرة بالواو التي
تسمى واو تأكيد لصوق الصفة بالموصوف فعلى سبيل
التشبيه والإلحاق بالحال لكن خولف هذا الأصل إذا كانت الحال
جملة فإنها أي الجملة الواقعة حالا من حيث هي جملة مستقلة
بالإفادة من غير أن تتوقف على التعلق بما قبلها وإنما قال
من حيث هي جملة لأنها من حيث هي حال غير مستقلة بل متوقفة

المصدر بالمضارع المثبت نحو قمت اكرمك زيد ويقوم عمرو فانه لا يجوز ان يجعل

ويقوم عمرو حالا عن زيد لكلمة ما اذ لا ربط هناك فيما يجب ان يكون

بالضمير فقط ولا يخفى ان المراد بقولهم كل جملة بالجملة الصالحة لها

لتلبس في الجملة بخلاف الانشاء فانها لا تقع حالا البتة لا مع الواو

ولا بدونها والا عطفا على قولهم ان خلت اي ان لم تخل الجملة الحالية

لتلبس غاضبة صاحبها فانها تقع فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع

دخول الواو ونحو ولا اعني شيئا كلمة اي لا تقع حالا لكونها

بعد ما تعظم لكن الاصل في الحال هي الحالة المغرقة لعراقة التقدم

لا يجوز الاصل

المصدر بالمضارع المثبت نحو قمت اكرمك زيد ويقوم عمرو فانه لا يجوز ان يجعل

ويقوم عمرو حالا عن زيد لكلمة ما اذ لا ربط هناك فيما يجب ان يكون

بالضمير فقط ولا يخفى ان المراد بقولهم كل جملة بالجملة الصالحة لها

لتلبس في الجملة بخلاف الانشاء فانها لا تقع حالا البتة لا مع الواو

ولا بدونها والا عطفا على قولهم ان خلت اي ان لم تخل الجملة الحالية

لتلبس غاضبة صاحبها فانها تقع فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع

دخول الواو ونحو ولا اعني شيئا كلمة اي لا تقع حالا لكونها

بعد ما تعظم لكن الاصل في الحال هي الحالة المغرقة لعراقة التقدم

عاملها بوقت حصل مفهوم الحال وهذا نفع المقارب وهذا

اي المضارع المثبت لكن الملابسة او الدلالة على حصول منفي ثابت بقارينة

لما مر معلل قبل البتة كالماضي فيمتنع الواو فيهما كما في الماضي اما الحصول

اي اما دلالة المضارع المثبت على حصول منفي ثابت فلكونه

وَاِنْ كَانَ الْفِعْلُ مُضَارِعًا مُثْبَتًا فَاِنْ تَرَادَ جَازَ اِثْبَاتُ الْوَاوِ وَحَذْفُهَا لِلْقَرِينَةِ

اَبْيَاتٍ لَوْ اَنَا فَاسْتَقَيْنَا وَاسْتَقَانَا اَيْ بِاَنْ كُنَّا اَيْ بِاَنْ كَثُرَتْ اَنَا وَهُمْ فَيَكُونُ

لِلْمُتَّقِي دَرْوَانَ الَّذِي لِثُبُوتِ الْوَاوِ الَّتِي هِيَ عَلَامَةُ الرَّفْعِ فَلَا يَصِحُّ

عَطْفُهُ عَلَى الْمَاضِي قَبْلَهُ لِعَدَمِ الْوَاوِ لِلْحَالِ اَوْ لِحَذْفِهَا لِقَرِينَةِ الْعَاطِفِ

وَاِنْ شِئْتَ اَثْبَتَّ الْوَاوَ لِتَنَزُّلِهِ مَنْزِلَةَ الْمَاضِي وَاِنْ شِئْتَ حَذَفْتَهَا لِلْجَازِمِ

وَنَحْوُ مَا لَنَا اَيْ اَيُّ شَيْءٍ لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللّٰهِ اَيْ حَالَ كَوْنِنَا

غَيْرَ مُؤْمِنِينَ فَالْفِعْلُ الْمَنْفِيُّ حَالٌ بِدُونِ الْوَاوِ وَاِنْ جَازَ فِيهِ الْ

سَوَاءٌ لَنَا لَا نُؤْمِنُ عَلَى الْعِبَارَةِ الْكُوفِيِّينَ نُضَارِعُ وَنَا الْخَفْضُ لِلْكُوفِيِّينَ

مَنْفِيًّا وَالْمَنْفِيُّ اِنْ لَمْ يُرَدِ الْمُقَارَنَةُ عَلَى عَدَمِ الْخَفْضِ وَلَمْ يَجُزِ الْوَاوُ

وَتَرْكُهَا اِنْ كَانَ الْفِعْلُ مَاضِيًا لَفْظًا اَوْ مَعْنًى بِقَوْلِكَ مَا اَضَارَّ اِلَى

بَكْرٍ اِلَّا غُلَامُهُ وَقَدْ يَلْتَقِي اللَّبْسُ بِالْوَاوِ وَقَوْلِهِ تَعَالَى اَوْ جَاءُوكُمْ

حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ بِدُونِ الْوَاوِ وَهَذَا فِي الْمَاضِي لَفْظًا وَاَمَّا فِي الْ

مَاضِي مَعْنًى فَالْمُرَادُ بِهِ الْمُضَارِعُ الْمَنْفِيُّ بِلَمْ اَوْ بِمَا اَوْ بِاِنْ تَغْلِيبًا

لِنَفْيِ الْمُضَارِعِ اِلَى الْمَاضِي فَوَرَدَ لِلْمَنْفِيِّ بِلَمْ مِثَالٌ لِاَحَدِهِمَا مَعَ

الْوَاوِ وَالْآخَرُ بِدُونِهَا وَاقْتُصِرَ فِي الْمَنْفِيِّ بِلَمْ عَلَى مَا هُوَ بِالْوَاوِ

وَكَاَنَّهُ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَى مِثَالٍ لِزَوَالِ الْوَاوِ الْآتِي مُقْتَضَى الْقِيَاسِ تَعَالَى

وَقَوْلِهِ اَيْ بَكْرٍ اِلَى غُلَامِهِ وَلَمْ يَمْشِ بِشَرٍّ وَقَوْلِهِ فَانْقَلَبُوا

بِنِعْمَةٍ مِنَ اللّٰهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ وَقَوْلِهِ تَعَالَى حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ اَنْ

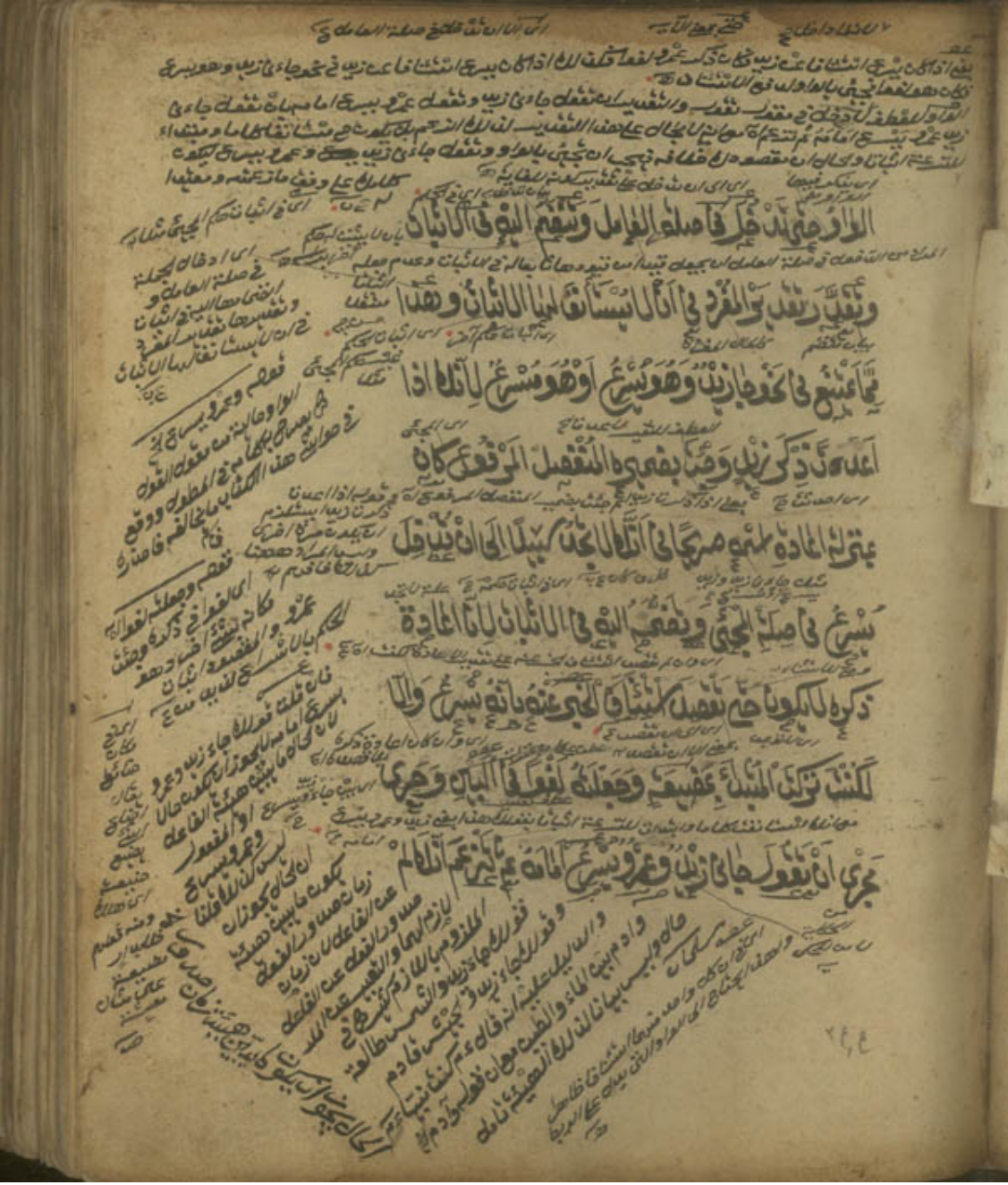

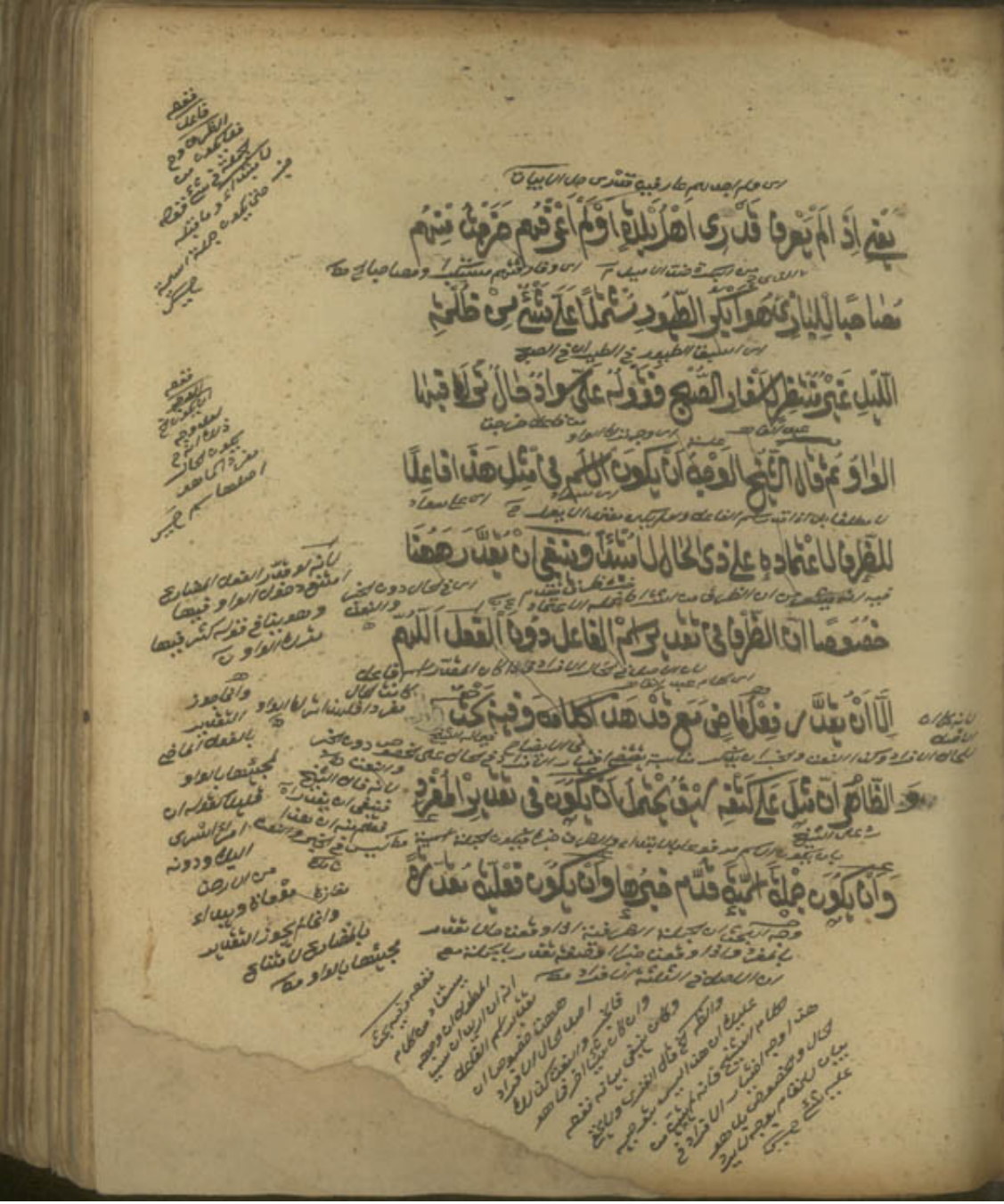

أحد عشر وحروفه العشرة أتى للقتل أربعة عشر على الحروف الملـ

ـفظ أو بالعبارة بتعلق الإيجاب بالكناية والنص أي

وبالنص على المطلوب بفتح الحياة وبما يفيد فائدتي صيرورة من

بمعناها المفظهم لنفسه أي بترتب القصاص إياهم عما كانوا عليه من

جماعة بوامر تحصيل كم في هذا الجنس من الحكم أغنى

القصاص صيرورة عظيم أو من القوة عليه أي لكم في القصاص

قوة من الحيوة وهي الحياة الحاصلة للمقتول الذي يقصد

قتله فالقاتل أي الذي تقصد القتل فإذا ارتدع عن القتل

لمكان القيام بالقصاص وإطراده أي ويكون قولنا ولكم في

دليل رابع

القصاص

هو

المقصد ههنا بفتح الميم أي بترتب القصاص إياهم عما كانوا عليه من كونهم الجماعة مقتولا بسبب واحد فإنه

من عادتهم في زمان الجاهلية أن يقتلوا قبيلة القاتل فإذا تأتت هذه الغاية بقتل واحد فإنه العادة فكان لهم

فيه عظيم وهو قتل جماعة أتى القبيلة صبر الدين

في القصاص حيوة نظرا إذ القصاص مظنة سبب للحيوة

بخلاف القتل فإنه قد يكون أتقى للقتل كالذي على وجه

القصاص وقد يكون إذ على عكس القتل قائما وخلوه عن التكرار

بخلاف قتل الجماعة فإنه يشتمل على تكرار القتل ولا يخفى أن الخلو

عن التكرار أسهل من الاشتمال عليه وإن لم يكن تحليا بالقصاص

ولكنه ناقص عن تركه وخلوه بخلاف قولهم فإن تركه

أتقى للقتل من تركه والمطابقة أي وبقية تمام على صيغة

المطابقة وهي الجمع بين الضدين المتقابلين في الجملة كالقصا

والحيوة وإيجاز الحذف عطفا على إيجاز القصر والحذف أما مر

بعد الايهام إبراز الكلام في معرض الاعتذار عن ضم الاطناب

بالايضاح بعد الايهام والايجاز بحذف المبتدأ وايهام الجمع

بين المتنافيين الايجاز والاطناب وتيسير الافهام والتفصيل و

لما كان ايهام الجمع بين المتنافيين في الامور المستغربة التي

تستلذ بها النفوس واقفا كان ايهام الجمع لذاته مقتضيا جمع المتنافيين

أن يصدق على ذاتين ومتفاوتين يشتمل احدهما على امر والاخر على ضده

زمانين واحد كما في جمعه ولمة وهو محال وفتاي من الايضاح بعد

الايهام التوشيح وهو في اللغة لف القطن المندوف في الا

صطلاح أن يؤتى في عجز الكلام بشيء يفسر بكل من ثانيه ما تقدم

التوشيح

غير جملة فالاعتراض عندهم أن يقع في أثناء الكلام أو بين
كلامين متصلين معنى بجملة أو غيرها لنكتة فيشمل الاعتراض
بين التفسير بعض متعلقات التتميم وبعض متعلقات التكميل و
وبين ما يقع واقعا في أثناء الكلام أو بين الكلامين المتصلين
معنى وأما بغير ذلك عطف على قوله أما بالإيضاح
بعد الإبهام وأما بتكذا أو كذا لكذا كقوله تعالى الذين يحملون العرش
ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به فإنه لما أخبر
أي ترك الاطناب فإن الاختصار قد يطلق على ما يعم الايجاز
والمساواة فلما لم يذكر ويؤمنون به لأن إيمانهم لا ينكره أحد

وحسنه ذكره أي ذكر قوله ويؤمنون به إظهارا لشرفهم بالإيمان
ترغيبا فيه وكذا ذكر ما آل الكتاب بغير ما ذكر مع الوجوه السابقة
ظاهر المتأمل فيها واعلم أنه قد يوصف الكلام بالإيجاز
والاطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة الى كلام آخر مساو له
أو لذلك الكلام في أصل المعنى فيقال للكثير حروفا إنه مطنب
وللقليل إنه موجز كقولهم بعد أي انقرض عنا الذين إذا عدوا
أي ظهر سوداء أي سيادة وكوكبة في زي عذارا ناهد
الزي الهيئة والعذار البكر والنهود ارتفاع الثدي

واضع الدال له عليه وبعضها اوضع والواضع ضمني بالنسب الى
الاوضع فلذا جاء الى ذكر الخفاء وتقييد الاضافة بالوضوح ليخرج
نحو قد ابراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في اللفظ والعبارة واللام
في اللفظ الواحد لكل منفرقا العرفي اي كل بقعة واحد يدخل تحت
فصل الكلام وارادته فلو عرفا اجل ابراد بقع قولنا زيد جواد
بطرق مختلفة لم يكن بمجرد ذلك اعنا بالبيان ثم لما ذكر الدلالة
في المفرد بها ولم يكن كل دلالة قابلا للوضوح والخفاء اراد ان
يشير الى تقسيم الدلالة وتعيين ما هو المقصود ههنا فقال ود
دلالة اللفظ بقيد كونه لوضعه وذلك اما دلالة اللفظ هي كون

ثم عن فعلا
الدلالة اللفظية الوضعية
بانها فهم المعنى من اللفظ عند
اطلاقه بالنسبة الى من له
علم بالوضع وخلو ذوا بالقيد
الاول عما ليس بالطبيعة والعقلية
سلم ثم فقد ما على العلم
بالوضع واراد بالوضع
وضع ذلك اللفظ في تلك اللغة او وضعه
من له ذلك لينتاج عن
التقسيم والتقسيم تام

الذي يجاب به يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والاول الدال والثاني
الدلالة اي كونه بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر
المدلول ثم الدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية
كدلالة الخطوط والعقود والاشارة والنصب ثم الدلالة
اللفظية اما ان يكون للوضع مدخل فيها او لا فالاول هي المقصود
بالذكر ههنا وهي كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق
بالنسبة الى العالم بوضعه وهذه الدلالة اما على تمام ما وضع
اللفظ له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق او على جزء
منه كدلالته على الصاهل او بنسبة الى امر خارج عنه
كدلالته على تمام ما وضع له وضعها لان الوضع اما وضع اللفظ لتمام المعنى و

وينقسم كل واحد إلى الخاص أي الدال له على الجزء أو الخارج عقلية
لأن دلالة اللفظ على الجزء والخارج إما أن تكون من جهة حكم العقل
بأنه متى فهم الكل أو الملزوم يستلزم فهم الجزء أو اللازم والمتبوع
والمطابقة يستوي الثلاثة وضعها باعتبار أن الموضوع له
فيها وخصوص العقلية بما يكون الوضع والطبع كذلك للدلالة الالتزامية
على المتأخر ويختص الأولى من الدلالات الثلاث بالمطابقة لمطابق
اللفظ والمفرد والثانية بالتضمن لكونه جزء في ضمن المفرد الموضوع
له والثالثة بالالتزام لكونه الخارج لازما للمدلول الموضوع له فاه
فصل إذا تركبت الفاظ كأن يكون الكل وجزؤه ودالة اللازم

ولازم كلفظ الشجر لشيء لا مثل بين الجزء والشجاع و
بجزء معناه إذا أطلق على المجموع مطابقة وليس دالا له على
الجزء بنفسه والشجاع التي لما فقد صدق على هذا المعنى
والالتزام انتهاد لالة اللفظ على تمام الموضوع له وإذا أطلق
على الجزء أو الشجاع مطابقة صدق عليها انتهاد لالة اللفظ
على ذي الموضوع له أو لازم وهي بتعقل تعريف كل من الدلا
لان الثلاث بأقسامه فالجواب أن قيد الجنس مأخوذ في تعريفها
الأمور التي تختلف باعتبار الإضافة أن الإضافة هي
الدلالة على تمام ما وضع له من غير أن يدل على تمام ما وضع له

هو الدلالة على شيء ما وضع له كدلالة لفظ البيت على جزئه وعلى اللازم

هو الدلالة على لازمه بحيث انه لازم لما وضع له ولكنه لا يتركب

هذا القيد اعتمادا على شهرة ذلك وانبنائه على الذهن اليه وبشرطه

اي كزنة اللازم الملزوم الذهني اي كلزوم لفظ الحائط الخارجي بحيث

يلزم من حصول لفظ الحائط له في الذهن حصوله فيه اما على

القول بعد التأمل في القرائن والاحوال والمراد باللزوم

عدم انفكاك المدلول الالتزامي عنا تعقل الشيء في الذهن

اصلا اعني اللزوم البين المعتبر عند المتفطنين والا كمن كبعد

تعالى المجاز ان والكنايات عنا ان تكون من لوازم الاثر ايضا

ان اللزوم على ثلثة اقسام

بيان ان الدلالة بالوضع هي دلالة المطابقة والالتزام ايضا وتقييد

اللزوم بالذهني اشارة الى انه لا يشترط اللزوم الخارجي كما

يعمي فانه يدل على البصر الثابت ما لانه عدم البصر عما من شانه ان

يكون بصيرا مع الشاي بينهما في الخارج وكونه نائع في انشراط

اللزوم الذهني فكانه اراد باللزوم البين بعض عدم

انفكاك تعقل الشيء والعقد اشار الى ان ليس المراد

باللزوم الذهني اللزوم البين المعتبر عند المتفطنين بقوله

وقد يعتقد الخ اي ولو كان ذلك اللزوم

بسبب اعتقاد الخاطب بسبب عرفي عام اذ هو المفهوم من اطلاق

وَالْمُوَانَسَةِ وَتَرْجِعُ الْعَرَبُ بِهَا بِخِلَافِ الْبُغْضِ فَإِنَّهَا تَجْمَعُهُمْ إِلَى

الْمَعَانِي الْكَثِيرَةِ وَمَرَاجِعُهَا أَظْهَرُ مَعَ كَوْنِ الْأَلْفَاظِ مُتَرَادِفَةً وَالسَّبَبُ

عَامًّا بِالْقَطْعِ وَهَذَا مِمَّا نَحْنُ فِيهِ مِنِ انْتِفَاءِ وَالْجَوَابُ أَنَّ الْمَوْقُوفَ إِنَّمَا

هُوَ فِي جِهَةِ عَدَمِ تَنَافِي الْوَضْعِ وَبَعْدَ كَشْفِ الْعِلْمِ بِالْوَضْعِ وَ

حُصُولِهِ بِالْفِعْلِ فَالْعِلْمُ ضَرُورِيٌّ وَبِنَاءُ الْأَمْرِ إِذَا لَمْ نَقُلْ بِالْعِلْمِ

مِنَ الدَّلَالَاتِ لَجَازَ أَنْ تَخْتَلِفَ مَرَاتِبُ اللُّزُومِ فِي الْوَضْعِ أَيْ

مَرَاتِبُ لُزُومِ الْأَجْزَاءِ لِلْكُلِّ فِي الْمُفْرَدِ وَمَرَاتِبُ لُزُومِ اللَّوَازِمِ

لِلْمَلْزُومِ فِي الْأَلْتِزَامِ وَهَذَا إِنَّمَا فِي الْأَلْتِزَامِ ظَاهِرٌ فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ

تَكُونَ لِلشَّيْءِ لَوَازِمُ مُتَعَدِّدَةٌ بَعْضُهَا أَقْرَبُ إِلَى الْبَيِّنِ مِنْ بَعْضٍ وَكَذَا

إِشَارَةٌ إِلَى مَذْهَبِ السَّكَّاكِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ

أَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي دَلَالَةِ الْأَلْتِزَامِ هُوَ مَا يَكُونُ الْمُعْنَى الْمُلْتَزَمُ بِهِ مِنْ مَجْمُوعِ

الشَّيْءِ فِي الذِّهْنِ حَصَلَ فِيهِ سَطْحٌ كَانَ أَوْ لَا سَطْحٌ أَوْ بِسَطْحٍ أَوْ بِسَاطَةٍ

شَدِيدَةٍ سَوَاءٌ كَانَ اللُّزُومُ بَيِّنًا عَقْلِيًّا أَوْ اعْتِقَادِيًّا أَوْ عُرْفِيًّا أَوِ اصْطِلَاحِيًّا

بِحَيْثُ لَا يَتَبَادَرُ غَيْرُهُ بِخِلَافِ مَا لَا يَكُونُ كَذَلِكَ وَبَيَانُ الْأَوَّلِ أَنَّ

الْمُرَكَّبَ وَمَا فِي حُكْمِهِ مِنَ الْمُفْرَدِ الَّذِي لَهُ أَجْزَاءٌ يَتَبَادَرُ مِنْهُ عِنْدَ

الْإِطْلَاقِ مَعْنَاهُ الْمُطَابِقِيُّ وَمَعْنَى كُلِّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَائِهِ الَّتِي يَدُلُّ عَلَيْهَا

بِالْمُطَابَقَةِ وَمَعْنَى كُلِّ لَازِمٍ لِكُلٍّ مِنْهَا وَلَا يَتَبَادَرُ غَيْرُهَا وَبَيَانُ الثَّانِي

أَنَّ الْمُرَكَّبَ وَمَا فِي حُكْمِهِ مِنَ الْمُفْرَدِ الَّذِي لَهُ أَجْزَاءٌ يَتَبَادَرُ مِنْهُ عِنْدَ

الْإِطْلَاقِ مَعْنَاهُ الْمُطَابِقِيُّ وَمَعْنَى كُلِّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَائِهِ الَّتِي يَدُلُّ عَلَيْهَا

بِالْمُطَابَقَةِ وَمَعْنَى كُلِّ لَازِمٍ لِكُلٍّ مِنْهَا وَلَا يَتَبَادَرُ غَيْرُهَا وَبَيَانُ الثَّانِي

أَنَّ الْمُرَكَّبَ وَمَا فِي حُكْمِهِ مِنَ الْمُفْرَدِ الَّذِي لَهُ أَجْزَاءٌ يَتَبَادَرُ مِنْهُ عِنْدَ

الْإِطْلَاقِ مَعْنَاهُ الْمُطَابِقِيُّ وَمَعْنَى كُلِّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَائِهِ الَّتِي يَدُلُّ عَلَيْهَا

بِالْمُطَابَقَةِ وَمَعْنَى كُلِّ لَازِمٍ لِكُلٍّ مِنْهَا وَلَا يَتَبَادَرُ غَيْرُهَا وَبَيَانُ الثَّانِي

لا دلالة للملزوم ما هيئ انه لازم على الملزوم الا اية ارادة

الدون وقوع لم جائز في الكناية دون المجاز وقدم المجاز عليها

اي على الكناية لان نفاه اي المجاز جزء معناها اي الكناية

لانا نفي المجاز هو اللازم فقط ونفي الكناية يجوز ان يكون

بعد المجاز على كيف الكناية وصفا واما فاما جزء معناها فظهور

اذ ليس جزء معناها صفة فانا نفي الكناية ليس هو يجوز

اللازم والملزوم بل هو اللازم مع جواز ارادة الملزوم ثم

ثم اي من المجاز ما يبنى على الشيء وهو الاستعارة التي كان

والقرينة في المجاز والكناية

عند الص الانتقال من المجاز والكناية من الملزوم الخ

لا دلالة

قوله وان كان عند الاخص الخ اى لان ذكر الشبه الاصطلاحى الذى قيد بابتناء الاستعارة عليه وكان مطلق الشبه مذكورا
فى ضمن الاستعارة ام ذكر المقيد ذكر المطلق وكان المقيد اخص من المطلق والحال ان العام بالاخص مسبوق بالعلم بالاعم بالاعم يشار
الى تغير المطلق بقوله الشبه اه فافهم عصام سلمه الله

الشبه

أصلها الشبه فعل التعرض له اى للشبه اتفاقا قبل التعرض له

للمجاز الذى احد قسميه الاستعارة المبنية على التشبيه وكلاهما

فى التشبيه بما فيه كثرة وفوائد جمة لم يجعل بعضهم له

الاستعارة بل بعلى بعضهم برأسه فاخص المعهود من علم

البيان فى الثلثة التشبيه والمجاز والكناية التشبيه

أو هذا اى التشبيه الاصطلاحى المبنى عليه الاستعارة التشبيه

اى مطلق التشبيه اعم منها اى ما يكون على وجه الاستعارة او على وجه

يبنى عليه الاستعارة او غيره وان لم يأت بها بالفعل لما يعود

الى التشبيه المذكور الذى هو اخص وما يقال ان المؤنة

التشبيه

اذا البنية

اذا اعتبر كائنا على الاولى فليس على اطلاقه بل ينتفى ان

نفى الشبه فى اللفظ هو الدال هو مقصد رفوله الدال

قلنا على انه اذا اهدى له على شارك ابى الاخر فى نفى

فالاول هو المشبه والثانى المشبه به والمنفى هو

وجه الشبه وهى اشامل لمثل فاثر زيد عمرا وجاءنى زيد وعمرو

والمراد بالشبه المصطلح عليه ههنا اى فى علم البيان فافهم لكن

اى الدال على شارك ابى الاخر فى نفى يجيئا كالكون على وجه الا

رعاية التحقيق تخور انيابه اى الحمار والماء على وجه الاستعارة

بالكناية تخور انيابه المنية اظفارها والماء على وجه التجريد الذى

للحس لا بوجه ما في الادراك على ما هو سيأتي في وجه
الشبه وايضا لا يخفى ان ليس المقصود من قولنا العالم كالجبوة
والجهل كالعقد ان العالم ادراكه كادراك الجبوة معها ادراك العقد
ليس في ذلك كبير فائدة بل ما في قولنا العالم كالحي في كونهما
ادراكا او مختلفان بان يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا كالمشبه
والشبه فان المشبه اي الموت على انه عدم الحياة عما من شأنه
ان يكون مبوة والشبح حشة او ذا بكر وذلك مثل العطر
الذي هو محسوس شمي وخلق كريم وهو عقلي لانه
كيفية نفسانية تصدر عنها الافعال بسهولة والوصي

تنبيه الحس بالمعقول انما يتصور المعقول تخيلا وتمثيلا
كالاصل لان الحدس على طريقة البا الغزالي الذي هو اصل
المعقول لانه يستفاد من الحدس وتشبيه البهيكل
تنبيه هو بالمعقول يكون جعلا للفرع اصلا والاصل فرعا
وذلك لا يجوز وكما دام المشبه والمشبه به مالا يتدرجا بالقوة
الفاعل والباء الحس اعني الحس الظاهر مثل الخباز بان والوهبان
والعجب انه اراد ان يجعل الحي والعقل بجهة شبها انتهى كلامه
للضبط بتقليل الالف فتقارب والمراد بالحس المدرك هو او ما
دنو بامدى الحواس الخمس الظاهرة اعني البصر والسمع والشم

وهو بقرة يحفظ ما يدركه الحس المشارك من صور المحسوسات بعد غيبوبة المادة بحيث يشاهدها

الحس المشارك التفت اليها فصور خزانة الحس المشارك ومحله مؤخر البطن الاول ز

والذوق واللمس قد دخل فيه أي في الحس بسبب زيادة قوتها

او مادته الخيالي وهو المعد وهو الذي توجد فيه مجتمعة انوار

كل واحد منها بانفراده كالحس كما في قوله وكان محمد الشفيق

هو من باب جود فطف والشفيق ورد امر في وطء سواد بيّن

بالجبار اذ انقعد اي مال الى السفل او تضعد اي مال الى العلو

اعلم انا نقول بتشريف على ما هو من تشريف دلالة كما انا نقول و

الباقوذ والريح والتربة جد محسوس كذلك المركب الذي هذا

الامور مادته ليس بمحسوس لانه ليس بموجود والحس

لا يدرك الا ما هو موجود في المادة حاضر عند المدرك عاكي

والحس لا يدرك

هيئات

غول

نطاق كثيف لما اعتف وانتهاية غاية الحدة حس الشبه وهي امتد وهي لا وجد لنا في

نظاهر الشبه حس الشبه وهي شاهد

الفعل ما عد اذ لها اي ما لا يكون

ظاهرة قد دخل فيه

ما هو غير محسوس

الكان من

بنا اي با

تضامي وتستونه ز

الرجل الذي يوعد ي والخاء

شارف البهمة وسربها تجدد النبه

انبات الماغوال مما لا يدرك الحس لعدم تحققها مع انبات الو

انبات لا يدرك الا بغوال

الاختلاف اخرج

من الحدوس

اوشعر

فان الشيء جامع كما في الشبه اذا كان الجنس جامعا نحو هذا اسد وشبهه اذا كان مشتقا نحو هذا ناهض ناهض كما تقول هذا اسد ناهض

هذا شبه اذا لم يكن مشتقا نحو هذا شبه اسد وشبه ناهض وقيل ان الشبه بنفسه وقيل انه الشبه مطلقا وقيل هو على حذف المضاف اي كاسم شبه اسم ناهض في الحكم المعنوي وقيل الحكم بسبب الشبه كما في نحب بعيد صار الشبه بعيد اي الحكم

يا عبال الوصف بالمضاد في وقيم نظر لنا اذا قلنا الجبان كالاسد

في التضاد اي في كون كل منهما مضادا للآخر لا يلوح من اي قبيل

التباين والتضاد في شيء مما اذا قلنا السواد كالبياض في اللونية او

في التقابل ومعلوم انا اذا اردنا الفرق بعض الشبه

في قولنا الجبان هو اسد ثم اوتهكم لم يبن انا الا ان يقع

في الشجاعة لكنه الحاصل في الجبان انما هو ضد الشجاعة على

سهيل التباين والنزع واذا اتى اداة التشبيه الكاف وكأن

وقد يشكل عند الظن بشود الخبر من شيء نصب الى الشبه

مما كان الخبر جامدا او مشتقا نحو قولك زيدا اخ لك وكأنه قديم

فنشأ لنا تضاد مع مشتركة التناسب وجعلنا الجبن بمنزلة الشجاعة مع

وضع على الكاف لذا خلق ما انك

وتمثل

وتمثل وما في معناه مما يشبه من المماثلة والمشابهة وما يؤدي

هذا المعنى والاصل في نحو الكاف اي في الكاف ونحوها

كلفظ نحو ومثل وشبه نحو زيد كعمرو ومماثل ومشابه انه يلبس

المشبه لفظا نحو زيد كالاسد او تقديرا نحو زيد قام او

كصب من السماء على تقدير او كمثل ذي صيب وقد كليهما

اي نحو الكاف غير اي غير المشبه به نحو واضرب لهم مثل الحيوة

الدنيا كماء انزلناه من السماء اذ ليس المراد شبه حال الدنيا

بالماء ولا بمفرد ما حتى يحمل تقديرا بل المراد شبه حالها

في بهجتها وتضاؤل نباتها وما يعقبها من الهلاك والفناء بحال

وَبَيَانٌ إِنَّكَ تَبْيَاضُ هَذَا الْحَالِ بِحَالِ الْمَشِيبِ الَّذِي هُوَ

مِنَ الدِّمَاءِ مَا فِيهِ مِنَ الْأَوْصَافِ الشَّرِيفَةِ الَّتِي لَا تُوجَدُ فِي الدَّمِ

وَهَذَا الشَّيْبُ ضَفَتْنِي وَمَكَّنَنِي عَنْهُ مَا جَرَحَ أَوْ هَالَ عَطْفًا عَلَى مَكَانِهِ

أَيْ بَيَانُ حَالِ الْمَشِيبِ بِأَنَّهُ عَلَى أَيِّ وَضْعٍ مِنَ الْأَوْصَافِ كَمَا فِي شَيْبِهِ

تَقْرِيرٌ بَيَانِي فِي السَّوَادِ إِذَا عَلِمَ السَّامِعُ لَفْظَ الْمُشَبَّهِ بِهِ دُونَ الْمُشَبَّهِ

أَوْ تَعْدَادِهَا أَيْ بَيَانًا يُفِيدُ أَحْوَالَ الْمَشِيبِ فِي الْقُوَّةِ وَالضَّعْفِ

الزِّيَادَةِ وَالنُّقْصَانِ كَمَا فِي شَيْبِهِ أَوْ شَيْبِهِ الذِّئْبِ الْمَوْرُودِ بِالْغُرَابِ

فِي شِدَّتِهِ أَيْ فِي شِدَّةِ السَّوَادِ أَوْ تَقْرِيرِهَا مِنْ نَوْعٍ عَطْفًا عَلَى بَيَانًا

أَمْكِنَتُهُ أَيْ تَقْرِيرُ حَالِ الْمَشِيبِ فِي نَفْيِ السَّامِعِ وَتَقْوِيَتِهِ شَأْنَهُ كَمَا فِي

وَتَعْلَمُ الْحَالُ فِي الْبَيَانِ كَذَا بَيَانًا الْمِقْدَارِ لَا يَنْقُصُ الْمَاءُ بِلَا يَنْقُصُ

شَيْبِهِ مِنَ الْمَاءِ الْحَصِيرُ عَلَى طَائِرٍ عَلَى رَبِّهِ فَمَا لَهُ الْمَاءُ بِلَا

فِيهِ مِنْ تَقْرِيرِ عَدَمِ الْفَائِدَةِ وَتَقْوِيَةِ شَأْنِهَا لِلْحَالِ فِي غَيْرِهِ لِمَا

الْفِكْرِ بِالْحِسِّيَّاتِ أَعْنِي بِالْعَقْلِيَّاتِ لِتَقَدُّمِ الْحِسِّيَّاتِ وَتَرَقُّبِ الْفِ

النَّشْرِ بِهَا وَهِيَ الْأَرْبَعُ تَنْقُصُ الْمَاءَ بِلَوْنٍ وَجْهِ الشَّيْبِ

فِي الْمُشَبَّهِ بِهِ أَعْنِي وَهُوَ الشَّعْرُ أَيْ وَإِنَّ بِلَوْنِهِ الْمُشَبَّهِ بِهِ بِوَجْهِ الشَّيْبِ

الشَّعْرِ وَالْغَرَضُ وَظَاهِرُ هَذِهِ الْعِبَارَةِ أَنَّ كُلًّا مِنَ الْأَرْبَعِ يَنْقُصُ الْمَا

الْأَيَّامُ وَالْأَشْهُرُ لَكِنَّ التَّحْقِيقَ أَنَّ بَيَانًا الْمَكَانِ وَبَيَانًا الْحَالِ لَا

يَنْقُصَانِ الْمَا الْأَشْهُرُ لِيَقْبَحَ الْعَبَثُ وَتَيَمَّمَ الْحَاجَةُ فِي الْأَوَّ

وَتَعْلَمُ الْحَالُ فِي الْبَيَانِ كَذَا بَيَانًا الْمِقْدَارِ لَا يَنْقُصُ الْمَاءَ بِلَا يَنْقُصُ

وَجْهُ الشَّبَهِ مَا يَكُونُ مِنْ عَلَى مَا يَكُونُ مِنْ عَلَى طَائِرٍ

في اطراف كثيبات فاذا صورة اتصال المتاب باطراف الكثيب لا
تتدر حقوقها في الذهن فتذكر من المسلاة وجهه
الذهب الذي تتدر حقوقها عند حقود صورة البقع
فيبسطون فيشاهدة عناقا في صور ذكي سباعدي وقد
يعود الغرض من المشبه الى المشبه به وهو ضربان احدهما
الذي تمام الشبه في وجه الشبه وذلك في التشبيه المفرد
الذي يجعل فيه المتاقض مشبها به فصدا الى انه اذا دعا اكمل
كقوله وبدا الصباح كان غرته في بياض في حيفة الغرس ذو
الله اسعدني ليالي الصبح وجه الخليفة حين يمتدح

فاته نصد الى بيان ان وجه الخليفة اتم من الصباح في الوضوح
والضياء وفي قوله حين يمتدح دلالة على انصاف الممدوح
بعرفة حق المادح وتعظيم شانه عند الحاضرين بالاصغاء
الله والذي يباح له وعلى كماله الكرم حيث ينصف بالبشر
والطلاقة عند اتمام المنح والضرب الثاني من الغرض
العائد الى المشبه به بيان ان اهتمام اي بالمشبه به كتشبيه الجائع
وجهها كالبدر في الكمال والكتيبة بالبحر في غيظ وفي سمي
هذا اي التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض اظهر
المثلوث هذا الذي ذكرنا من جعل احد الشيئين مشبها

والآخر مشبهاً به لأنه يعلم إذ أريد إلحاق الناقص في وجه الشبه
حقيقة كما في الغرض العائد إلى المشبه أو ادعاء كما في الغرض
العائد إلى المشبه به بالزائد في وجه الشبه فإن أريد مجرد
الجمع بين شيئين في أمر من الأمور من غير قصد إلى كون أحد
هما ناقصاً والآخر زائداً سواء وجد الزيادة والنقصان أو
لم توجد فالأحسن ترك التشبيه إلى الحكم بالتشابه ليكون كل
من الشيئين مشبهاً ومشبهاً به احترازاً عن ترجيح أحد المتساويين
ويجوز في وجه الشبه كقوله تشابه دمعي إذ جرى ومدامتي
فمن مثل ما في الكأس عيني تسكب فوالله لا أدري أبالخمر

أسبلت جفوني يقال أسبل الدمع والمطر إذا هطل وكثف
السماء فالباء في قوله أبالخمر للتعدية وليست بزائدة على ما توهم
بعضهم أم من عبرتي كنت أشرب لما اعتقد التساوي بين
الدمع والخمر ترك التشبيه إلى التشابه ويجوز عند إرادة
الجمع بين الشيئين في أمر التشبيه أيضاً لأنهما وإن تساويا في
وجه الشبه بحسب قصد المتكلم إلا أنه يجوز له أن يجعل أحدهما
مشبهاً والآخر مشبهاً به لغرض من الأغراض وسبب من الأسباب
مثل زيادة الاهتمام وكون الكلام فيه كتشبيه غرة الفرس با
بالصبح وعكسه أي تشبيه الصبح بغرة الفرس متى أريد ظهور

هذا اذا لم يحصل من تعقل الشبه وان حصل منه واما النظر في اقسامه فهو انه لما شبه بها باعتبار الطرفين
واحد باعتبار وجه الشبه واحد باعتبار الزيادة والنقصان فالاقسام اربعة فاشار الى الاول بقوله
السابق فالشبه الى الاول بقوله ومنه ايضا ومنه ايضا والى الثالث بقوله ومنه ايضا
وباعتبار الطرفين لم يتركب فيما شبه وقد تركب المشبه باعتبار الطرفين وباعتبار وجه الشبه
في نفسه لان الاسم الدال عليه يدل عليهما

مشبه في نظام الكثرة اي كون ذلك المشبه من غير قصد الى

المبالغة في وصف الغرة بالضياء والانتشار وقدر

الذاهب ويخرج الماء لقصد ذلك المعنى جعل الغرة

مشبها والصبح مشبها به وهو اي التشبيه باعتبار الطرفين

اي المشبه والمشبه به اربعة اقسام لانه اما تشبيه تعدد

وهو اي المفرد ان غير تقييد كتشبيه الخد بالورد او تقييد

كتقييم لبنا لا يحصل من كثيب على طائل هو كراقم على الماء

فالمشبه هو المساوي المقيد بان لا يحصل من كثيب على شيء

والمشبه به هو الراقم المقيد بكونه راقما على الماء لان وجه

واقسامه

البيت

هذا اذا لم يحصل من تعقل الشبه وان حصل منه فان لم يحصل من تعقل السبع
ولا عدم وان حصل فان تعقل المتكلم على الشيء ان يشير اليه فاذا فعل فيما لا يتقيد كان تعقل عدم
وتعقل الشبه بالكسب كتعقل الفارق المتعقل وكان النجم شبيه دجاها مشبها به في بيت ابن بقاع

الشبه هو الشبه بالكسر في الفعل وغيره وهو نوعان على اعتبار

هذين القيدين او يختلفان او يكون لهما ما تنتهيا والاخر غير

تقييد كقولك والشمس كالمرآة في كف الاشل فالمشبه اعني

المرآة مقيد بكونه في كف الاشل بخلاف المشبه اعني الشمس و

نقصه والاوضح عبارة السكاكي البلاغة في كان وجه الاوضح ان وجه الشبه
صفة في الشبه والمشبه والجهة وكلام السكاكي ظاهر
في ذلك بخلاف عبارة المصنف فانه يشكل ان احد الوصفين اقل ان غير
الحركة والثاني نحو هما عن غيرهما وكل من الاقل ان والنحو ليس وجه
الشبه بل الهيئة المنتزعة او المجردة كما نقل وقيل في دفعه الاوضح
ايضا ان المجعول وجه الشبه هو الهيئة وبنفس الهيئة تغاير غيرها
والهيئة نحو عن غيرها وعبارة المصنف بخلاف عبارة السكاكي البلاغة تأتي على ذلك
الهيئات نقصه والهيئة المقصودة في الشبه على وصف نحو جعل الهيئة
تفعل والنحاة ان نحو هيئة الحركة يدل
تارة بنفسه بان يقيد الحركة بكونه ماضيا كقام ان هيئة الحركة
تجرد عن غيرها وتجعل وحدها وجه الشبه وتارة
بان ان الهيئات صفة الحركة صحيح ان الهيئة التي هي صفة الحركة
بينت وجه الشبه وصارت هي وغيرها في القسم الاول والمصنف جعل
المقيد بالاوضاع الحركة فان اراد هيئة الحركة فاق كلام النحاة
وجه ان يجعل الهيئات في كلام المصنف هيئات الحركات وان لم
تكن وجه الشبه بنفسها بل هي مع غيرها في القسم الثاني فيفهم من
بقية كلام نقصه بتتبع ان السلام وليس مراد المحل نقل تأمل سليم

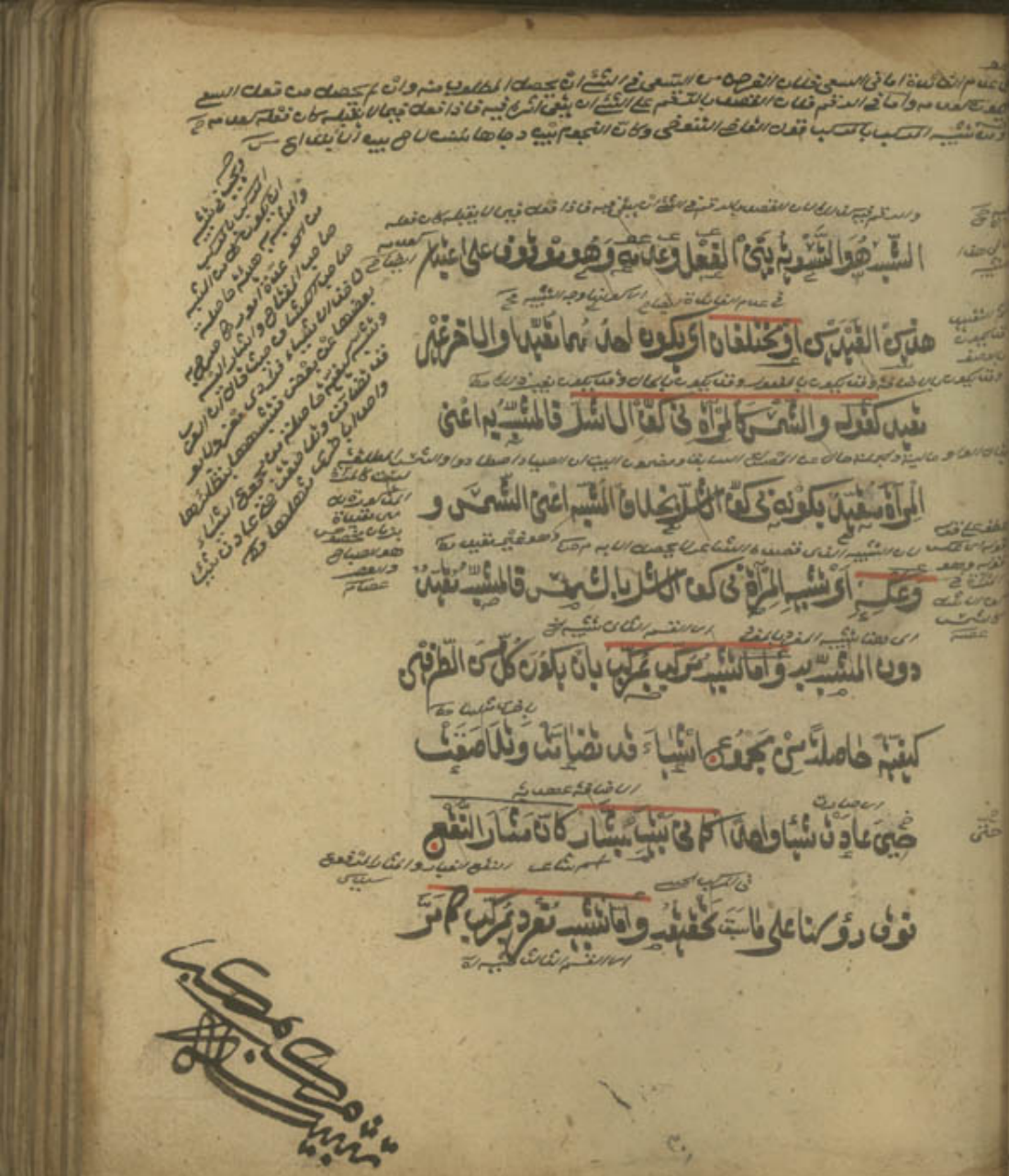

تشبيه مفروق

تعلق بها ويقصد تشبيهها الا انه ذكر اولا المشبهات ثم المشبه
بها على الترتيب او مفروق وهو ان يؤتى بالمشبه والمشبه به ثم آخر
وآخر كقوله النشر اى الطيب والرائحة مسك والوجوه دنانير
واطراف الاكف وروى اطراف البنان عنم وهو شجر احمر لين

تشبيه التسوية

وان تعدد طرفه الاول يعنى المشبه دون الثانى فتشبيه التسوية
كقوله صدغ الحبيب وحالى كلاهما كالليالى وان تعدد طرفه

تشبيه الجمع

الثانى يعنى المشبه به دون الاول فتشبيه الجمع كقوله بات نديما لى
حتى الصباح اغيد مجدول مكان الوشاح كانما يبسم عن لؤلؤ
الاغيد اى الناعم البدن عن اللؤلؤ منضد اى منظم او برد هو

حب الغمام او اقاح جمع اقحوان وهو ورد له نور تشبه
ثغره بثلثة اشياء وباعتبار وجهه عطفا على قوله باعتبار الطرفين
اما تمثيل وهو ما اى التشبيه الذى وجهه وصف منتزع من متعدد
اى امرين او امور كما مر من تشبيه الثريا وتشبيه مثار النقع مع اسيافها
وتشبيه الشمس بالمرآة فى كف الاشل وغير ذلك وقيده اى التمثيل
من متعدد السكاكى بكونه غير حقيقى حيث قال التشبيه متى كان وجهه
وصفا غير حقيقى وكان منتزعا من عدة امور خص باسم التمثيل كما فى
تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار فان وجه الشبه هو حرمان الانتفاع
بابلغ نافع مع الكد والتعب فى استصحابه فهو وصف مركب من

تشبيه تمثيل

من سعد ولبس بحيوان بل هو عائد الى النوع وامّا غيره
نبات وهو نخلاته اى نخلات الفحل يقوم ياكلون وجهه
شتّى عاما سعد وعند السكاكى ما كلوه شتّى عاما سعد
وكانوا وهما واعتبار بانّ يكون حقيقيا نسبة الى ما بالفعل
المذكور يسئل عند الجمهور لا عند السكاكى وانضاف بهم آخر
للشيب باعتبار وجهه وهو انه اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه
منه اى من المجمل ما هو ظاهر وجهه او من الغريب
المذكور ما هو ظاهر بنفسه كل واحد ممّا له مدخل فى ذلك الامر
زيد كالاسد وعنه خفى لا يدرك الا الخاصة كغريب بعضهم ذكر

ذكر الشيخ عبد القاهر انّ قول من وصف بنى المهلب بالجحاجح
وذكر جار الله العلامة انّ قول الامّ ترثى ابنها فاطمة بنت
الخرشب وذلك انها سئلت عن بنيها ايهم افضل فقالت
عمائل لا بل قالت لا يدرى فقالوا فما بالك بكلهم ان كنت اعلم بهم
افضلهم كالحلقة المفرغة لا يدرى اى طرفيها اوّل منها
يسبون فى السرو ويشبع نعيان بعضهم فاضلا وبعضهم افضل
شبه كما انها اى الحلقة المفرغة مناسبة الاجزاء فى الصورة يمنع
نعيان بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها مفرغة فعجز الجواب
كالدرّ وانيابه اى بنى المجمل نفى قوله دونه اذا يقول

وأيضا إما كذا أو إما كذا الاستعارة بالكناية هذا إن تشبيها في المجمل لما لم يذكر فيه وصف أحد
تشبيها إذ مطلق التشبيه أي ومن المجمل ما لم يذكر فيه وصف أحد
الطرفين يعني الوصف الذي يكون به إلحاق الشبه بالكذب
زيد الفاضل الكامل ونحو ما يذكر فيه وصف المشبه به وحده أي الوصف
المشعر بوجه الشبه كقولهم رأيت أسدا يرمي فرقد لا يدري أي طرفيه
هو وسيأتي ما يذكر فيه وصفاهما أي وصف المشبه والمشبه به كليهما كقوله
صد ثنى عنه أي أعرض بوجهه ولم يقبل مواهبه عني وعاودته ظني فلم
يخبه كالغيث إذا جشب وإقالا أي إذا لا ربيع يغار نعله كما روي
شبابه وروضه أي أوله وإصابه ريق المطر وزهره كل شيء أفضله

فيه لان معناه وجه الشبه في هذا الشبه لان الحلاوة وهي

تميل الطبع لانه الشيء لا بين العسل والطعام لان الحلاوة التي

هي من خواص المطعومات وانضافتهم لان الشبه للشبه باعتبار

وجهه وهو انه الغالب يتبذل وهو ما يتفاوت فيه المشبه الى

المشبه به ما غير ذلك فيه نظر لقصور وصبي في باديء الرأي اي في ظاهره

اذا جعلته من بدا الامر يبدو واي ظهر وان جعلته من بدا يبدو

من بدا الامر نعتاه في اول الرأي وظهور وصبي في بادي

الرأي بكونه لامرئ اما لكونه امرا جملها التفصيل فيه فاه

الجلد كما يضاف الى التفصيل الذي لا ذرية له اذ ربما الا

نساء

الاب ساحة انه قوي وجه او جهة اسهل واقدم منه

وهو الجنس الاعلى

ادرك ساحة انه جنس نام حساس متحرك بالارادة ناطق

او لكل وجه الشبه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به

في الذات اما عند حضور المشبه والمشبه به اذ لا يخفى اتحاد الشيء

مع ما يناسبه اسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه كشبيه الجزء

الصغرة بالكبرة في المقدار والشكل فانه قد اعتبر في وجه الشبه

تفصيلا ما اعني لمقدار والشكل لا اما الكلي فانه لا يحضر

عند حضور الجزئية او مطلقا عطف على قوله عند حضور المشبه

او مغلبة حضور المشبه به في الذهن مطلقا بكل لنكرة اي المشبه

التفضيل

والثاني

وقوله ثم ان كان من لعبه بغفا ابصرته والشبه مكفي عنه
نصر وان كان من لعبه بغفا فابله وعارضه فهو فعل لبيبي
عن الشبه اي لم تقابله في الحسن والبهاء الا بوجه ليس فيه ما يشينه
وقوله عن مائم مثل النجوم نوافيا اي لوامعا لو لم يكن للثاقبان
اقول فشبه الغرم بالنجوم حينئذ الا ان اشراكه عدم الافول
اخرجه الى الغرابة وبتسمى هذا الشبه المشروط
لانهما المشبه او المشبه به او كلتاهما بشرط وجودي او عدمي
ليدل عليه صريح اللفظ او كناية الكلام وباعتبار اي والشبه
باعتبار اداته اما ان تكون وهو ما فقد اداته مثل قوله تعالى

وقوله ثم ان كان من لعبه بغفا ابصرته والشبه مكفي عنه
نصر وان كان من لعبه بغفا فابله وعارضه فهو فعل لبيبي
عن الشبه اي لم تقابله في الحسن والبهاء الا بوجه ليس فيه ما يشينه
وقوله عن مائم مثل النجوم نوافيا اي لوامعا لو لم يكن للثاقبان
اقول فشبه الغرم بالنجوم حينئذ الا ان اشراكه عدم الافول
اخرجه الى الغرابة وبتسمى هذا الشبه المشروط
لانهما المشبه او المشبه به او كلتاهما بشرط وجودي او عدمي
ليدل عليه صريح اللفظ او كناية الكلام وباعتبار اي والشبه
باعتبار اداته اما ان تكون وهو ما فقد اداته مثل قوله تعالى

وري عن مر السحاب اي مثل مر السحاب وقوله اي وهي المر
المذكور ما اضيف المشبه به اى المشبه بعد حذف الاداة كقوله
والريح تعبث بالغصون اي تميلها الى الاطراف وكجواب
وقد جرى ذهب الاصيل هو الوقت بعد العصر الى المغرب
بعدي من الاوفاق الطيبة كالسعي وبعضها بالقهر كقوله
ورب نهار للفراق امرت وويحي كلما لوحت بها منا ثياب فتى
فتذهب الاصيل صفرته وشعاع الشمس فيه على لجج الماء
اي على ماء كالجين اى الفضة في الصفاء والبياض فحذف المشبه
وذكر وهي التي لم يذكر بها لجين الكلام وكم يعرف

فتفهم وما اضيف المشبه به الى المشبه اضافة بيانية فقيه مبالغة وجعيت حذف الاداة المفيد
للاتحاد في الصفة والاضافة البيانية المفيدة للاتحاد في المفهوم ج يس
قوله ثغب الماء سعوب اذا جاء بالاضافة من الصفاء والاشكال في تفسيح حرف الاضافة
كما عرفت في قوله ثغب الماء وتخصيصها كما قيد واحي مثل غلام زيد اي المعنى غلام لزيد لا انه

وذهب الاصيل صفرة الشمس في ذلك الوقت بعض الاصيل او شمس الاصيل كذهب فحذف المشبه به واضيف المشبه الى المشبه به فقيه مبالغة وجعيت حذف الاداة المفيد للاتحاد في الصفة والاضافة البيانية المفيدة للاتحاد في المفهوم ج يس

متعلق بقوله الباء لغة فاعتنى حض بالتالى فقوله للباء لغة عند ذكر جميع

الاركان فالمعنى على حذف وجميع واو لغة فقط اى بد وحذف المشبه

نحو زيد كالاسد او يحذف حذف المشبه نحو كالاسد فى مقام الافتخار عند زيد

ثم الاعلى بعد هذه المراتب حذف احد هما اى وجه او اداة كذلك

اى فقط او مع حذف المشبه نحو زيد كالاسد ونحو كالاسد عند الرامى

عند زيد وكذا نحو زيد كالذى فى الشجاعة وكذا كالذى فى الشجاعة خير عند زيد

ولا فرق لغير هما وهما الاثنان الباقيان اغنى ذكر الاداة والوجه جميعا

اما مع ذكر المشبه او به ونحو زيد كالاسد فى الشجاعة وكذا كالاسد

فى الشجاعة خير عند زيد وبيان ذلك ان القوة اما بعود منه وجه الشبه

فان اذا اضيف وجه الشبه يكون الشبه
اى شبه زيد للاسد من جميع وجوهه
الجامع الشجاعة ظاهرا ان المعنى
فان الخذف وقع كالذى كورة

فان اداة اما ان كون او كذا وفى بصيرتها نية واغنى مراتب المشبه الباقية

اذا كان اضلا والمراتب وتعدد ويبنى باعتبار ذكر اركانه اى اركان المشبه بالفعل فقط

كلها او بعضها اى يقصد الاركان فقوله باعتبار متعلق بالاقتضاء

الدال عليه كقولك الكلام لما اغنى المراتب اما كون باعتبار عدد فى مراتب

مختلفة واما كذلك بان لا اضلا والمراتب فقد يكون باضلا والمشبه

كزيد كالاسد وزيد كالذئب فى الشجاعة وقد يكون باضلا والاداة

نحو زيد كالاسد وكان زيد الاسد وقد يكون باعتبار ذكر الاركان

كلها او بعضها بانه اذا ذكر بجميع فهو اذن المراتب واذا حذف الوجه

والاداة فاعلاها والاخير كذا وقد تؤدى بعضهم اذا قوله باعتبار

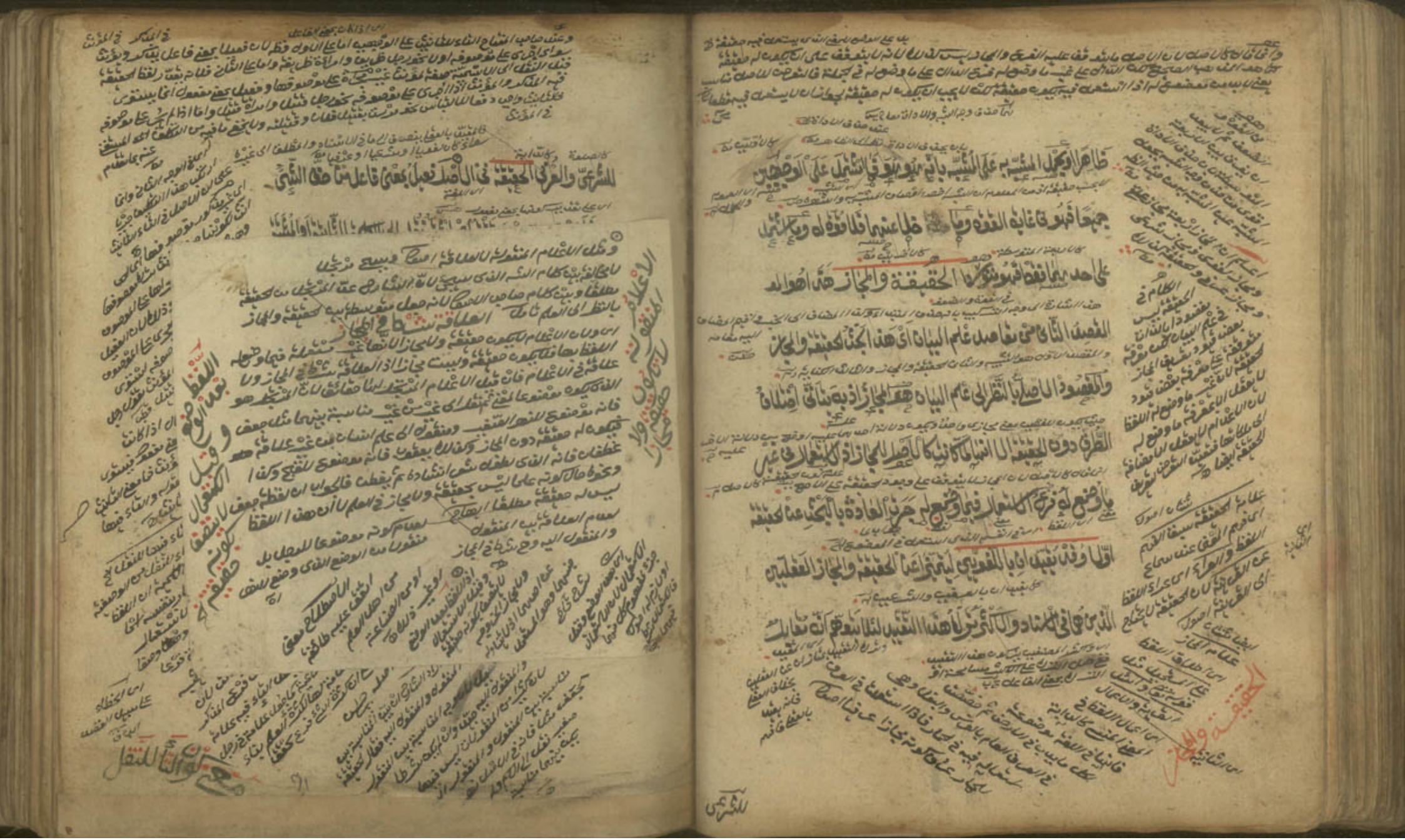

للشريف

الحقيقة والمجاز

قدم أهل العينين بالتعيين لغارض الالتباس الا ترى انك اذا قلت

مثلا عيني مرة للدلالة على الطرف بنفسه ومرة اخرى للدلالة

على الجنس بنفسه يكون مشتركا بالتعيين وفي كثير من الشروح

بدل قولهم دون المعنى الاول دون الكناية وهو سهو لانه ان

اريد ان الكناية بالنسبة الى معناها الاصلي موضوعة فكذا المجاز

ضرورة ان الكلام في قولنا رايت اسدا يرمي موضوع للحيوان

المفترس وان لم يستعمل فيه وان اريد انها موضوعة بالنسبة الى معنى

الكناية اعني لازم المعنى الاصلي فقادة ظاهر لا يدل

عليه بنفسه بل بواسطة القرينة لا يقال معنى قولهم بنفسه اي من

غير قرينة فالمعنى عند اطلاق اللفظ الذي هو ظاهر فيه

ان اريد بالمعنى الاصلي معناها الاصلي فمسلم

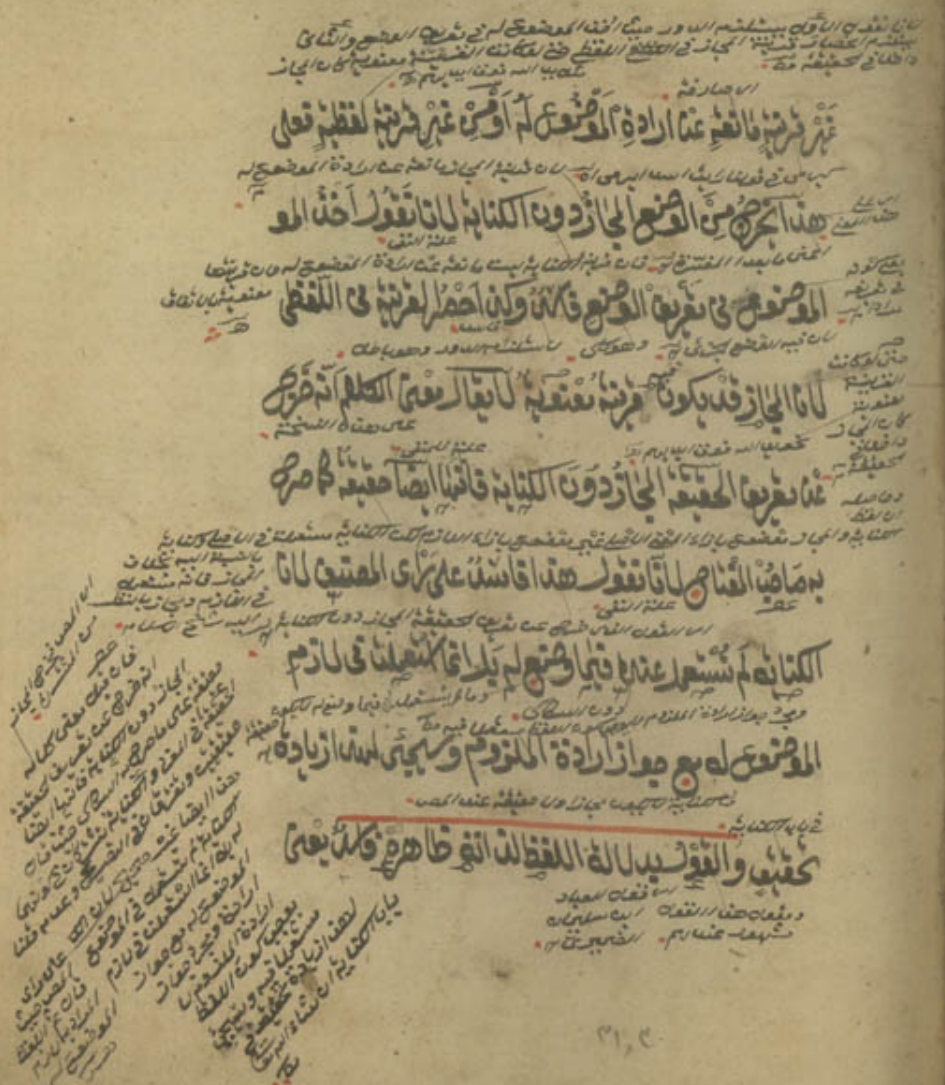

ذهب بعضهم الى ان دلالة الالفاظ على معانيها الخ الى

الوضع بازاء اللفظ والمعنى مركب طبيعي تقتضي دلالة كل لفظ

على معناه لذاته فذهبا المصنف وجميع المحققين الى ان هذا

القول وكذا ما دام محققا على ما يفهم منه ظاهرا لما دل للزوم

اللفظ على المعنى لكنا نرى ذلك لذاته لكن لا لذاته على اللفظ لوجب ان لا

يختلف اللغات باختلاف الامم وان يفهم كل واحد معنى كل لفظ

لعدم انفكاك الملزوم عن اللازم وكل منتفيان بوضع اللغة

بواسطة القرينة بجعل يدل على المعنى المجازي دونه الحقيقي الا

ما بالذات للبشر وبالقهر والقسر تعلم من معنى الى معنى آخر بمثابة

وغير ذلك وتلك الخواص تقتضي ان يكون العالم بها اذا اخذ في تركيب شيء مركب لم يقع التناسب

لا يفهم منه عند الاطلاق الا المعنى الثاني وتناوله اي الغول

بدل لانه اللفظ لذاته السكاكي اي صرفه عن ظاهره وقال انه تنبيه

على ما عليه اكثر المشائخ والبقربوني من ان اللام في الفاعل انما

في اصل بنيانه تخيلوا كالجهر والمد والشدة والهمزة والتاء

ينبغي ان يقضي الى ان يكون العالم بها اذا اخذ في تركيب شيء مركب لم يقع التناسب

منا على البيان والفهم بالقاف الذي هو شديد الكسر الشيء حتى

يبدي وان لهيئات تركيب الحروف ايضا خواصا كالفعلان والفعلى

بالتحريك كما انه حركة كالنشر وان والحيدى وكذا ياب فعل بالضم

مثل شرف وكرم للمنافعال الطبيعية اللازم والمجازي الفاصل

اصطلاح التخاطب وهو الشرع على وجه يصح معه تعليق بالشعلة

مع قرينة عدم ارادته اى ارادة الموضوع له فالبد للمجاز من

العلاقة ليتحقق الاستعمال على وجه يصح وافاقيد يكون على

وجه يصح وشرط العلاقة ليخرج الغلط من قرينة المجاز كقولها

خذ هذا الفرس واشار الى كتاب او اراد هذا الكلام ليس

على وجه يصح وافاقيد بقولها مع قرينة عدم ارادته ليخرج

الكناية لان ما استعمل فى غير ما وضع له مع جواز ارادة ما وضع

له وكل منهما اى كون كل من الحقيقة والمجاز لغويا وشرعيا وعرفيا خاصا

وهو ما ينقل تاويله كالنحوى والفرقى وغير ذلك او عرفيا عاما

كالدابة للمسبع المخصوص والرجل الشجاع فانه صار لغة فى

التبع مجاز لغوى فى الشجاع وصلوة للعبادة المخصوصة

والدعاء فانها حقيقة شرعية فى العبادة مجاز شرعى فى الدعاء

ونقل اللفظ المخصوص اعنى المراد به شىء معين فى نقل متواتر يا ورد

المشبه مستعار لما به بمنزلة اللباس الذي يعم من لابسه

فالبس غيره والمرسل وهو ما كانت العلاقة غير المشابهة كاليد

الموضوعة للجارحة المخصوصة اذا استعملت في النعمة لكونها

منزلة العلة الفاعلية للنعمة لان النعمة تصدر منها وتصل

الى المقصود وكاليد في القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان القدرة

باليد وبما يكون من الافعال الدالة على القدرة

من البطش والضرب والقطع والخلق وغيرها للمشابهة والتأدية

الذي هو في الاصل اسم للبعير الذي يحمل الزاد اذا استعمل

في المزاد اي المزود الذي يجعل فيه الزاد اي الطعام المتخذ

وان استعمل في الكلام فقد طلب الاسم الجامد وقصد

تشبيه على ان الذي قصد

انه قد وجد على البعير

وان قيل ما الفرق بين الاستعارة في هذا وبين الاسناد المجازي في قولك انبت الربيع وفي الثاني اسم لفعل الله تعالى

وجعل الانبات للربيع الذي هو زمان لفعل الله تعالى استعارة مصرحة

ان قصد في الاستعارة تشبيه الشيء بالشيء فيه بصورة ما هو في المشبه به من غير ان يكون ذكر المشبه به في صورة المشبه فان ذكر فيه فقد صرح بالمشبه وشبهه به بصورة المشبه به

الرابعة الثلثة والحمد لله فانها حقيقة عرفية خاصة اي كونها في اللفظ

مجاز كونها في الحدث ودلالته لذوي الاربع والانسان فانه و

حقيقة عرفية عامة في الاول ومجاز عرفي عام في الثاني والمجاز مرسل

اما كان العلاقة الفعلية غير المشابهة يسمى المجاز والمعنى الحقيقي

والا فالاستعارة تفعل هذا كما متعارفة هي اللفظ المستعمل فيما شبه

بمعناه الاصلي لعلاقة المشابهة كالاسد في قولنا رأيت اسدا يرمي

وكثيرا ما يطلق الكلام المتعارفة على فعل المتكلم اعني كونه اسم المشبه به

في المشبه فعلى هذا يكون بمعنى المصدر ويصح سلب الكلام عنها

اي المشبه به والمشبه مرتجل فيه وكذا قولنا للفظ اي لفظ

للستر والعلامة كونه البصر حاصلا لهما وهي بمنزلة العلة

المادية وما اشار بالمثال الى بعض انواع العلامة احد

في التعريف بالبعض الآخر من انواع العلامات فقال ومنه

اي من المرسل تشبيه الشيء بكم جزئي وفي هذه العبارة نوع

من المسامحة والمعنى ان في هذا التشبيه مجازا مرسلا وهو

اللفظ الموضوع لجزء الشيء عند اطلاقه على نفس ذلك الشيء

كالعين وهي الجارحة المخصوصة في الربيئة وهي الشخص المرتقب

والمعنى جزء منه ويجب ان يكون الجزء الذي يطلق على الكل

مما يكون له من بين الاجزاء مزيد اختصاص بالمعنى الذي

تضد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد او الاصبع على الربيئة

وعكسه اي ومنه عكس المذكور يعني تشبيه جزء الشيء بكم الكل

كالاصابع المستعملة في الانامل التي هي اجزاء من الاصابع

في قوله تعالى يجعلون اصابعهم في آذانهم وبنانه اي ومنه

تشبيه الشيء بكم سببه كذكر الغيث اي النبات الذي سببه

الغيث او تشبيه الشيء بكم مسببه كقطر السماء نباتا اي غيثا

بكون النبات مسببا عنه واورد في الاضاص في امثله شبه السبب

بكم المسبب نحو اكلت الدم اي الدية المسببة عنه الدم

وهو كثير بل هو من تشبيه المسبب بكم السبب او كان عليه اي

وامّا اطلاق الاسم على الجزء فليس

لان يكون الجزء فيه بصفة الاشتراك

أي شبهته الشيء بالشيء الذي كانا عليه في الزمان الماضي

لكنه ليس عليه الآن نحو قوله تعالى وآتوا اليتامى أموالهم

أي الذين كانوا يتامى قبل ذلك إذ لا يقال لهم بعد البلوغ أو تشبيه

الشيء بالشيء ما يؤول له كالماء الذي هو في الزمان المستقبل نحو إني

أراني أعصر خمرا أي عنبا يؤول إلى الخمر أو تشبيه الشيء بالشيء بحاله

نحو فليدع ناديه أي الحال فيه والنادي المجلس أو تشبيه

الشيء بالشيء حاله أي بالحال في ذلك الشيء نحو واذكر

أيضا ووجوههم نفي رضا الله أي نفي يعتد التي يحل فيها الرضا

أو تشبيه الشيء بالشيء الذي نحو وجعل لسان صدق في الآخرين

أي ذكرا

أي ذكرا هنا واللسان أنسب لآلة الذكر وهكذا في الآخرين

نفع خفاء مرمى به في الكتاب فإن قبل فقد ذكرتي تقييده

هذا ألف أن مبني المجاز على الملازمة الملزوم إلى اللازم

وبعض أنواع العلاقة بل أكثرها لا يفيد اللزوم فكيف

ذلك قلنا ليس بغير اللزوم ههنا استلزام الانتقال في

الذهن أو الخارج بل إنما يشتمل بسببه الذهن

من أحدهما إلى الآخر في الجملة وفي بعض الأحيان وههنا

تكفي في كل أمر بينهما علاقة وارتباط والله أعلم بالعلاقة

وهي مجاز تكون علاقته مشابهة أي قصد أن الإطلاق

بسبب انه يشبه فاذا اطلق المشفر على شفة الانسان فان قصد تشبيهها
بمشفر الابل في الغلظ فهو استعارة وان اريد انه من اطلاق المقيد
على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى التشبيه
فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد قد يكون
مرسلا والاستعارة قد تقيد بالتحقيقية لتتميز عن التخييلية و
المكنى عنها لتحقق معناها اي ما عني بها واستعملت هي فيه حسا
او عقلا بان يكون اللفظ قد نقل الى امر معلوم يمكن ان ينص
عليه ويشار اليه اشارة حسية او عقلية فالحسي كقوله لدى
اسد شاكي السلاح اي تام السلاح مقذف اي رجل شجاع

اي قذف به كثيرا الى الوقائع وقيل قذف باللحم ورمى به
فصار له جسامة ونبالة فالاسد هاهنا مستعار للرجل
الشجاع وهو امر متحقق حسا وقوله اي والعقلي كقوله تعالى
اهدنا الصراط المستقيم اي الدين الحق وهو ملة الاسلام
وهذا امر متحقق عقلا قال المصنف في الايضاح والاستعارة
بتضمنها تشبيه معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما عني باللفظ
واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا يخرج من تفسير الاستعارة نحو زيد
اسد ورأيت زيدا اسدا ومررت بزيد اسدا مما يكون اللفظ فيه
مستعملا فيما وضع له وان تضمن تشبيه شيء به وذلك لانه اذا

اى قذف

إذا كان معناه غير المعنى الذي وضع له لم يصح تشبيه معناه

بالمعنى الموضوع له كما لم يصح تشبيه شيء بشيء يقف على أنه ما في

فقلنا ما نقصده عبد عن المجاز بقرينة تسمية المجاز إلى الطريق

وغيرها وكلامنا في المسألة الذي ذكرنا ليس بمجاز لكونه مستعملا

فيما وضع له وفهم بحسب ما قالوا لما تسلم أنه مستعمل فيما وضع له

بل في نفس الشجاع فيكون مجازا واستعارة فما في زيد أسد

يرمي بقرينة حمله على زيد وإلا لم يفهم على أنه هذا على

حذف أداة التشبيه وإن المتعدد بزيد كالأسد والمتحد للفهم

على ذلك بأنه قد أوقع الأسد على زيد وتعلم أنه لا إنسان

هذا أحسن

لا يكون أسدا نوعيا الظهر إلى التشبيه بحذف أداته فصدا

إلى المبالغة فأكد لأن المصير إلى ذلك إنما يجيء إذا كان ما يدل

مستعملا في معناه الحقيقي وإما إذا كان مجازا عن المرجل الشجاع

فحمله على زيد صحيح ويدل على ما ذكرنا أن التشبيه في مثل

هذا المقام كثيرا ما يتعلق به المجاز والجرو كقولهم أسد علي

وفي الحروب نعامة أي يجري صائل علي وكقولهم والبطر

أثر به عليه أي ناكية وقد أنبوه فهذا ذلك الذي شرحناه وعلم

أنهم قد اختلفوا في أن الاستعارة مجاز لغوي أو عقلي فالجمهور

على أنها مجاز لغوي بمعنى أنها لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة

لان يجيء تفعل الكلام لكان ما استعيرة ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة في اطلاق

الكلام المجرد عاريا عن معناه وقد مضى ان يقال لمن قال رأيت اسدا

واراد زيدا انه جعله اسدا ام لا يقال لمن سمى ولدا اسدا انه

جعله اسدا اذ لا يقال جعله امرا الا وقد اثبت فيه معنى الامر

فاذا كان تفعل الشيء به الى الشيء تبعا لمعقول معناه اليه معنى انيم

اثبت له معنى الكلام الحقيقي ادعاء ثم اطلق عليه اسم الكلام كان

الكلام مستعملا فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى

ان العقل جعل الجهل الذي هو من جنس الكلام وجعله الي في

في الدافع واقعا مجاز عقلي ولهذا اي ولاجل ان الشيم

الشبه على الشيء انما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس

الشيء مع التعجب في قوله فانت تظللني اي تقيم الظل

على من الشمس تقيس اغير على من تقي فانت تظللني

ومن عجيب شيمه اي غلام كالشمس في الحسن و

البهاء تظللني من الشمس فلو لم انه ادعى له لها

الغلام معنى الشمس الحقيقي وجعله شمسا على الحقيقة

لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب في ان يظلل الانسان

حسنه الوجه انسانا آخر والشمس عنه اي ولهذا صح التشبيه

وجعل الله التقى خصاص يصف لونه ثنا نام فيه وينثنه راسه ويسمى العظام ويقطع ثيابه

عن التعجب فى قوله لا تعجبوا من بلاغة الله هى شعار ليس

تحته الثوب وتحت الدرع ايضا فان زيدا زراه على القميص

تقول زرر قميصه عليه ازره اذا شد ذلك ازراه

عليه فلو لا انه جعله ثمرا حقيقيا لما كان للنهى عن التعجب

معنى لانا لا نكتفى ان نشير الى البيت الذى بين ملابس القمر

الحقيقى لا بملابس انسان كالقمر فى الحسن لا يقال القمر

فى البيت ليس بكذا فلا بد ان يشير الى مذكور وهو الضمير

فى غلالة وازراره لانا نقول لا نسلم ان الذكير على هذا

الوجه بناء على الاستعارة كما فى قولنا سيف مرتجل فى يد رجل فان

تعريف

تعريف الكلمة صادق على المجاز وعلى هذا الدليل بان

الادعاء اى ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به لا يتحقق

كونها اى الكلمة مستعملة فيما وضعت له للعلم الضرورى

بان المراد انى فى قولنا رايت اسدا يرمى مستعمل فى الشجاع

الرجل الشجاع لغير ما وضع له والموضوع له هو السبع

المخصوص وتحقيقه ذلك ان ادعاء دخول المشبه فى جنس

المشبه به مبنى على جعل افراد احدهما بطريق التاويل فى

احدهما المتعارف وهو الذى له غاية الجراة وغاية القوة

فى شان تلك الجثة المخصوصة والثانى غير المتعارف وهو الذى

له تلك الجزاة الكلة لانى تلك الجثة والهيكل المخصوص ولقط

الدال انما يوضع لمعنى فاستعماله فى غيره المتعارف

مستعار فى غيره وضع لم والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف

ليتعين المعنى الغير المتعارف وبهذا ظهر ما يقال ان الا

الاصبر على دعوى الكلب له للرجل الشجاع بناء فى نصب

القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص وهذا التعجب

والنهى عنه هو فى البيان المذكور من قبيل بناء على تناسى التشبيه

نضاء لحق المبالغة ودلالة على المشبه بجنس ما يجرى عنه المشبه به

اصلا حتى ان كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهى عن التعجب

بترتب على المشبه بقصد ان يجعل الكلب ولا تقارف الكلب بوجهها بالبناء

على التأويل فى دعوى دخول المشبه فى جنس المشبه به بان

يجعل افراد المشبه به قسمين متعارف وغير متعارف ثم

والتأويل فى الكلب ونحوه اى ونصب القرينة على ارادة خلاف

الظاهر فى الاستعارة لما عرفت انه لا بد للمجاز من قرينة مانعة

عن ارادة المعنى المتعارف له بخلاف الكلب فانه قابل لان ينصب

فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر بل يتبادر المجهود فى ترويج

ظاهره والتأويل فى المتعارف عليها كما يليق من انها تقتضى ذلك

اذ قال المشبه فى جنس المشبه به يجعل افراده قسمين متعارف وغير

ولا تكون الاستعارة على

متعارفين والمكان ذلك لان العالم لما فانه الجنسية لانه يقتضي
التشخص ومنع الاشتراك والجنسية يقتضي العموم وتناول
الافراد الماضية اي العالم تقدم وصفته بوصف الشمار
بوصف كان الوصف كما تقدم المقتضي الاتصاف بالجود وما يرد
بالبخل وبخبان بالفصاحة وبالفعل بالفصاحة من يكون
ان يشبه شخص حاتم في الجود وتناول في حاتم فيجعل
كانه موضوع للجواد سواء كان ذلك الرجل المعهود او غيره
كما مر في الكلام فيتناول التناول بل يتناول حاتم الفرد المتعارف
المعهود والفرد الغير المتعارف ويكون اطلاقه على المعهود

اعني حاتما الطائي حقيقة وعلى غيره ممن يتصف بالجود
استعارة كقولنا رايت اليوم حاتما وقرينتها بعني ان الاستعارة
لكونها مجازا لا بد لها من قرينة مانعة عن ارادة المعنى
الموضوع له وقرينتها اما امر واحد كقولك رايت اليوم
برمي او اكثر اي امرا واحدا او امورا يكون كل واحد منها
قرينة كقولك وان نعافوا اي تكرهوا العدل والايمان
فانا في ايماننا نبي اتا اي نبعد فانا مع كشعل النيران نتعلق
قوله نعافوا يكون واحدا من العدل والايمان قرينة على ان
المراد بالنبي ان السيوف لدلالة النبي على ان جوابها من الشراة

اعني

بها كما سلف الا نامل المدوح ذكرنا هنا له

صاغه وبان انبانا نفصل بينهم ثم قال على اروس الاقران

ثم قال رحمه الله تذكر العدد الذى هو عدد الا

نامل فظهر من جميع ذلك انه اراد بالسحاب الانامل وهى

اى المستعار له باعتبار الطرفين اى المستعار منه والمستعار له

فما انا لما اجتماعهما اى اجتماع الطرفين فى شئ اما

ممكن نخواحيناها فى قوله على اروس كانا منيا فاحيناها اى

ضالة فسد بناها لمستعار الاحياء من معناه الحقيقى وهو

جعل الشئ حيا للمتكلم انه التى هى الدلالة على طريق يوصل

صاغه وصاغه روى بالجيم على اضمار ربه وبالسحاب على ارادة السحاب نفسه من نفسه وجبل فلان شقيق كذا

فلان وصاغه وبان من بان اى الشئ بان اذا ظهر فصل شتيم فافهم

والمعنى بارز فيه الانامل بجمع السحاب بقدرته الله فى كل انامل صيغة جميع الشقة والسحاب بيشعاب سائل منه

ان الاجابة والايجاب بالسيف فى انابانيان ابو تمام

وبشقيه اى شقى محاربته والسيف المهند فى الرجيف فى الرجيف

عطف على انا اى فما بعد

ثم ان بعد وتلى اوى الى الاطاعة بالسيف او بعان

كان يكون السيف قد بين ما بعد فما بينهما بالنظر الى ذات المعنى او قصد ما جمعا بين

الجمع

ثم انه مرتبطة بعضها ببعض بكون بجميع قرينة لكل

بيان لجمع السحاب المرتبط بعضها ببعض بكون جميعها قرينة واحدة لكل واحد من

باعتبار

واحد وبين اظهر زيادة قول من زعم ان قوله او اكثر

شرح

شامل لقوله او نعمان فانا يوضح جعله نعمانا له وبيا

بيان لجميع ذلك

كقوله وصاغه من نفسه اى تفصل بين الانامل وبين بنانى

بينهما اى بنانى وانامله اى المدوح او انامل صاحبه ينتظر

اى انتظاب والباء للتعدية والمعنى رب

نار من حل كيفه بقلبها على اروس الاقران ضمن

جعل

سحابة اى اتاه له نخل التى هى فى الجود وعموم العد

يعنى كان سحابى فى الجود وعموم العطاء بالنظر الى الانامل المدوح

العطايا سحابة اى يصيبها على الكفاية فى الحرب فيهلكهم

نعت

صاغه

سلوم

وهو صفة السحاب

وهو جمع صفة على فعل

شبيه فاعل المعنى

والنعمان

والايمان للجمع

ابو يعفور بالبيان

لانه التشبيه بالنار

نخص من تعم

نعمان اسم ونعمان

نعمان اسم ونعمان

والنعمان

نعمان اسم ونعمان

والسحاب والسحاب

نعمان ونعمان

والف بنته فى هذا المثال من

عنه نعمان هى بنت الصاغه وكونها

من نعمان بيغه وفلان سحابى

اياها على اروس اقرانه و

صاغه الله الغانية الملثمة

من نعمان الغانى بنيغه بشحمة

فى سفارة السحاب بالانامل

شرح مفتاح

الى المطلوب والاجتماع والسبب انه قما يمكن اجتماعهما في شئ

واحد وهذا اقوى من قول الشفا ان الحيعة والسبب انه

مما يمكن اجتماعهما في شئ لان الاستعارة هو الاحياء لا

الحيعة واما قال نحو احييتها لان الطرفين في الاستعارة السبب

للضار مما لا يمكن اجتماعهما اذ السبب لا يوصف بالضار

ولئن سلم الاستعارة التي يمكن اجتماع طرفيها في شئ وقائد

لما بين الطرفين من الاتفاق واما ممتنع عطف على اما ممكن

كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه هو بالفتح

النفع اي لانتفاء النفع في ذلك الموجود كما في المعدوم و

ولا شك ان اجتماع الوجود والعدم في شئ ممتنع

وكذلك استعارة الموجود للمعدوم وقد كان يقال

آتاه بالجهلة التي تحيي ذكره ويذم في الناس اسمه ولئن سلم

الاستعارة التي لا يمكنه اجتماع طرفيها في شئ عنادية لما

بين الطرفين واشتمل اجتماعهما ومنها اي من العنادية

الاستعارة التهكمية والتمليحية وهما باستعمال الشئ في ضده اي

الاستعارة التي لا تستعمل في ضد معناها الحقيقي او نقيضه لما امر

اي ليشتمل التضاد او التناقض متى لم تناسب بوجه

تملح او تهكم على ما يليق بحقيقي في باب التشبيه نحو فبشرهم بعذاب

كلما كبي هنيعة طار اليها او رجل في شعفة في غنيمة

بعيد امه حتى يأتي المقت فاله جار الله السيعة الصيحة

التي يفزع منها واصلها ان هائجا يهيج اذا جاء و

الشعفة رأس الجبل والقتي خير الناس رجل اخذ بعنان

فرسه وكمنعة للجهاد في سبيل الله مقا او رجل اعتزل

عن الناس وكان في رؤوس بعض الجبال في غنيم له

فليبر بها ويكفي بها في امور معاشه ويعبد الله

تعالى يأتي المقت استعمل الطبراني للعدو والجامع

داخل في مفهوم كل منهما فالجامع بين العدو والطبراني

والبشارة الخ استئناف فائدته بيان ان البشارة في البشارة التي الخ البشارة اسم

سيأتي تفصيله ان البشارة في البشرة والبشرة ظاهر الجلد والبشارة في الاعضاء البشارة

البشرة قشرته بشرة الجلد بشرة ويشره بشرا وبشارا والبشر بشرة والبشارة

بشارة البشرة بالضم بشرا وبشرا والبشارة بالخير والبشارة بالشر فاذا اردت مقيدة به شرة

والبشارة بالخير والضم وقيل البشرة بالخير فاذا اردت مقيدة به شرة قلت

بشارة بالضم والبشارة بالخير

الاولى البشير والبشارة

اليم اي الذي رأيتم ينبغي ذا البشارة التي هي الخبر يها

وهو البشارة والبشارة بالضم

نظير سرور في الخبر له للبلاة ذا الذي هو ضده باء خال

الثاني ارى جنس البشارة على سبيل التهكم والكبرياء

وكقولك رأيتك اسدا وانت تريد جبانا على سبيل التمليح

والمزاح والظرافة ولا يخفى انسنا جمع التشر والانثى اريم جمع

واحلاه وكذا الشجاعة والجبن والكلمة باعتبار الجامع

اي ناقصل كمشترك الطرفين فيه فتمان الاثنة اي الجامع اما

داخل في مفهوم الطرفين المستعمل فيه والمستعمل كخو

تقوله عليه السلام خير الناس رجل ممسك بعنان فرسه

وهو شعفة وشعفة وشعفان

كلما كبي هنيعة طار اليها او رجل في شعفة في غنيمة

بعيد امه حتى يأتي المقت فاله جار الله السيعة الصيحة

التي يفزع منها واصلها ان هائجا يهيج اذا جاء و

الشعفة رأس الجبل والقتي خير الناس رجل اخذ بعنان

فرسه وكمنعة للجهاد في سبيل الله مقا او رجل اعتزل

عن الناس وكان في رؤوس بعض الجبال في غنيم له

فليبر بها ويكفي بها في امور معاشه ويعبد الله

تعالى يأتي المقت استعمل الطبراني للعدو والجامع

داخل في مفهوم كل منهما فالجامع بين العدو والطبراني

وهو قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيها اى في العدو

والطيران انما انه في الطير لانه اقوى منه في العدو و

الظاهر ان الطيران هو قطع المسافة بالجناح والسرعة

لازمة لهم في الاكثر لا داخلة في مفهومهم فالاولى ان

يمثل بكاستعارة القطع الموضوع لازالة الاتصال بين

الاجسام الملتزقة بقصمها ببعض لتفريق الجماعة وابعاد

بعضها عن بعض في قوله تعالى وقطعناهم في الارض

امما والجامع ازالة الاجتماع الملتزق في مفهومها

وهي في القطع شدة والفرق بين هذا وبين اطلاق المرسن

على الانف مع ان كلا من المرسن والمقطع خصوص وصف

لكن المرسن لما جعل في كلام العرب اسما للانف

والمقطع لم يجعل اسما للسيف لتفريق الجماعة

لكن المرسن لما جعل في كلام العرب اسما للانف

والمقطع لم يجعل اسما للسيف لتفريق الجماعة

الفرق بين خصوص الوصف في المرسن والحاصل ان الشبه

هنا منظور بخلافه ثمة فان قلت قد تقرر في غير هذا

الفرق ان جزء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف فكيف

يكون جامعا والجامع يجب ان يكون في المستعار منه اقوى

تلك استيناف الا مثلة اغا هو في الماهية الحقيقية

والمفهوم لا يجب ان يكون ماهية حقيقية بل قد يكون

فاما فيه من ذكر المشاق الى آخره فصحيح لكن ذكر الشجاعة تابع لها

فان ذلك قد نص الشيخ في اسرار البلاغة على ان الاسد موصوف للشجاعة كما ان الرجل موصوف بالشجاعة وحدها ومعلوم ان المشعار هو الرجل الشجاع لا الرجل وصفه فالجامع ههنا ايضا داخل في الطرفين وعلى هذا قياس غيره فذكر اما كلام الشيخ فليس بجيد وشتان للقطع بان الاسد موصوف بالشجاعة وصفها والمشعار هو الموصوف بالشجاعة لا الشجاعة وصفها فالمشعار هو المركب منهما وفرق بين المفيد والمجموع على ان لو كان المشعار هو المجموع ايضا لم يجز ان الجامع الا اخل في مفهوم الطرفين بل في مفهوم المشعار غير داخل في مفهوم الاسد

امّا مركبانِ او مفردٌ بعضُهما قابلٌ للشدّة والضعفِ فيصحّ

كونُ الجامعِ داخلًا في مفهومِ الطرفينِ مع كونِهِ في احدِ

الطرفينِ اشدَّ واقوى الا ترى انّ السوادَ جزءٌ من مفهومِ

المسودِّ اعني المركبَ من السوادِ والجسمِ اقلُّ فيه بالضرورة

والضعفِ واما غيرُ داخلٍ عطفًا على اما داخلٌ كما مرّ من

امتناعِ الحملِ للرجلِ الشجاعِ والشجرِ للوجهِ المسهّلِ

ونحوذ لك الظهورُ انّ الشجاعةَ عارضةٌ للاسدِ لا داخلةٌ

في مفهومِهِ وكذا المسهّلُ للشجرِ وايضًا للطبيعةِ

تنبيهٌ آخرٌ باعتبارِ الجامعِ وهو انّهُ اما عامٌّ وهي للبيّنِ

الظهورِ الجامعِ بينهما كخفرانِ لحمةِ ابيرمي او خاصٌّ

وهي الغريبةُ التي لا تطلعُ اعليها الّا الخاصّةُ الذين

انوادِهنّا بها ان ترتفعوا عن طبقةِ العامّةِ والغرابةُ قد

تكونُ في نفسِ الشيءِ بانْ يكونَ شيءٌ ما فيهِ نوعُ غرابةٍ

كما في قولِهِ في وصفِ الفرسِ بانّهُ مؤدَّبٌ وانّهُ اذا انزلَ

عنهُ والقى عنانَهُ في قربوسِ سرجِهِ وقفَ مكانَهُ الى ان

يعودَ اليهِ واذا اضيفَ قربوسٌ اي مقدّمُ سرجِهِ يعنانه فرسه

على التشبيهِ المرسلِ المجملِ والجامعُ الهيئةُ الحاصلةُ

من تمكّنِ الفارسِ ومن قربوسِ سرجِهِ واللبّبةِ جمعَ بينهما

والهيئةُ الحاصلةُ من مساكةِ الرجلِ وطولِ اللبّبةِ جمعَ بينهما بالعنانِ

وهذه الهيئةُ غريبةٌ في نفسِها

الحديدةُ المعترضةُ في فمِ الفرسِ واراد بالزائرِ نفسَ شبّه

والجامع ستة اقسام لان المستعار منه والمستعار له اما
حسيان او عقليان او المستعار منه حسي والمستعار له
عقلي او بالعكس بصير اربعة والجامع في الثلثة الاخيرة
عقلي لان الغرض كالتيقن في الشبه لكنه في القسم الاول اما
حسي او عقلي او مختلف بصيرورتهما واليه هذا اشار بقوله
لان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع اما حسي كقوله
تعالى فاخرج لهم عجلا جسدا فان المستعار منه ولد البقرة
والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي القبط
التي سبكها السامري عند الغائه في تلك الحلى

على كشف الضوء عن مكان الليل والتراب أمر عقلي وبيان

ذلك أن الظلمة هي الماسل والنور طارد عليها

بسرعة بضوئه فإذا غربت الشمس تقدر الخ النهار من

الليل أي كشفها وأزيل لكما يكشف عن الشيء الذي لطارئ

عليه الستار له تجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء

النهار حتى لم ظهور الظلمة بعد نسخ إهابه عنه و

حتى صح قولهم تعالى فإذا هم مظلمون لأن الواقع عقيب

ذهاب الضوء عما كان الليل هو الماظلام وأما على

ما ذكره في المفتاح من أن المستعار له ظهور الستار من ظلمة

الليل

اللبل نفي ذلك لأن الواقع بعد إعاهو الإبطار

دون الاظلام وحاول بعضهم التوفيق بأن الكلام

بحذف كلام المفتاح على القلب أي ظهور ظلمة الليل

من النهار أو بأن المراد من الظهور التي أو بأن الظهور

بمعنى الزوال كما في قول الحماسي وذللا عار يا ابن ريطة

ظاهر وفي قول الجاذوب وتلك شكاة ظاهر عنك عارها

أي زائل وذكر العلامة في الشرح أبو الشيخ قد يكون

بمعنى الشرح مثل لحت الماهاب عن الشاة وقد يكون

بمعنى الخراج لحت الشاة عن الماهاب وذهب

دُخُولَ اللَّيْلِ وَلَوْ جَعَلْنَا السَّلْخَ بَعْدَ الشَّرْعِ وَقُلْنَا

تَرَكَ ضَوْءُ الشَّمْسِ عَنِ السَّعَادِ فَفَاجَأَهُ الظَّلَامُ

لَمْ يَسْتَقِمْ أَوْ لَمْ نَجِسْ كَمَا إِذَا فَلَنَا كَسَرَتِ الْكُوزَ فَفَاجَأَهُ

اللَّانْكِسَارُ وَإِمَّا يَخْتَلِفُ بِقُوَّتِهِ حِسًّا وَبِضَعْفِهِ عَقْلًا كَقَوْلِنَا

رَأَيْتُ شَيْئًا وَأَنْتَ تُرِيدُ إِنْسَانًا كَالشَّمْسِ فِي قَوْلِهِ

الطَّلْعَةِ وَهِيَ حِسِّيَّةٌ وَبِبَاهَةِ الشَّأْنِ وَهِيَ عَقْلِيَّةٌ وَالْ

عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ وَإِنْ كَانَا حِسِّيَّيْنِ أَيْ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الطَّرَفَانِ

حِسِّيَّيْنِ فَهُمَا أَيِ الطَّرَفَانِ إِمَّا عَقْلِيَّانِ نَحْوُ رَجُلٍ بَعِيدُ الْغَوْرِ

مَرْكُوزٌ فَإِنَّ الْمُسْتَعَارَ مِنْهُ الرُّقَادُ أَيِ النَّوْمُ عَلَى أَنْ يَكُونَ

دُخُولَ اللَّيْلِ بِلَا مُهْلَةٍ وَعَلَى هَذَا أَحَسَّ إِذَا

الْمُفَاجَأَةُ كَمَا يُقَالُ أَخْرَجَ النَّهَارُ اللَّيْلَ فَفَاجَأَهُ

صَاحِبُ الْمِفْتَاحِ إِلَى الثَّانِي وَصَحَّ قَوْلُهُ تَعَالَى فَإِذَا هُمْ

مُظْلِمُونَ بِالْفَاءِ لِأَنَّ التَّرَاخِيَ وَعَدَمَهُ مِمَّا يَخْتَلِفَانِ

بِاخْتِلَافِ الْمَأْمُورِ وَالْعَادَةِ لِأَنَّ وَقْتَ مَجِيءِ النَّهَارِ قَدْ

يَكُونُ بِإِخْرَاجِ النَّهَارِ اللَّيْلَ بِلَا مُهْلَةٍ وَقَدْ يَكُونُ بَعْدَ مُهْلَةٍ

لَكِنْ لِعِظَمِ شَأْنِ دُخُولِ الظَّلَامِ بَعْدَ إِضَاءَةِ النَّهَارِ

وَكَوْنِهِ مِمَّا يَنْبَغِي أَنْ لَا يَحْصُلَ إِلَّا فِي أَضْعَافِ ذَلِكَ الزَّمَانِ

عُدَّ الزَّمَانُ قَرِيبًا وَجُعِلَ اللَّيْلُ كَأَنَّهُ يُقَارِضُ عَقِيبَ

إِخْرَاجِ النَّهَارِ اللَّيْلَ بِلَا مُهْلَةٍ وَعَلَى هَذَا أَحَسَّ إِذَا

الْمُفَاجَأَةُ كَمَا يُقَالُ أَخْرَجَ النَّهَارُ اللَّيْلَ فَفَاجَأَهُ

دخل

المزيد مصدرا ويكون الاستعارة اصلية او على انه يقتضي
المكان الا انه اغتير الشبه في المصدر لانا المقصود
بالنظر في اكثر الكلام وفي سائر المشتقات انما هو المعنى
القائم بالذات ان لم نقل ان واعتبار الشبه في المصدر
الاتم اولى ويستتبع ذلك زيادة خفي والمستعار له
المعنى فالجامع عدم ظهور الفعل فالجمع عقلي وقيل
عدم ظهور الافعال في المستعار له اعني المؤن اقوى
ومن شرط الجامع ان يكون في المستعار منه اقوى فالخفاء
انا الجامع هو البعيد الذي هو في الذم اظهر واشهر واقوى

الكلام وهو المعنى مع قولك تعالى هذا اما وعد
الرحمن وصدق المرسلون واما مختلفان اي احد الطرفين
حسي والاخر عقلي والحسي هو المستعار منه كخوف فاضمر
بما تؤمر فان المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسي و
المستعار له التبليغ والجامع التأثير وهما عقليان والمعنى
واسرع اثرا بانة لا تنمحي كما لا يلتئم صدع الزجاجة
واما عكسه اي مختلفان والحسي هو المستعار له
كخوفا لما طغى الماء حملناكم في الجارية فان المستعار له

لا باعتبار التشبيه بل باعتبار انّ الدّلالة لازمة لو يكون

مجازا مرسلا وقد عرفت انّه لا استناد في الاكثر الى اللّفظ

الوامر بالتشبيه الى لفظ الواحد كاستعارة ومجاز مرسل

باعتبار العلاقتين ويقدّر التشبيه في لام التعليل

نحو فالتقطه اى يقول آل فرعون ليكون لهم عدوّا

وحرّيا للعداوة اى يقدّر تشبيه العداوة والحزن الخ

الحاصلة بعد الالتقاط بعلّته اى علة الالتقاط الغائية

فلا تشبيه الفعل الاوّل استعارة وان لفظ نظق الحال بدلالة الابعاض استعارة بتشبيه نطق

الدّالة للحال على الوجه الذى عرفت مع ادخال دلالة الحال في جنس نطق الناطق لغاية المبالغة

في التشبيه واحاق ايضاح دلالة الحال للحقه بايضاح نطق الناطق له وكذا اذا اخذ الحال ناطقا بكذا

بدال والتجوّز افتتاح يجعل افراد جنس الناطق تشبيه مشارك وغير مشارك فطق

الدّال مشتق بالايضاح فطق انباء مشتق بالاخبار فطق

ثمّ زيد في نعمة اصلها صفات الشعر ثمّ شبّه الظرفية المجموع

بجامع وفاء المقصود استعارة اصلية ثمّ اشتقّ في نعمة شعارا لها

هذا على ما قاله صاحب المفتاح وقيل استعار اسم الشعر

بجامع الوفاء استعارة اصلية ثمّ اشتقّ في نعمة شعارا لها وقيل التركيب

هذا على ما قاله المصنف ع ي

تلك المعالى الى هنا بنوع كما لزام لما بعطا بعو فقول المص

فى مثل معلّق نفخ الحرون كالجرور في زيد في نعمة لبس

بصحيح واذا كان التشبيه لمعنى المصدر والمعلّق نفخ الحرف

فيقدّر التشبيه في نطقت الحال والحال ناطقة بكذا للدّ

لالة بالنطق اى يجعل دلالة الحال مشبّها ونطق الناطق

مشبّها به ووجه الشبه ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن

ثمّ استعار للدّلالة لفظ النطق ثمّ اشتقّ من النطق المستعار

بالفتح والصفة فيكون الملتعلة في المصدر امثلة وفي

الفعل والصفة بتبعيّة واذا اطلق النطق على الدّلالة بالا

لا باعتبار الشبه بل باعتبار انها الدالة لازمة لان يكون
مجازا مرسلا وقد عرف انه لا اشتراك في الكيفوه اللفظ
الواحد بالشبه الى المعنى الواحد كاستعارة ومجاز مرسل
باعتبار العلاقتين ويقدر الشبه في لام التعليل
خوفا للعطف اي يرمي الى فرعون ليكون لهم عدوا
وحزنا للعداوة اي يقدر شبه للعداوة والحزن الخ
الحاصلة بعد التقاط بعلته اي علة التقاط الفائتة
كالمحبة والتبني في الترتب على التقاط والوصف بعده
ثم استعمل في العداوة والحزن كما كان حقه ان يستعمل

ثلاثة المعاني الى هذا بنوع من التلازم لما بعطا يقول الص
في تمثيل متعلق نفي الوجود كالوجود في زيد في نفي ليس
بصحيح وان كان الشبه في نفي المصدر والمتعلق نفي الحرف
فيقدر الشبه في نفي الحال والحال ناطقة بكذا للد
لالة بالنطق اي يجعل دلالة الحال مشبها ونطق الناطق
مشبها به ووجه الشبه ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن
ثم يستعار للدلالة لفظ النطق ثم يشتق من النطق المستعار
العقل والصفة

فقصد غب مستقيم على مذهب المصنف اعني ان السبب ان سياق كلام المصنف يقتضي ان يجر مدخول اللام هنا
لاستعارة اصلية وانه يرد عليه ان المذكور هو لفظ المشبه وذلك ما نص من الحمل على الاستعارة الاصلية
لانه يجب فيها ذكر لفظ المشبه به ويمكن ان يجاب بان المصنف يرى ان يجر مدخول اللام استعارة بالعقل
بدا ان فيه شبها بيجر اي يثبت عليه استعارة وان لم ينص بالفعل فقصد بالتخفيف الاستعارة في حاصل هذا
التخفيف انه شبه التشبيه الاول بالترتيب الثاني فاستعير للاول لفظ الثاني وجامع هو الحمل بعد
طلب النفع ودفع الضرر

ان الاستعارة المحبة والتبني للعداوة وسمي وجه استعارة اصلية م

في العلة الغائية فتكون الملتقطة فيها تبعية للاستعارة

ص المحبة والتبني ح

في المجرور وهذا الطريق ماخوذ من كلام صاحب الكشاف

ص بجر مدخول اللام وهو العداوة م

وتبقى على انه متعلق بمعنى اللام هو المجرور على ما يليق

ص كلام المصنف

بكليه غير مستقيم على مذهب المصنف في الملتقطة المصرح

لانا نقول وما فيها يجب ان يكون المشبه سواء كانت الملتقطة

اصلية او تبعية وعلى هذا الطريق المشبه اعني العداوة

والحزن مذكور لانا نقول وما يذكر يجب الملتقطة التبعية

ص وجامع هو ترتيب مدخول اللام على مدخول على

هنا انه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط

ص ترتيب العداوة

بترتيب علة الغائية عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوع

ص بجعل اللام للتعليل وهو ترتيب العداوة

ص المحبة والتبني ح

لما شبه به اعني ترتب علة الالتقاط الغائية عليه جرت

الملتقطة اولا في العلية والغرضية وبتبعيتها في اللام

ص هذا بحسب الاستعارة التبعية في نحو نطقت الحال ودل على الاستعارة التصريحية الاتية نحو نطقت بي الشيب ودعاني

كما مر في نطقت الحال فصار حكم اللام حكم الكاف هنا

ص وهو ترتب العلة الغائية على الالتقاط

ص اعني ترتب علة الالتقاط الغائية وهو مشتق

ص بمعنى اللام ح

استعيرت لما شبه العلية فصار متعلق معنى اللام هو

العلية والغرضية لا المجرور على ما ذكره المصنف سهوا

ص مصدر بمعنى ترتب

ص العداوة

في وفي هذا المقام زيادة تحقيق اوردناها في الشرح والمدار

ص والمدار هنا جعل المشبه والمشبه به

فيه على ان الملتقط في الشرع والعقل

فرتبتها اي ترتيب الملتقطة التبعية في الاولى اي العقلي

ص بجعل المشبه المشبه به

وما يشبه منه على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا اذا

التطق الحقيقي لما يشبه الى الحال او المفعول نحو جمع

الحق لنا في إبل تمثل البخل واجعل لها خافية الفشل و

والإحياء الحقيقيين لا بفعلها بالبخل والجود ونحو

قولهم نفريهم لسنة يا نفتي بنبي ما كما يا خاما عليهم كلكل

زرادة اللهذم من الآسية القاطعة فارادة يلمز يا

طعنا يا منسوبة الى الآسية القاطعة او اراد نفي

اللدن والشب للمبالغة ثم مري والغد القطع وزرد

الدرع وسردها نسجها فالمفعول الثاني اعني لسنة يان

قرينة على ان تقريهم استعارة او الجود نحو فبشرهم بعذاب

اليم فان ذكر العذاب قرينة على ان بشر استعارة بتبعية تشكيه

تشكيه وانما قال مدارقريتها على كذا لان القرينة

لا تنحصر فيما ذكر بل قد تكون حالية كقولك لمن رآك تضرب زيدا

اذا اضربه ضربا شديدا والاستعارة باعتبار اخر غير اعتبار

الظرفية واللفظ ذلك اسلم لانها اما لم تعتبر بشيء

بلائم المستعار له او المستعار منه او اقترنت بما يلائم

المستعار له او اقترنت بما يلائم المستعار منه الاول

مطلقة وهي ما لم تعتبر بوصف ولم تقترن بما يلائم المس

المستعار له او المستعار منه تخويفي للعدو والمراد با

بالصفة المقيدة التي هي قائم بالغير اللغة النحوي

الذى هو احد التوابع والثانى بجردة وهى ما قرن بها

بلائم المستعار له كقوله غمر الرداء اى كثير العطاء لانه

بصفة عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه ثم

وصفه بالغمر الذى هو مناسب العطاء بتجريد الاستعارة

والقرينة سياق الكلام اعنى قوله اذا ابتسم ضاحكا

اى شارعا فى الضحك اخذا فيه وعامة غلقت رفابه

رفاب المال اى اذا ابتسم غلقت رفاب انعامه فى ايدى

السائلين يقال غلق الرهن فى يد المرتهن اذا لم يفكه

على انه كناية والثانى مرشحة وهى ما قرن بما يلائم المستعار

منه نحو اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى

فان ربحت تمت استعيرا لاشتراء للاستبدال والاختيار

ثم ترشح عليها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة و

قد يجتمعان اى التجريد والترشيح كما فى قوله لدى عامر

شاكى السلاح هذا تجريد لانه وصف بما يلائم المستعار

له اعنى الرجل الشجاع مقدم فى لبدته اظفار لم تقلم

هذا ترشيح لانها هذا الوصف مما يلائم المستعار منه

اعنى الاسد الحقيقى واللبد جمع اللبدة وهى ما تلبد

من شعر الكتف على منكبيه والقلم مبالغة القالم وهو القطع

والتي تشبع أبلغ من الإطلاق والتجريد ومن جمع المجردين

والتي تشبع للإشعار على تحقيق المبالغة في التشبيه لأن

في الكناية مبالغة في التشبيه فتي تشبعها بإيلام المشعار

منه تحقيق لأن لك ولقوته له وتبيناه أي مني التي تشبع

على تناسي التشبيه وادعاء أن المشبه له نفس المشعار به

لا شيء آخر يشبهه به حتى أنه يبني على علو المقدار الذي

يشعار له علو المكان فما تبني على علو المكان كقوله ويصعد

حتى يظن الجهول بأن له حاجة في السماء اشبعار

الصعود لعلو القدر والارتقاء في مدارج الكمال ثم تبني

والتي تشبع

لأنه ذكر ملائم المشعار منه فإن ذكرت يدل على عدم الشبه تشبع أيضاً

والتي تشبع للإشعار على تحقيق المبالغة في التشبيه لأن

في الكناية مبالغة في التشبيه فتي تشبعها بإيلام المشعار

منه تحقيق لأن لك ولقوته له وتبيناه أي مني التي تشبع

على تناسي التشبيه وادعاء أن المشبه له نفس المشعار به

لا شيء آخر يشبهه به حتى أنه يبني على علو المقدار الذي

يشعار له علو المكان فما تبني على علو المكان كقوله ويصعد

حتى يظن الجهول بأن له حاجة في السماء اشبعار

الصعود لعلو القدر والارتقاء في مدارج الكمال ثم تبني

وحاصل الكلام بيان كون المديح أن اعتقد بحيث أن يظنه الجهول صعوداً إلى السماء ففي المديح زيادة مبالغة لكنه كلام أن المديح وأن اعتقد بحيث أن يظنه الجهول صعوداً إلى السماء فما يظنه الجهول وأن اعتقد بحيث لا يظنه الجهول ففي المديح تقصير يجوز أن يظنه الجاهل الكمال تغليباً صعوداً إلى السماء بسبب أن إذا أو في حتى يظنه الجاهل إذا كان فيه مبالغة في المدح لكن إذا أو في يفيد التقاعد الكلام على المبالغة كان فيه زيادة مبالغة

عليه ما بني على علو المكان والارتقاء إلى السماء من ظن

الجهول أن لهم حاجة في السماء وفي لفظ الجهول

زيادة مبالغة في المدح لما فيه من الإشارة إلى أن هذا

المعنى إنما يظنه الجهول وأما العاقل فيعرف أن لا حاجة

حتى على بعضهم فنبههم أنا في البيت نقصر في وصف علو

حيث أثبت هذا الظن للكامل الجهول يعرف الأشياء

ويخفى أي مثل البناء على علو القدر ما بني على علو

الكان لتناسي التشبيه ما يرى من النجيب في قوله دنو وقاب

فضيلة

في أبيات تقدم

هذا الشرح أن لفظة

الإشارة إلى صعوده

إلى قوله حتى يظن

فإذا كان يزيد بالكاذبة

بالغاية المذكورة أي

بالشيء فلا يحصل

الرد أن يزيد الصعود

أن له حاجة في السماء والعاقل

بعرف أن لا حاجة له في السماء

بكون عند البعض

لعاقل فينبغي

بكون في البيت تقصير

في الكلام بالمتقى والاثبات كما في قوله هي الشمس مسكنها

في السماء فعز أمرؤ عزاه اذا حمله على العزاء وهو الصبر

الفؤاد عزاء جميلا فلذا تستطيع اليها اي الى الشمس

الصعود ولن تستطيع الشمس البتة النزول الفاعل

في اليها والبتة هو المصدر ربعدها انا جوزنا تقدم

الظرف على المصدر والا فحذف وفا بنفسه الظاهر

فقوله هي الشمس شبه كالمتعلة وفي الشبه اعترف

بالمشبه ومع ذلك فعد بنى الكلام على المشبه به اعني

الشمس الحقيقة وهو واضح فقوله اذا اجاز البناء سره

نظللن ومن عجب شمس نظللن من الشمس والنهي عنه

اي عدا التعجب في قولك لا تعجبوا من بلال غنيا الله قد زره

انه راده على القمر اذ لو لم تقصد تناسي التشبيه وانكاره

لما كان للتعجب والنهي عنه وجهة على ما سبق ثم اشار الى

زيادة تقرير لهذا الكلام فقال واذا جاز البناء على

الفرع اي المشبه به مع انه اغنى واوبا لاصل وهو اي المشبه

وذلك لانه الاصل في الشبه وانما هو المشبه به

من جهة انه اقوى في وجه الشبه واعرف الا انه المشبه

هو الاصل من جهة ان الغرض يعود اليه وانه المقصود في

فحاصله اذا جاز البناء على الفرع في التشبيه فقع الاستعارة بالطريق الاولى لان وجود المشبه
الذي هو شرط في ذلك البناء مع وجود منافيه ومع عدم منافيه كما في الاستعارة اولى
فتفطن وقع وقع في نسخ اي في ذلك فقوله واذا جاز البناء الخ تأييد وتقوية لقوله ببناه على ثنائي التشبيه الخ

جواب قوله فمع جحده اي جحد الاصل كما في الطريقة خان في الاستعارة بجحد الاستعارة وبتكره

البناء على الفرع اولى بالجواز لانه قد طوى فيه ذكر المشبه اصلا وجعل الكلام خلوا عنه ونقل الحديث الى المشبه به وقد وقع في بعض اشعار العجم النهي عن التعجب مع التضجر باداة الشيء وحاصله لا تعجبوا مني فقري وايثاره فانما كالليل ووجهه كالربيع والليل في الربيع مائل الى القصر وفي هذا هذا القدر من الغرابة والملاحة بحيث لا يخفى واما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي اي بالمعنى الذي يدل

الاستعارة اي التي هي الاستعارة في المفرد والمركب وحاصله اي شيء احدى القسمين اشتبه عليك حتى تشك هل هو من قبيل ما يتوقف على تقدير التشبيه او من قبيل ما لا يتوقف عليه فتطلق على الصورة اشتبهت الدلالة على الصورة المشبه بها فتطلق

عليه ذلك اللفظ بالمطابقة بشبه التمثيل وهو ما يكون وجه الشبه فيه منتزعا من متعدد واختير هذا على الاول لان الاستعارة في المفرد كالمتفق عليها بخلاف التمثيل وجه الشبه منتزعا من متعدد وهو ما يكون وجه الشبه فيه منتزعا من متعدد

في ذلك اللفظ بالمطابقة بشبه التمثيل وهو ما يكون وجه الشبه فيه منتزعا من متعدد واختير هذا على الاول لان الاستعارة في المفرد كالمتفق عليها بخلاف التمثيل

في المفرد كالمبالغة في الشبه كما يقال للمتردد في امر اني ارى ان اقدم رجلا واؤخر اخرى شبه صورة تردده

في ذلك الامر بصورة تردد من قام ليذهب فثناه غيره الا ذهاب فيقعد ثم يقوم ليذهب فثناه غيره الا ذهاب فيقعد ثم يقوم ليذهب فثناه غيره الا ذهاب فيقعد فلا يتصور في هذه الصورة الا في الكلام الا بالمطابقة

على الصورة الثانية وجه الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام اخرى شيء من غير امور كما ترى وهذا

اى المجاز المركب يسمّى التمثيل لكونه وجهه مشتركا

عنا مستعدّ على سبيل الاستعارة لانه قد ذكر فيه المشبّه به

واريد به المشبّه كما هو شان الاستعارة وقد يسمّى

التمثيل مطلقا من غير تعهّد يعوّلنا على سبيل الاستعارة

ويجاز عن التشبيه بان يقال له شبه مثل او شبيه

فسمّى في تخصيصه لمجاز المركب بالاستعارة نظرا الى

ان المفردات توضع بحسب الشخص فالمركبات

توضع بحسب النوع فاذا استعمل المركب في غير

ما وضع له فلا بدّ له ان يكون ذلك لعلاقة هي المشابهة

فان كانت هي المشابهة فاستعارة والّا فغير استعارة وهو

كثير في الكلام كاجمال الجزئيّات التي لم تستعمل في الاقبار و

متى فشى استعمالها اى المجاز المركب لذلك اى على سبيل الا

استعارة يسمّى مثلا ولهذا اى ولكونه المثل تمثيلا فشى

استعمالها على سبيل الاستعارة للتقرير المثال لان الاستعارة

يجب ان تكون لفقا المشبّه به المستعمل في المشبّه فاذ غير

المثل لم يكن لفقا المشبّه به فلا يكون استعارة فلا يكون

مثلا ولهذا لا يلتفت في الامثال الى مفاردها ان كثيرا

وثانيا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى موارد ها

كما يقال للرجل يأتي الصيف ضيعت اللبن بكسر تاء الخطاب

فصل في بيان الاستعارة

للذم في الامر المهم

بالكناية والاستعارة التخييلية ولما كانتا عند المصنف امرين

نفسانيين غير داخلين في تعريفي المجاز وورد انهما فصلا على

حدة ليشتمل في المعاني التي تطلق عليها لفظ الاستعارة

فقال وقد يتضمن التشبيه في النفس اي في نفس مفهوم

اللفظ او نفس الكلام فلا يصرح بشيء من اركانه سوى

المشبه واما وجوب ذكر المشبه به فانما هو في التشبيه المضمر

وقد عرفت انه غير الاستعارة بالكناية ويدل عليه اي

اي على ذلك التشبيه المضمر في النفس بانه يثبت للمشبه ما يختص

بالمشبه به من غير ان يكون هناك امر يحققه حسا او عقلا

يطلق عليهم اسم ذلك الامر يسمى التشبيه المضمر في النفس

الاستعارة بالكناية او مكنى عنها واما الكناية فلانه لم يصرح

بل اعتمد ذكر عليه بذكر خواصه ولوازمه واما الاستعارة

فمجرد تسمية وتسمية اثبات ذلك الامر المختص بالمشبه به

للمشبه استعارة تخييلية لانه قد اشعر للمشبه ذلك الامر

الذي يختص بالمشبه به وبه يكون كمال المشبه به او قوامه

في وجه الشبه ليتخيل ان المشبه من جنس المشبه به كما

كما في قول الهذلي واذا المنية انشبت اي علقت اظفارها

الثقب كل غيبة لا تبقى الثمينة الخزانة التي تجعل فيها

اي اذا علق المرء بخلبه في شيء لم يذهب به بطلت عنده

الجامل شبه الهذلي في تعلق المنية بالسبع في اغتياله

التقوس بالعقر والغلبة من غير تعرض بين نقاء و

ضراء ولا ارقب لمرحوم ولا ابعى على ذي فضيلة فاثب

لها اي للمنية الاظفار التي لا يمكن دلك الاغتيال فيه

اي في السبع يدا وفما مخبئا للمنية في الشبه فشبه

المنية بالسبع استعارة بالكناية واثبات الاظفار لها

استعارة

كما في قول الهذلي واذا المنية انشبت اي علقت اظفارها

الثقب كل غيبة لا تبقى الثمينة الخزانة التي تجعل فيها

اي اذا علق المرء بخلبه في شيء لم يذهب به بطلت عنده

الجامل شبه الهذلي في تعلق المنية بالسبع في اغتياله

التقوس بالعقر والغلبة من غير تعرض بين نقاء و

ضراء ولا ارقب لمرحوم ولا ابعى على ذي فضيلة فاثب

لها اي للمنية الاظفار التي لا يمكن دلك الاغتيال فيه

اي في السبع يدا وفما مخبئا للمنية في الشبه فشبه

المنية بالسبع استعارة بالكناية واثبات الاظفار لها

استعارة تخييلية وكما في قول الماخر ولقد نقفت بشكر

بشكر بتر له مفصلا فلسانا حالي بالشكاية انطق شبه

الحال بانسان مسلم في الدلالة على المقصود وهو

استعارة بالكناية فاثبت لها اي للحال اللسانية الذي

هو قوامها اي قوام الدلالة فيه اي في الانسان المتكلم

وهذا الاثبات استعارة تخييلية فعلى هذا كل واحد من

لفظي الاظفار والمنية حقيقة ومستعمل في معناه الموضوع

له وليس في الكلام مجاز لغوي والاستعارة بالكناية

والاستعارة التخييلية فعلان من افعال المتكلم مثل ران

إذا التخييلية يجب أن تكون قرينة للمكنية البتة والمكنية يجب

أن تكون قرينتها تخييلية البتة فمثل فعلنا أظفار المنية

الشبه بالسبع أهلكت فلانا تكون قرينة للمشبه كما

أما أطول كفك في قولهم أسرع كفك لحدوا فإني أطول كفه يدا

أي نعمة قرينة للمجاز هنا ولكنه تغيير للمتعارفة بالكناية

عما ذكروه الصنعة شيء لا مستند له في كلام السلف ولا هو

مبني على تناسب لفقهم ونقلها الماخوذ من كلام السلف

هو أن لا يصرح بذكر المستعار بل يذكر رديفه ولازمه

المآل عليه فالمقصود بقولنا أظفار المنية استعارة

السبع للمنية كاستعارة الكلب للرجل الشجاع إلا أنا

لم نصرح بذكر المستعار عنه السبع بل أقمنا على ذكره

لازم ينتقل منه إلى المقصود وهو ما كنا

فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار

منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية

قال صاحب الكشاف إن من أسرار البلاغة ولطائفها

أنا سمعناهم يذكرون عند ذكر الشيء المستعار ثم يرمزون إليه

بذكر شيء من رداده فينبهون بذلك الرمز على

مكانه نحو شجاع نغير ملتوي فإنه فيه تنبيه على أن

أن الشجاع كالمدهن أكل أمه وهو صريح في أن المستعار

هو كل المشبه به المتروك صريحا المرموز إليه بذكر لوازمه

ويجيء الكلام على ما ذكره السكاكي وكفى إقول زهير

صحا أي سلا بجاز عن الصحو خلاف السكر القلب عن

سلمى واقصر باطلا بقال اقصر عن الشيء إذا أقلع عنه

أي اترك واسنع عنه أي امتنع باطلا عنه واترك بجاله

وعوى أن لي الصبي ورواه أراد زهير أنه بيان أنه

بي لما كان يربي تلبو زمن الحبو من الجهل والغي واعرض

عن معاودته فبطلت النهي المفهم في معاودته والنهي

لما كان

أي بعد أن الأمر كذلك وأضح هذا الشيء في النفس ودل عليه بأشياء الأفعل والدواعي النفسية

الشيء إذا أراد أن يبين أن ما كان يفعله في زمن الحبوة من اتباع الغي والجهل وإعراضه عن أن يعود

فقال عن أن يفعل الصبي ورباطه فلما صنع ذلك صار كأنه نهاه عن ذلك الفعل فاستعار

استعارة بالكناية واثبت الأفعل والدواعي للحبوة استعارة تخييلية

في الكلام مجاز بقرينة لما هو مشتمل عليه

المشعلة في تخيل ما وضعت له والاستعارة التي لا تقتضي في النفس لم يقع فيه اشعار

لما كان يربي تلبو فنبه زهير في نفس الصبي بجهة من

جهات الصبي التي ببب الساعي إليها أو بلغة طلب العلم وزيارة الله وغير ذلك

جهات الصبي كالحج والتجارة ففي شبها أي من تلك الجهة

الوطر فاهملت الناس والوجه الشبه الكثير فاله التام

وركوب المسالك الصعبة فيه غنى بمال يمكلة ولا

تحيز عن معركة وهذا الشبه المقصر في النفس

استعارة بالكناية فاثبت له أي للصبي بعض ما يختص

بتلك الجهة أعني الفارس والراحلة التي بها قوام

جهة السير والسفر فاثبات الفارس والراحلة للصبي

تخييلية فالصبي على هذا المعد بوسي الصبوة بعقة المثل

كان الانسان يسعى لذاته ويميل الى مقصوده

يحول تركيب والدواعي

كذا النفس يسعى

لذا النهايا لها من

القوى زوالها

لى الجهل والغفلة يقال صبا يصبو صبوا وصبوة

اى مال الى الجهل والغفلة كذا فى الصحاح للاباء الصباء

بالفتح يقال صبى صبأ مثل سمع سماعا اذا لعب مع الصبيان

ويحتمل انه زهدنى اراد بالانفاس والروح اهل دواعى

التقوس ويشوا انبيا والقوى الحاصلة لنبيا فى انبيغا

اللذان اوارادبها الاسباب التى فلما شاخذ فى اتباع

التى الماوان الصبا وعنوان الشباب مثل المال والمثال

والغاوون فمكلون الاستعارة اى الاستعارة الانفاس والروح اهل

كحقيقة لكنف نعتا فعلا اذا اريد بها الذى واعى وعسا

اذا اريد بها الاسباب اتباعا لتى من المال والمثال مثل

المص بثلثة امثلة الاول ما يكون التخييلية اثبات

ما به كمال المشبه به والثانى ما يكون اثبات ما به قوام

المشبه به والثالث ما يحتمل التخييلية والتحقيقة فص

فى مباحث الحقيقة والمجاز والاستعارة بالكناية و

الاستعارة التخييلية وفيها مخالفة لما ذكر

المص والكلام عليها عرف السكاكى الحقيقة اللغوية

اى عنى العقلية بالكلمة المستعملة فيما وضعت لو من عنى

تاويلى الوضع واخرنا بالتاويل وهو قول من

فقهم في معناه اللغوي اه اي بان يجعل الرجل الشجاع داخلا في جنس الاسد ادعاء بمعنى انه فرد اسد لم يعن
الاسد الحقيقي ادعاء ثم اطلق عليهم الاسد الحقيقي ادعاء فيكون الاسد مستعملا فيما وضع له فاه قيل فقد
فسرتم التاويل باد عاء دخول المشبه في جنس المشبه به والمشبه على العقل الغير الواضح داخل في جنس الاسد
ادعاء فما الفرق بينهما فيكون مستعملا فيما وضع له على العقل الغير الواضح وفي غير ما وضع له على الواضح قلنا
في التاويل يجعل افراد الاسد
فسميه متغاير وغير متغاير
فيكون استعماله في غير لا
المتغاير مجازا بخلاف
الادعاء فانه لا يكون الا
اطلاق الاسد لتحقيق ما
افراده الادعائي والتحقيق
تامل

غنى بادراج الوضع عن الاستعارة على اصح القولين وهو

القول بان الاستعارة مجاز لغوي لكونها مستعملة في غير

الموضوع له الحقيقي فيجب الاحتراز عنها واما على القول

بانها مجاز عقلي والكلمة مستعملة في معناها اللغوي فلا

يجب الاحتراز عنها فافهما اي افهما وفهم الاحتراز يبنى

الفهد عن الاستعارة لانها مستعملة فيما وضعت له بتاويل

وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به يجعل افراده

فهي استعارة ان
فان استعمل فيما وضع
الاسد في الرجل الشجاع
الشجاعي استعمل فيما وضع
له بتاويل بناء
الاسد له كما في ادعاء
ان الرجل الشجاع من افراد الاسد
وهو معنى قولهم ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به
الشجاعي بحيث يفرد من افراد الاسد الحقيقي
واذا كان كذلك فقد استعمل لفظ الاسد
في المشبه لدخوله فيما وضع له وكان الفرد
بالجنبة كما في هذا الفرد فيه اسم جنس
اي هذا الفرد بالجنبة يختص عما وضع فيه اسم الجنس

فمنه متعارف وغير متعارف وغير متعارف اما المتعارف فهو المستعمل في غير ما وضع له بتاويل بادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به يجعل افراده كما مر واما غير المتعارف فهو المستعمل في غير ما وضع له لا بتاويل بادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به يجعل افراده كما مر بل بعلاقة المشابهة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي كما في قولك رايت اسدا يرمي وانت تريد به الرجل الشجاع فان الاسد مستعمل في غير ما وضع له لا بتاويل بادعاء دخول الرجل الشجاع في جنس الاسد بل بعلاقة المشابهة بين الاسد الحقيقي والرجل الشجاع

بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالكسر لمعنى لا

في الفهم بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عنا

ارادة معناها في ذلك النوع وقولنا بالنسبة متعلق

بالفهم والالف في الفهم للعهد اي الكلمة المستعملة

في معنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعة له في اللغة او

الشرع او العرف غير بالنسبة الى نوع حقيقة ذلك الكلام

حتى لو كان نوع حقيقتها له لغويا تكون الكلمة قد استعملت

في غير معناها اللغوي فتكون مجازا لغويا وعلى هذا

القياس ولما كان قولنا استعمالا في الفهم بالنسبة الى نوع

حقيقتها بمنزلة قولنا في اصطلاح به التخاطب مع كونه

احتراز عن الكناية فان الكناية كما سيجيء فيها اريد

عنها ونوع مستعملة في غير ما وضعت له مع انا لا نسميها

مجازا لعدولها عن هذا القيد

هذا أوضح وأدل على المقصود فافهم المصنف رحمه الله تعالى آخذا

بالحاصل من كلام السكاكي فقال في غير ما وضع له بالتحقيق

في اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادته اي

ارادة معناها في الاصطلاح واني السكاكي يفيد التحقيق

حيث قال موضوعة له بالتحقيق لم يدخل في تعريف المجاز

الكلمة التي هي مجاز لغوي على ما مر من انها مستعملة

فيما وضعت له بالتأويل لانها بالتحقيق فلو لم يفيد الوضع

بالتحقيق لم تدخل في التعريف لانها ليست مستعملة

في غير ما وضعت له بالتأويل فظاهر عبارة المفتاح هنا

نفسه عنه لانه قال وفي بالتحقيق احتراز عما اذا لم

يخرج الاستعارة وظاهر ان الاحتراز اذا هو عن خروج

الاستعارة لا عن عدم خروجها فيجب ان تكون لا زائدة

او يكون المقصود احتراز لئلا يخرج الاستعارة ورد ما ذكره

السكاكي بان الوضع وما يشبه نوعا ما وضع مثل اذا اطلق

لا يتناول الوضع بتأويل لان السكاكي نفسه فسر

الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقال وفي

بنفسه احتراز عن المجاز المعنى بازاء معناه بقرينة ولا شك

ان دلالة الكلمة على الوجه الشجاع انما هو بالقرينة فهي

لا حاجة الى تقييد ذلك الوضع في تعريف الحقيقة بعدم
التأويل وفي تعريف المجاز بالتخصيص اللهم الا ان يقصد
به زيادة البيان لانتهام الحد وعكسه الجواب بانا
السيد كما لم يقصد ان مطلق الوضع بالمعنى الذي ذكره
يتناول الوضع بالتأويل بل مراده انه قد عرض للفظ
الوضع لمعنى الا يتم المعنى المذكور وبين الوضع بالتأويل
هم في الاستعارة فقيد به بالتخصيص ليكون قرينة على ان المراد
بالوضع معناه المذكور لا المعنى الذي يستعمل فيه
اجابنا وهو الوضع بالتأويل وبهذا يخرج الجواب

عن قوله آخر وهو انا نعلم ان الواضع لم يضع لفظ
بالتأويل فلا يخرج الاستعارة ايضا لانه يصدق عليها
انها مستعملة في غير ما وضعت له في الجملة اعني الوضع
بالتخصيص اذ غاية ما في الباب ان الوضع يتناول الوضع
بالتخصيص والتأويل لكنه لا جهة لتخصيصه بالوضع
بالتأويل فقط حتى يخرج الاستعارة البتة وردا ايضا
باذكره يا ان التقييد بالاصطلاح به التخاطب او بما يؤدي
معناه كما لا بد منه في تعريف المجاز لئلا يدخل فيه نحو لفظ
الصلاة اذا استعمله الشارع في الدعاء مجازا كذلك لا

عن قوله آخر وهو انا نعلم ان الواضع لم يضع لفظ
بالتأويل فلا يخرج الاستعارة ايضا لانه يصدق عليها
انها مستعملة في غير ما وضعت له في الجملة اعني الوضع
بالتخصيص اذ غاية ما في الباب ان الوضع يتناول الوضع
بالتخصيص والتأويل لكنه لا جهة لتخصيصه بالوضع
بالتأويل فقط حتى يخرج الاستعارة البتة وردا ايضا
باذكره يا ان التقييد بالاصطلاح به التخاطب او بما يؤدي
معناه كما لا بد منه في تعريف المجاز لئلا يدخل فيه نحو لفظ
الصلاة اذا استعمله الشارع في الدعاء مجازا كذلك لا

لابد منه في تعريف الحقيقة ايضا ليخرج عنه نحو هذا
اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له في الجملة وان لم يكن
ما وضع له في هذا الاصطلاح وعلى الجواب بان يقال
قيد الحيثية مراد في تعريف الامور التي تختلف باختلاف
الاعتبارات والاضافات ولا يخفى ان الحقيقة والمجاز
كذلك لان الكلمة الواحدة بالنسبة الى المعنى الواحد قد
تكون حقيقة وقد تكون مجازا بحسب وضعين مختلفين
فالمراد ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له
من حيث انها موضوعة له كليهما اي بتعليق الحكم بالوصف يفيد

سنا

ليس المعنى كما يقال الجواد لا يخيب سائله اي من
حيث انه جواد وهو يخرج عن التعريف مثل لفظ الصلاة
المستعمل في عرف الشرع في الدعاء لان استعماله في الدعاء
ليس من حيث انه موضوع للدعاء بل من حيث
ان الدعاء جزء ما هو موضوع له وقد يجاب بان قيد اصطلاح
به التخاطب مراد في تعريف الحقيقة لكنه انما يذكره في تعريف
المجاز لكون البحث عن الحقيقة غير مقصود في هذا الفن
وبان اللام في الوضع للعهد اي الوضع الذي وقع به
التخاطب فلا حاجة الى هذا القيد وفي كليهما نظر

في الحمام

فجعل ضمنا اى كون الاستعارة المصرحة بنا التحقيقية والتخييلية

وانما لم يقل ضمنها لانها المتبادر الى الفهم من

التحقيقية والتخييلية بان يكون على القطع وهو قد ذكر

فيما آخر كما انها المحتملة للتحقيق والتخييل كما ذكره

في ينابيع وفسر التحقيقية بما برّ اى بما يكون الشبه

المأخوذ لا متحققا حسا او عقلا وعد التمثيل على سبيل

الاستعارة كما في قوله الى ان الغانيات رأين رأسي ورجلي وتؤخر اخرى

منا الى كون التحقيقية حيث قال في قسم الاستعارة المصرحة

بنا التحقيقية ومن الماثلة الاستعارة وهو احدى متوريتين

اى التمثيل مستلزم للتخييلية المنافية للمراد فلا يصح

عدّه من الاستعارة التي هي من اقسام المجاز المفرد فلا يصح

تنافي اللوازم يدل على تنافي الملزومات واللازم

اجتماع المتنافيين ضروري وجعد اللازم عنده و

جعد الملزوم والجواب انه عدّ التمثيل قسما من مطلق

الاستعارة التصريحية التحقيقية لا من الاستعارة التي

هي مجاز مفرد وقسيم المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها

لانه يصح كون كل استعارة مجازا مفردا كما قلنا الا بيض

أما حيوان أو غيره والحيوان قد يكون أبيض وقد لا
يكون على أن اللفظ المفاد مرجع في أن المجاز الذي جعلوه
شقيقا إلى أقسام ليس هو المجاز في المفرد المقسم بل الكلمة
المشتملة في غير ما وضعت له لأنه قال بعد تعريف المجاز
أما إن المجاز عند السلف قسمان لغوي وعقلي واللغوي
قسمان راجع إلى نفس الكلمة وراجع إلى حكم الكلمة والراجع
إلى اللفظ قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن
للفائدة قسمان استعارة وغير استعارة وظاهر أن
المجاز العقلي والراجع إلى حكم الكلمة خارجان عن المجاز

بالمعنى

بالمعنى المذكور فيجب أن يدرجا تحت قوله على ما لم من قوله وظاهر الخ من وجه بأن قوله المقسم أعم من أن يكون
مفرده المذكور أو لا وأن يدرجا الراجع إلى نفس الكلمة أيضا فيقال أيضا أن يرجع قيد المجاز
في اللغوي واللغوي إذ اللغوي على هذا التقدير لا يتناول اللغوي المركب المخصص بالمفرد

بالمعنى المذكور فيجب أن يدرجا تحت قوله على ما لم من قوله وظاهر الخ من وجه بأن قوله المقسم أعم من أن
مفرده المذكور أو لا وأن يدرجا الراجع إلى نفس الكلمة أيضا فيقال أيضا أن يرجع قيد المجاز
في اللغوي واللغوي إذ اللغوي على هذا التقدير لا يتناول اللغوي المركب المخصص بالمفرد

الاستعارة في الالفاظ فقط دون غيرها الاستعارة بالكناية

في المنية وقال ابن الحاجب بعيد جدا ان لا يوجد له مثال

في الكلام وفيه اي في تفسير التخييلية بما ذكره نظر اي

اخذا على غير الطريق لما فيه من كثرة الاضمار اذ التي لا يتم

عليها دليل ولا على ليس بها حاجة وقد يقال ان المنية

فيه انطوى فان الماشي كما ان زعم لو جيء اذا يتبع هذه الاستعارة

تورية لانها تخييلية وهذا في غاية السقوط لانه يكفي

منظر

في التسمية اذ هي مناسبة على انهم يسمون حاكم الروم

تخييلا اذ كر ادعى في الشفاء ان العقوة الشمامة بالروم بهي

وما نقله ابن هشام الشفشقي عن الامام فزعم السكاكي انه استعارة تخييلية غير ثابتة للمكنى عنها وذلك بان يقدم

الامام الشيء شبها بالماء واستعار له لفظ الماء كلفظ سقيت وزعم المعين انه لا دليل له على جواز ان يكون قد

شبه الامام بنفسه ثم اتى بكلمة في كناية ثم اضاف الماء اليه استعارة تخييلية ما

وهو ان يكون في الخيال والوهم قوة

يأخذ معظم ما تخيله ولم يحصل

عليه ولا ان تخيله لم حصل

سمي تخييلية لان المتخيل

الوهم فناسب التخيل فسميت بذلك

بتناسب التعلق بها لانها ابرق

الترشيحة الحاكمة في الحيوان حكما غير عقلي ولكن تخييلا

وانما لم تعتبر التخييلية بما ذكره غير لما اي غير

السكاكي التخييلية يجعل الشيء للشيء كجعل اليد للشمال

وجعل الاظفار للمنية قال الشيخ عبد القاهر انه لا

خلافا في ان اليد استعارة ثم انه لا يستطيع ان يزعم

ان لفظ اليد قد نقل عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى على

انه شبه شيئا باليد بل المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال

يدا او يفرض في هذا المقام كلاما واهية بينا فسادها

في الشرح نعم يمكن ان يقال ان صاحب المفتاح في هذا المقام

خصوصا في مثل هذه الاعتبارات ليس يصده التقليد

لغيره حتى يعترض عليه بانا ما ذكره السكاكي في الغالب

ذكره غيره ويتفق ما ذكره السكاكي في التخييلية ان يكون

التي يشبه الاستعارة تخييلية للزوم مثل ما ذكره السكاكي

في التخييلية من اثبات صورة وهمية فيه اي في التريشح

للاما في كل من التخييلية والتي يشبه اثبات بعض ما يخص

المشبه به فكل اثبت للمشبه الذي هو المشبه ما يخص المشبه

الذي هو المشبه به من الاظفار كان ذلك اثبت لما يختص

الضلالة على المشبه الذي هو المشبه ما يخص المشبه به

الذي هو الشيء الجميع من التربح والتجارة فكما

اعتبر هنا لها صورة وهمية شبهة بالاظفار فليعتبر

هنا ايضا بقية وهي شبهة بالتجارة واخص شبهة بالتربح

يكون الربح والتجارة بالنسبة الينبغي الاستعارة بالتي

تخييلية اذ لا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه ال

الذي اثبت له ما يخص المشبه به كالمنية مثلا في التخييلية

بلفظ الموضوع لكلفظ المنية وفي التي يشبه بنفي لفظ

كلفظ الشيء المعبر به عن الاختبار والكشف ال

الذي هو المشبه مع ان لفظ الشيء ليس بموضوع له

وهذا الفرق لا يوجب اعتبار البلغ المتقدم في التخييلية

وعدم اعتباره في التي بعدها فاعتباره في احدهما دون

الآخر تحكم والجعب بأن الأمر الذي هو من خواص

المشبه به لا يرى في التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا حتى

جعلناه مجازا عن أمر متوهم يمكن اثباته للمشبه في

التي بعدها لا يرى بلفظ المشبه به لم يحتج الى ذلك

لان المشبه به جعل كانه هو وهذا البلغ نظائرها لك

لوازمه وخواصه حتى ان المشبه به في قولنا رأيت

بقرية كالاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي

عن غيرها احتياجها الى تقدير صورة واعتبار مجاز في

الاثبات كما مر فلنا ما اذا قلنا رأيت شجاعا يفترس

اقرانه فانا نحتاج الى ذلك لجعل اثباته للشجاع

فلنا مثل نفي الكلام دفنه ما وعى بالمكنى عنها اي اراد

السكاكي بالاستعارة المكنى عنها ان يكون الطرف المذكور

من طرفي التشبيه هو المشبه ويراد به المشبه به على ان

المراد بالمنية في مثل انشبت المنية اظفارها هو السبع

بادعاء السبعية لها وانكار ان تكون شيئا غير السبع

بقرينة اضافة الاظفار التي هي من خواص السبع

السبع اى الى المنية تعد ذكر المشبه وهو المنية واريد به

المشبه به وهو السبع فالاستعارة بالكناية لانها عنا

التخييلية بمعنى انه لا يوجد الاستعارة بالكناية بدون

الاستعارة التخييلية لانها اى اضافة خواص المشبه به الى

المشبه استعارة تخييلية وقد ذكر بها شئ تقوى الاستعارة

الكلى عنها بانها لفظ المشبه فيها اى فى الاستعارة با

الكناية كلفظ المنية مثلا يستعمل فيها ويوضع له كحيوا

للقطع بان المراد بالمنية هو الموت لا غير والاستعارة

ليست كذلك لانه فيها بان تذكر احد طرفى الشبه

وبتر بها به

فاء تلك ادعاء ان المنية داخلة تحت السبع بجعل افراده قسمين مفارق
وغير مفارق لا يناسبه دعوى انه ادعى بان السبع بعض المنية المخصوصة
الذى يجب عنها فالمنية تحت السبع وح لا يصح دعوى انه ادعى عكسه

وبتر بد بم الطرف الآخر ولما كان هنا مظنة سؤال

وهو انه لو اريد بالمنية معناها الحقيقى فما معنى اضافة

الاظفار اليها اشار الى جوابه بقوله واضافة نحو

الاظفار تؤنسه الشبه المقصر فى التقرير بغير شبه المنية

بالسبع وكانها هنا الى اغنى اخص من اقوى اغنى اضافات

المص على السكاكى وقد يجاب عنه بانه وان اصح يلفظ المنية

الا انا المراد به السبع ادعاء كما اشير اليه فى المفتاح

من انا نجعل ههنا اسم المنية علما للسبع مرادفا له بيان

نذكر المنية فى جنس السبع للمبالغة فى الشبه بجعل

فان المثنية اذا وقعت في جنس السباع كان اسمها موضوعا لذلك الجنس كلفظ السبع الا ان وضع احدهما لذلك الجنس لحقيقة ووضع الاخر لادعاء كيكون اسمين لمعنى واحد متغايرين كالانسان والبشر واقول فيه بحث اما ادعاء كون المثنية من افراد السبع واما دخالتها في جنس السباع لا يوجب كونها موضوعا لذلك الجنس بل يتحقق كونها موضوعا لذلك الجنس لنوع منه كخنزير بري على تقدير ادعاء بناء على انه لا يوجب وضع الكلي لحقيقة واحدة كما يكون ناه

متراد فيه فان وضعهما لحقيقة واحدة ثبت واقع حقيقة

وان ادعاء اذا لم يوجب ان يكون المثنية من السبع والسباع حتى يوجب كونها موضوعا لهذا بل يتحقق خلافه لجواز ان

اي اذا لم يجز ان يكون الحاصل بالمثنية مجازا فيجوز ان يكون حقيقة كما ان ادعاء الترادف لا يوجب كون المثنية مجازا فيجوز ان يكون لفظ الاسد موضوعا لحقيقة

فرد جنس جنس

انما جعل به بسبب ان وهو اي لفظ المثنية بعد ما جعل مرادفا للسبع فاستعمال في المفرد استعمال فيما وضع له ادعاء لا لحقيقة فيكون حقيقة بل مجازا هكذا ع

اذا ربما بعد ان ارادها في جنس السبع

أن أراد السبع ثم ثناه متعارفا وغير متعارف ثم تحمل أنا

اي المثنية اي صيرناه مثنى عطف على ان ارادها

الواضع كما يصح منه أن يضع لفظ المثنى كالمفرد المثنى والسبع

اي كما يصح ان يضع لفظ المثنى كالمفرد فيما اراد فيما سيجيء

لحقيقة واحدة ولا يكلفنا ما مر آنفا فيما لنا يمنع

اي بجعل افراد السبع نوعية

الطريق دعوى السببية للمثنية مع الظهور بلفظ المثنى

اي الحقيقة فيما ذكر في جيب سكاكي

وفيه نظر لانا ما ذكرنا لا يقتضي كون المراد بالمثنية غير

اي الواضع بجيب اي الجواب اذ في جيب سكاكي

ما وضع له يا لحقيقة حتى يدخل في تعريف المستعارة

عطف على المنفي في جيب سكاكي

للقطع بان المراد بها المتون وهذا اللفظ موضوع له

اي المتون وهذا اللفظ موضوع لهذا المعنى

يا لحقيقة وجعله مرادفا للفظ السبع بالتاويل

اي بجعل افراد السبع نوعية متعارفا وغير متعارفة

المذكور لا يقتضي ان يكون مستعملا له في المتون لمغايرة

ويمكن الجواب بانه قد سبق ان قيد الحقيقة مراد في تعريفها

سبق في بحث الاستعارة

الحقيقة اي هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له بالحقيقة

اي الحقيقة

مع ان المثنى موضوعة له والتسليم ان استعمال لفظ المثنى

اي المثنى في شيء ما وضع له ضربة لازب اي لازم

في المفرد في مثل اظفار المثنية مستعمل فيما وضع له بالحقيقة

اي المفرد

مع ان المفرد موضوع له بالحقيقة مثل هذا الاستعمال

اي الكلمة

لفظ المثنى في قولنا دثنية فلان بل لكن حيث ان المفرد

اي المثنى سلمنا ان لفظ المثنى مستعمل في المفرد

جعل كل افراد السبع الذي لفظ المثنى موضوع له

قيد للكل اي المجموع

بالتاويل وهذا الجواب فاسد لخروجه له عن كونه

اي الكلام وهذا الجواب اي بالتاويل

حقيقة الا ان يكون كونه مجازا ومراده به الطرف الاخر

اي لفظ المثنى في المعنى

المصرح بها المقترنة بذكر المشبه به وارادة المشبه الى آخره

المشبه فيها يجب ان يكون مما لا تحقق لعناده حسا وعقلا

بل وهما فيكون مستعملا في غير ما وضع له بالتحقيق

فيكون مجازا واذا لم يكن المشبه تخييلية فالم يكن كذلك

الكلي عنها مستلزمة للتخييلية مع انها لا توجد

بدون التخييلية وذلك لان الكلي عنها قد وجدت

بدون التخييلية في نطفة الحمار يكن اعلى هذا التقدير

وذلك اي عدم استلزام الكلي عنها التخييلية باطل

بالاتفاق واما الخلاف في ان التخييلية هل تستلزم

فقصر كما في المصباح الايضاح لا هنا لانه انما يتأتى الرد هنا على الاتفاق المذكور لا على
ان ما ذكره السكاكي

⊙ فلا تكون تخييلية لانها عنده ما لا تحقق لعناده حسا ولا عقلا كما تقدم
فقد وجدت الكلي عنها بدون التخييلية اين ق

لعدم
الكلي عنها فقد السكاكي لا يستلزم كما في فعلنا

اظفار المنية الشيهة بالسبع وبهذا ظهر ما قيل

انما مراد السكاكي بقوله لا ينفك الكلي عنها عن التخييلية

ان التخييلية مستلزمة للكلي عنها لا على العكس كما فهم

المص نعم يمكن ان يتأتى عدم في الاتفاق على استلزام الكلي

عنها للتخييلية لان كلام الكشاف مشعر بخلاف ذلك

وقد صرح في المفتاح ايضا في بحث المجاز العقلي بان

قرينة الكلي عنها قد تكون امرا وهميا كاظفار المنية

وقد تكون امرا محققا كالاثبات في انبت الربيع البقل

الحمد لله رب العالمين

والتزم في هزم الماء الجند الا انه هنا لا يدفع

الا عنى اضن عنه السكاكي لانه مرض في المجاز العقلي بانا

نطقت في نطقت الحال امر وهي جعل قرينة للكلي

عنها وايضا فلما جوز وجود الكلي عنها بدون التخييلية

كما في انبت الربيع البقل ووجود التخييلية بدونها

كما في اظفار المنية الشبهة بالسبع فلا جهة لقوله

ان الكلي عنها لا تنفك عن التخييلية والا اي وان لم

يتعذر ابقاء البقية التي جعلها السكاكي قرينة الكلي عنها

حقيقة بل قد تتعذر فتكون البقية كنطقت مثلا

فقصد والتزم في هزم الماء الجند بالجيش استعارة بالكناية واثبات الهزم الذي هو من

خواص الجيش له فتشبيها فعصف الاثر هنا عن السكاكي لانه لما جعله نطقت مثلا

في امر وهي لا يجوز من قبل السكاكي اعتبار لفظ الاستعارة البقية حقيقة لا مجاز ودفع

الاعتراض عن السكاكي بانه التخييلية استلزام التخييلية وذلك لانه اضطر آخر الامر الى

اعتبار الاستعارة البقية في نطقت فعلا مستعملا في غير ما وضع له باعتبار

الا عنى اضن عنه السكاكي لانه مرض في المجاز العقلي بانا

نطقت في نطقت الحال امر وهي جعل قرينة للكلي

عنها وايضا فلما جوز وجود الكلي عنها بدون التخييلية

كما في انبت الربيع البقل ووجود التخييلية بدونها

كما في اظفار المنية الشبهة بالسبع فلا جهة لقوله

ان الكلي عنها لا تنفك عن التخييلية والا اي وان لم

يتعذر ابقاء البقية التي جعلها السكاكي قرينة الكلي عنها

حقيقة بل قد تتعذر فتكون البقية كنطقت مثلا

الاستعارة ضرورة انه يجوز ان لا يكون المشابهة والاستعارة

في الفعل لا يكون البقية فلم يكن ما ذهب اليه السكاكي

يتعذر ابقاء البقية الى الكلي عنها مع ما ذكره غير وهي

تعذر ابقاء البقية الى الكلي عنها مع ما ذكره غير وهي

تنهم الاستعارة الى البقية وغيرها لانه اضطر آخر

الامر الى القول بان الاستعارة البقية وقد يجاب بانا

كل مجاز يكون علاقته المشابهة لا يجب ان يكون استعارة

لجواز ان يكون له علاقة اخرى باعتبارها وقع الاستعمال

فهي ايهام النطق والدلالة فانهما لازمة للنطق بل يكون

استعارة اذا كان الاستعمال باعتبار علاقة المشابهة وقصد

الاستعارة ضرورة انه يجوز ان لا يكون المشابهة والاستعارة

في الفعل لا يكون البقية فلم يكن ما ذهب اليه السكاكي

يتعذر ابقاء البقية الى الكلي عنها مع ما ذكره غير وهي

تنهم الاستعارة الى البقية وغيرها لانه اضطر آخر

الامر الى القول بان الاستعارة البقية وقد يجاب بانا

كل مجاز يكون علاقته المشابهة لا يجب ان يكون استعارة

لجواز ان يكون له علاقة اخرى باعتبارها وقع الاستعمال

فهي ايهام النطق والدلالة فانهما لازمة للنطق بل يكون

استعارة اذا كان الاستعمال باعتبار علاقة المشابهة وقصد

المبالغة في التشبيه وفيه نظر لما هذا لا يجري في جميع

الامثلة ولو سلم فمحل بعود الاعتراض الاول وهو وجود

الملكي عنها بدون التخييلية فصل

في شرائط حسن الاستعارة حسن كل من الاستعارة التحقيقية

والتمثيل على سبيل الاستعارة برعاية جهات حسنا

التشبيه كما يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه

وافيا بافادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك وان

للاستعارة راجحة لفظا اي وبالاستعارة من التحقيقية

والتمثيلية راجحة التشبيه من جهة اللفظ لما ذكر لا يخل

بدونها فيما شاع من كلام الفصحاء اذ لا تراعى في عدم

شيوع مثل اظفار المنية الشبيهة بالسبع وانما الكلام

وارطاب كما يقال في التحقير رانية او اريد انسانة
اخر فوجد الشبه بين الطرفين في قوي وفي التمثيل رانية
ابل مائة لا تجد فيها راحلة واريد به الناس من قوله
عليه السلام الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة والراحلة
البعير الذي يرتحله الرجل جملا كان او ناقة يعني ان
المرضي المنتجب من الناس في غرة وجوده كالبعير الفتي
لا توجد في كثير من الابل وبهذا ظهر ان الشبه اعم
محلا اذ كل ما يتاتى فيه الاستعارة يتاتى فيه الشبه
من غير عكس لجواز ان يكون وجه الشبه غير جلي

فيه عم
اذ لم
يصح فيما
تقدم بقولنا
حكم يقوم من
قدره ويقدره الخ
ان الاستعارة لا تحسن
اذا كان الشبه خفيفا
وان لم تحسن بقية الشبه
فالمراد ما ذكر فتفطن صحيحا
ح يس

نهيب الشبه ح
فبهر الاستعارة الغاز كما في المثالين المذكورين
وتعبيه وتخفيفا لان بطانة به ك
فان قيل قد سبق ان حسن الاستعارة بوعايته جهات
حسن الشبه ومن جملتها ان يكون وجه الشبه بعيدا
غير مبتذل فاشر اما جلائه في الاستعارة بناني
ذلك قلنا الجلاء والخفاء مما يقبل الشدة والضعف
فيجب ان يكون من الجلاء بحيث لا يصير الغازا ومن
الغرابة بحيث لا يفهم البتة لا وبتهلبه اي عاذكونا
من انه اذا قوي الشبه لم تحسن الاستعارة فيتعين
الشبه انه اذا قوي الشبه بين الطرفين حتى لحدا

في العلم والنور والشبهة والظلالة لم يحسن التشبيه و
تحسن الاستعارة لما بينها من شدة الشبه فاذا قلت
مسئلة نقول حصل في قلبي نور ولا تقول علم في النور
واذا اوقعت في شبهة تقول وقعت في ظلالة ولا تقول
في شبهة كالظلالة والاستعارة المكني عنها كالتخييلية
في ان حسنها برعاية جهة التشبيه لانها تشبيه مضمر
والاستعارة التخييلية حسنها بحسب حسن المكني عنها
لانها انما لا تكون الا تابعة للمكني عنها وليس لها
في نفسها تشبيه بل هي حقيقة فحسنها تابع لحسن متبوعها

فصل في بيان معنى آخر يطلق عليه لفظ المجاز على
سبيل الاشتراك او التشابه وقد يطلق المجاز على كلمة
تغير حكم اعرابها اي حكمها الذي هو الاعراب على انها
الاضافة للبيان اي تغير اعرابها من نوع الى نوع
آخر بحذف لفظ او زيادة لفظ فالاول كقوله تعالى
وجاء ربك واسئل القرية والثاني مثل قوله تعالى ليس
كمثله شيء وهو السميع البصير اي جاء امر ربك لاستحالة
المجيء على الله تعالى واسئل اهل القرية للقطع بان المقصود
ههنا سؤال اهل القرية وان جعلت القرية مجازا عن اهلها

اهل لما لم يكن من هذا القبيل وليس مثله شيء لانا القصد

نفي ان يكون شيء مثل الله تعالى لا نفي ان يكون شيء مثل مثل

فالحكم الاصلي للنفي والنفي هو الجزء وقد ينتفي في

الاول الى الرفع والثاني الى النصب بسبب حذف

المضاف والحكم الاصلي في مثله هو النصب لانه خبر ليس

وقد ينتفي الى الجر بسبب زيادة الكاف وكما وضعت

الكلمة بالمجاز باعتبار تعلقها بما تعلقها الاصلي كذلك

وصفت به باعتبار تعلقها بما تعلقها الاصلي وظاهر

عبارة الفتاح ان الوجوه في الاية الثلاثة هو المجاز هو

نفس الكاف في قوله تعالى ليس كمثله احد بالظاهر ويحمل

ان ليس يكون زائدة بل يكون نفيا للمثل بطريق الكناية

التي هي ابلغ لان الله تعالى موجود فاذا انتفى مثل

مثله لزم نفي مثله ضرورة انه لو كان له مثل لكان هو

اعني الله مثل مثله فلم يصح نفي مثل مثله ثم نقول

ليس لاني زيد اخ اي ليس لزيد اخ نفيا للملزوم

بنفي لازمه والله اعلم الكناية في اللغة نفسك

قد لا كتب بكذا اعنا كنيا او كنوت اذا تكلمت بغير ما هو في

و في الاصطلاح لفظ اريد بهِ لازم معناهُ مع جواز

ارادة نفس المعنى اي ارادة ذلك اللفظ مع لازمه كلفظ طويل

النجاد والمراد بهِ طول القامة مع جواز ان يراد حقيقة

طول النجاد ايضا فظهر انها تخالف المجاز من جهة

ارادة المعنى الحقيقي مع ارادة لازمه كارادة طول

النجاد مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانه لا

يجوز فيهِ ارادة المعنى الحقيقي للزوم القرينة المانعة

عن ارادة المعنى الحقيقي فقولهم من جهة ارادة المعنى

معناه من جهة جواز ارادة المعنى ليوافق ما ذكرهُ

في تعريفها

في تعريفها الكناية وكل ما الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة

لعل الحقيقي للقطع بصحة قولنا فلان طويل

النجاد وجبان الكلب ومهزول الفصيل وان لم يكن

له نجاد ولا كلب ولا فصيل ومثل هذا في الكلام اكثر

من ان يحصى وههنا بحث لا بد من التنبيه لهُ وهو

ان المراد بجواز ارادة المعنى الحقيقي في الكناية هو ان

الكناية من حيث انها كناية لا ينافي ذلك كما ان المجاز

بنافيهِ لكنه بحاله قد يمنع ذلك في الكناية بوكلام خصوص

المادة كما ذكرهُ صاحب الكشاف في قولهم فلان ليس كذلك

الموصوف كقولهم الضاربي بكل أبيض مخذم والقاطعي

مجامع الاضغان المخذم القاطع والصفة الجعد و

مجامع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب وشبهها

ما هي بمجرى المعاة بأن تؤخذ صفة فتضم الى الاسم آخر و

آخر ليصير جملتها مختصة بموصوف ليتوصل بذكرها اليه

كقولنا كناية عن الانسان حي مستوى القامة عريض الا

ظفار وتسمى هذه الجملة مركبة وبسيطها اي شطراها

تبني الكناية بهي الاختصاص بالمكنى عنه ليحصل الانتقال

وجعل السكاكي الدال منها اعني ما هي معنى واحد فقط

النجاد التابع لطويل القامة ولهذا اجوز كون اللازم

اخص كالضاحك بالفعل للانسان فانها الكناية انا بذكر

ما الملازمي ما هو تابع وردفه وبراد به متبوع و

ومردوفه والمجاز بالعكس وفيه نظر ولا يخفى علينا انا

ليس المراد باللزوم ههنا استتباع الانتقال وهي اي الكناية

ثلثة اقسام الاولى وهي ان يشبهها باعتبار كونها عبارة عن الكناية

المطلوب بها غير صفة ولا نسبة فتنا اي من الاولى فانها هي

نعني واحدا من كل ما يتوقف في صفة من الصفات اختصاص

عدد موصوف نعني فتن كذلك الصفة لهو مرادنا الى اذ لا

وجعل السكاكي الدال منها اعني ما هي معنى واحد فقط

بمعنى سهولة المأخذ والانتقال فيها لسامعها وتشعبا عنها فتم

لانتقال الى آخر وتلفيق بينهما والثانية بعيدة بخلاف ذلك او بعدة

غير العبدة بالمعنى الذى سيجيء والثانية من اقسام الكناية

المطلوب بها صفة من الصفات كالجود والكرم ونحو ذلك وهى

ضربان قريبة وبعيدة فان لم يكن الانتقال من الكناية الى المطلوب

بواسطة فقريبة والا فبعيدة فقسمان وافتى بحصل الانتقال منها

بسهولة كقولهم كناية عما طول القامة طويل النجاد وطويل النجاد

والاولى اى طويل نجاد كناية ساذجة لا يشوبها شئ من التصريح

وفى الثانية اى طويل النجاد تصريح ما لان الصفة الصفة اى طويل

نجاد ها الى ضربى المطلوب خلافا فهذه طويل نجادها

والزيد انا طويلا نجاد انما والزيد وه طويلا النجاد هم

وانما جعلنا الصفة المضافة كناية مشتملة على نوع

تصريح ولم نجعلها تصريحا للقطع بان الصفة فى المعنى

الضمير الراجع الى الموصوف ضرورة احتياجها الى

تر نوع مسند اليه تشتمل على نوع تصريح بثبوت

الطول له والله ليل على تضمنه الضمير انا نقول هذا

طويلا النجاد والزيد ان طويلا النجاد والزيد وه

طوال النجاد تنقيث وتشتى وبجمع الصفة البنية لما

مر نادها الى ضربى الموصوف بخلافا وهذه طويل نجادها

والزيد انا طويلا نجادا نما والزيد وه طويلا نجاد هم

وانما جعلنا الصفة المضافة كناية مشتملة على نوع

تصريح ولم نجعلها تصريحا للقطع بان الصفة فى المعنى

صفة للفتاة اليه وقد عبّر بالاصغاء دون الصغو رعاية لامر الفقي وهو

اشتاع خلوا القينة غامض رسر فوع بنيا أو خفيه عطفا

على واضحة وخفاؤها بانها بتوقف الانتقال منها على تامل

واعمال روية كقولك كنايتي عما لا يليق عربي العفاف فاعرض عن العفاء

وعظم الكنايات بالنسبة الى ما يمسك له يد على البلاهة فهو

ملزوم لها بحسب الاعتقاد لكنه في الانتقال منه الى البلاهة

نوع خفاء لا يطلع عليه كل احد وليس الخفاء بسبب كثرة

الوسائط والانتقال انّ حتى تكون بعيدة وان كان الانتقال

من الكناية الى المطلوب بها بواسطة فبعيدة كقولهم كثير الرماد

كناية عما للقيا فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق

الحطب لحاجة القدر ومنها اى من كثرة الماحرق الى كثرة الـ

الطباخ ومنها الى كثرة الاكلة جمع اكل ومنها الى كثرة

الضيفان بكسر الضاد جمع ضيف ومنها الى المقصود و

هو القيا وبحسب تلك الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة

على المقصود وضعفا وخفاء والنائية من انواع الكناية

المطلوب بها نسبة اى اثبات امر لامر آخر وتقييد عنه وهو

المراد بالاختصاص في هذا المقام كقولك انا اسامحه

والمروءة وهي كمال الرجولية والذي في قيد ضربنا على

ابن الحشرج فانه اذا اثبت اختصاص ابن الحشرج ببعض

الصفات اي بثبوتها له نفى ذلك الغير باختصاصه بها بالفحوى

انه مختص بها او وجوده بجوز عطفا على انا بقول او منصوبا

عطفا على انه مختص بها مثل انا بقول كما قلنا ابن الحشرج

او السماحة لابنة الحشرج او كما ابن الحشرج او حصل

السماحة له او ابنة الحشرج كما كان في المقام وبه

يعرف ان لبس المراد بالاختصاص ههنا الحصر في الكتابة

اي نفى ذلك الغير وما ال الى الكتابة بانا جعلها اي تلك

الصفات في قبة يشهما على انا محكوم بها وهي للمكنون

فوق الخيمة يتخذها الرؤساء تضرب عليه اي على ابن

الحشرج فافاد ان الصفات المذكورة له اذا ثبت

الامر في مكان الرجل وصيته فقد ثبت له وبخفه اي

مثل الثبت المذكور هاهنا لكونها الكتابة لنسبة الصفة الى

الموصوف بانا تجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه فقولهم

المجد بين ثوبيه والكرم بين بردته حيثما يضرب يشوب

المجد والكرم له بل انى عناه لكفه بين ثوبيه

وبردته فانه قلت ههنا قسم رابع وهو انا يكون

المطلوب بها صفة ونسبة كما قولنا كثير الرماد في

في ساحة يزيد قلت ليس هذا كناية واحدة بل كنايتان
احدهما المطلوب بها نفي الصفة وهي كثرة الرماد
كناية عن المضافية والثانية المطلوب بها نسبة المضافية
الى زيد وهو جعلها في ساحته ليفيد اثباتها له و
والمذكور في هذين الغرضين يعني الثاني والثالث
قد يكون غير مذكور كما يقال في غرض من يؤذي
المأتي اليه السلام بما يسوءه من لسانه ويده
فانه كناية عن نفي صفة السلام عنه المؤذي وهو
غير مذكور في الكلام واما القسم الاول وهو ما يكون المطلوب

المطلوب بالكناية نفس الصفة وتكون النسبة مصرحا
بها فلا يخفى ان المذكور فيها يكون مذكورا لا محالة
لفظا او تقديرا وقولي في غرض متأت وذي معناه في التعريض
له بمعاملة تقرب اليه من غرض بالفهم اي من جانب وناحية
قال السكاكي الكناية تعاريض الى تعريض وتلويح ورمز
واهماء واشارة واما قال تعاريض ولم يقل قسم لان التعريض
واما مثاله مما ذكر في المفتاح وفيه نظر والاقرب انه انما قال ذلك
لان هذه الاقسام قد تتداخل وتختلف باختلاف الاعتبارات

من الوضوح والخفاء وقلة الوسائط وكثرتها والمناسب

للعرضية المعرض اى الكناية اذا كانت عرضية مستوفية

لاجل وصوف غير مذكور كما المناسب ان يطلق عليها

اسم المعرض لانه اما له الكلام الى عرض يدل على المقصود

بغاله عرضا لقلبا او بقلبا اذا قلت قول القبر و

انت تغنيو فكانك اشرت به الى الجانب وتريد جانبا آخر

والمناسب لغيرها اى لغير العرضية ان كثرة الوسائط

بين اللازم والملزوم كما في كثير الرماد وحيان الكلب

ومنزوع الفصيل المتلوح لان المتلوح هو الذي شهر الى

الغير لها بعيد والمناسب لغيرها انا قلت الوسائط

مع خفاء واللزوم كعرضنا الخفاء وعرضنا الوساطة الرمز

لان الرمز انما يشير الى قريب منه على سبيل الخفية لانا فقلنا

الرمز المشار بالشفة والحاجب والمناسب لغيرها انا قلت

الوسائط بلا خفاء كما في قصة او ما رأيت الجمل الذي دخل في ال

طلحة ثم لم يخرج الى الساعة ثم قال الحكمي والتعريض

قد يكون مجازا كقولك اذ يثني فستمر فاوانت تريد بناء المخاطب

انسانا مع المخاطب دونه اى لا تريد المخاطب بكلمة اللفظ مستعملا

في غير ما وضع له فقط فيكون مجازا او اراد تهما اى المخاطب وذاك

وانسانا اخر ضعفا كانا كناية لانك اردت بالفظ المعنى الحاصل

وغيره معا والمجاز مبنا في ارادة المعنى الحاصل ولا بد فيهما اى

في القسمين من قرينة دالة على ان المراد في الصف الاول هو

الانسان الذي مع المخاطب وحده ليكون مجازا وفي الثاني كلاهما

جميعا ليكون كناية وكشفا ذلك انا قول اذا سئل فسر فاه

كلام دال على شيئين المخاطب بسبب الاول اذ ويلزم لزوما بينا

منه شيئين كل منهما عنه الاول اذ فاذا استعمل واردت به

شيئين المخاطب وغيره من المؤدى بهما كان كناية واذا اردت به

غير المخاطب بسبب الاول اذ لعلاقة الاشتراك للمخاطب في الاذاء

اما كشفا

اما كشفا واما فرضا وتقديرا مع قرينة دالة على عدم ارادة

المخاطب كان مجازا فصل اطبق العلماء على ان المجاز و

والكناية ابلغ من الحقيقة والتصريح لان الانتقال فيهما من

الملزوم الى اللازم فهو كدعوى الشيء ببينة فان وجود الملزوم

يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن لازمه وا

اطبقوا ايضا على ان الاستعارة التحقيقية والتمثيلية ابلغ من

التشبيه لانها نوع من المجاز وقد علم ان المجاز ابلغ من الحقيقة

ولا يخفى كون المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة ايا شئتما

يوجب ان يحصل في الواقع زيادة في المعنى لا توجد في الحقيقة و

والتعريج بل المراد انه يفيد زيادة تاكيد للمائبات ويفهم

منه بالاولى ان الوصف في المشبه بالغ هذا الكمال كملك المشبه به

وليس تقاصر فيه كما يفهم من التشبيه ولا يتغير حاله في نفسه بان يعبر

عنه بعبارة ابلغ وهذا مراد الشيخ عبد القاهر بقوله ليست

مزية قولنا رايت اسدا اعلى قولنا رايت رجلا هو والله اسد اي

في الشجاعة ان الاول افاد زيادة في مساواته للثاني في الشجاعة

لم يفدها الثاني بل افضلية هي ان الاول افاد تاكيد المائبات

للمساواة ان لم يفد الثاني كمال العلم الثاني والحمد

لله على جزيل نواله والصلوة على محمد واله اجمعين القول بالتاء

علم

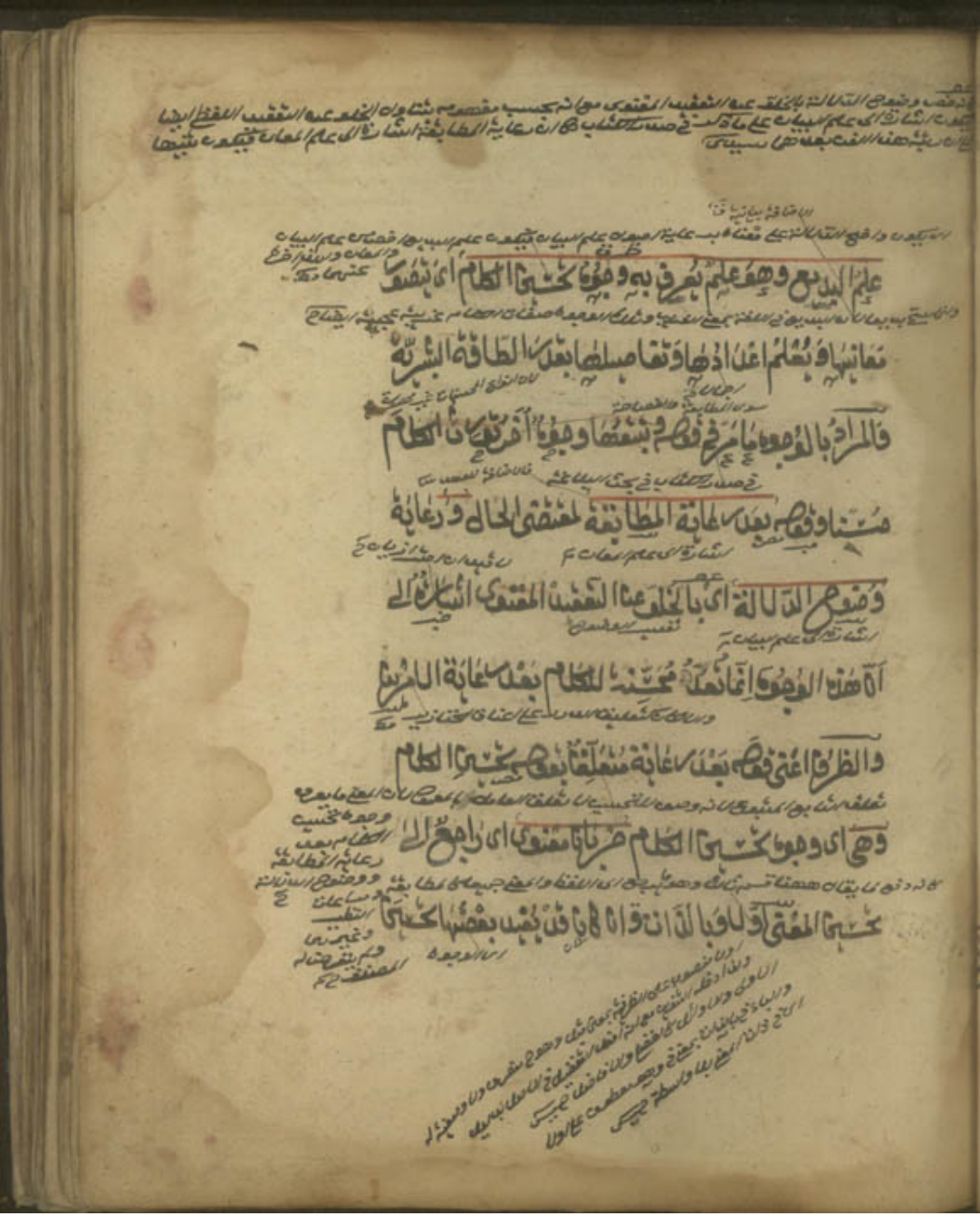

علم البديع وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام اي تنميقه

تعانيها او تعلم اعداده وتفاصيلها بعد الطاقة البشرية

والمراد بالوجوه ما مر في فهم وبشقها وجوه اخر من تحسين الكلام

مستاوفقه بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال ورعاية

وضوح الدلالة اي بالخلو عن التعقيد المقتضي السلوك الى

ان هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية المرسل

والظرف اعني فقه بعد رعاية متعلق بقوله تحسين الكلام

وهي اي وجوه تحسين الكلام ضربان معنوي اي راجع الى

تحسين المعنى اولا وبالذات وان كان قد يتبعه بعض تحسين

اللفظ

علم

اللفظ ايضا ولفظي اي راجع لكل من اللفظ لذلك اما
المعنى فلانه لا معنى له الا المعنى والاصلي والعرضي الاولى حذف
المعاني والالفاظ توابع وقوالب لها ومنه المطابقة
وتسمى الطباق والتضاد ايضا وهي الجمع بين المتضادين اي
بين معنيين متقابلين في الجملة اي بالنظر الى احدهما
في بعض الصور سواء كانا التقابل حقيقيا او اعتباريا او سلبا وايجابا
كالسواد والبياض او تقابل
الايجاب والسلب وتقابل العدم والملكة او تقابل التضايف
او ما يشبه ذلك وذلك الجمع بلفظين ما نوعين

مطابقة

واحد انواع الكلمة اسمها نحو وتحتهم انواعها ظاهرة
وقعود او فعلها نحو يحيى وبعث او حرفها نحو لها ما كسبت و
عليها ما اكتسبت فان في اللام معنى الانتفاع وفي على معنى
الضرر اي لا ينفع بطاعتها ولا يضر بمعصيتها غيرها
او شانها نحو او متنا كانا منا فانه قد اعتبر في
الالفاظ معنى الحتمية والموت والحتوف مما يتقابلان وقد
على الاول بالاسم وعلى الثاني بالفعل وهو اي الطباق
فان طباق الايجاب كما مر وطباق السلب وهو الايجمع
بين فعلي مثبت واحد او اسمي واحد منهما مثبت والاخر منفي او احدهما

وفي على هذا التضمين وذلك التنزيل

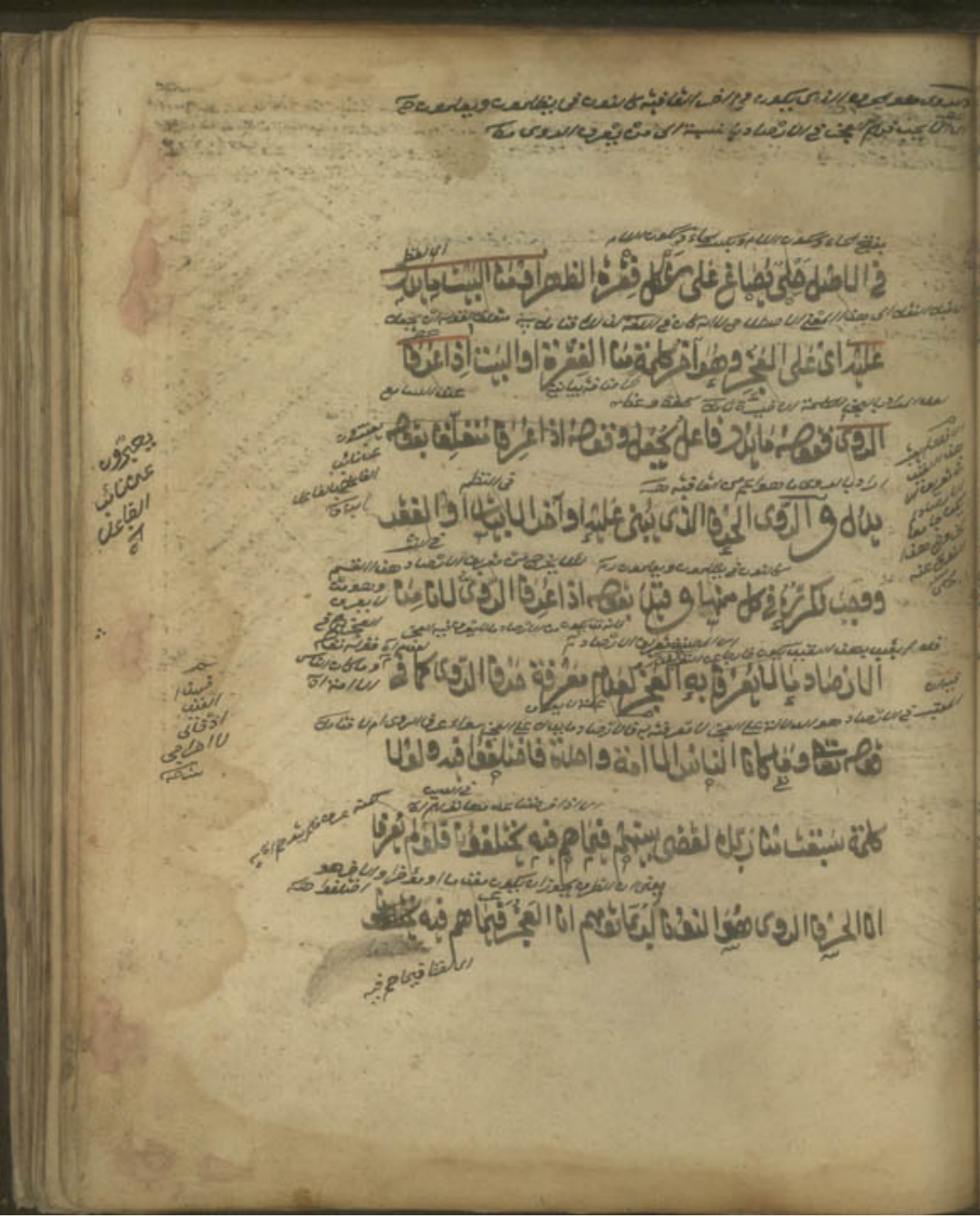

وانما قلت خطاب قل بل تشبيه للنبي ﷺ فدليل انه على انا المسلمين امرنا ان يقولوا للكافرين قولا
امنا فلن نعم الان الاداة خطاب النبي ﷺ وجميع المؤمنين بدليل انكم جوا

بظهر التقدير فيكون انما تظهر الله يتقون المؤمنين و

دالا عليه فيكون صفة الله بمعنى تظهر الله فيكون المضمون فقط

آمنا بالله ثم اشهد وهو تظهر اسم في صفحة ما يقرء عنه بالبقيع

تقدير الفعل والاصل فيه اذا في هذا المعنى وهو ذكر التظهر

بلفظ البقيع ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم في ماء اصفر

يسمى المعمودية ويقولون انه اذا غمر في ذلك تظهر لهم

فاذا فعل ذلك الواحد منهم بزعمهم قالوا الآن صار نصرانيا حقا

المسلمون امانا يقولوا للنصارى قولوا آمنا بالله وصبغة الله

بالايمان صبغة لان صبغتنا وصبرنا به تظهر الباطل تظهرنا

هذا

هذا اذا كان الخطاب في قوله قولوا امنا بالله للكافرين واما اذا

كان الخطاب للمسلمين فالمعنى ان المسلمين امروا بان يقولوا لهم صبغنا الله بالايمان

صبغة ولم يصبغ صبغتهم ايها النصارى فيه عن الايمان بالله بصبغة الله

للمشاكلة لوقوعه في صحبة صبغة النصارى تقدير اسبونا القربة الى

ليلة التي يسبب النزول في محل النصارى اولادهم في الماء الاصفر وانما يذكر

ذلك لفظا عنه اي المعنى المراد وهو ان يأتي فعل اي يقع

المراد هنا ان الفعل مسند الى ضمير المصدر او الى الطرف اعني فعله بين

معنيين في الشرط والجزاء والمعنى يجعل معنيا واقعا في الشرط

والجزاء مترددا بين ان يكون مسندا الى ضمير المصدر او الى الطرف فيكون

مزاوجة

ومنه ان المعنى العكس والتبديل وهو اما ان يتقدم جزء في الكلام على جزء

آخر ثم يعود ذلك المقدم على الذي هو مؤخر فيما والعبارة الصريحة بما ذكرته

بعضهم وهو ان تقدم في الكلام جزءا ثم تعكس فتقدم ما اخر تؤخر

ما قدمت وظاهر عبارة المصنف كابن يعقوب ان السادات اشرف

العادات وليس بمتعين العكس وجوه منها ان يقع بين امرين

طرفي جملة وبين بما اضيف اليه ذلك الطرف نحو عادات السادات

سادات العادات فالعادات اخذ في الكلام والسادات

مضاف اليه ذلك الطرف وقد وقع العكس بينهما بانه قدم اقل العادات

على السادات ثم السادات على العادات ومنها اي من الوجوه

ومنه

الحاصلة من شجرة الفضاء وكالنبع المجاز ومنه اى من المعنوى اللف

والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل اما لعلم السامع بالقصد اليه

اما كهذا المتعدد بغير تعيين ثقة اى الذكر بدون تعيين لعاجل

الذى ثقة بان السامع يرده اليه اى يرد كل واحد من اما كهذا المتعدد

الى ما هو له لعلمه بذلك بالقرائن اللفظية او المعنوية فالاول وهو

ان يكون ذكر المتعدد على التفصيل ضربا لان النشر اما على ترتيب اللف

بان يكون الاول من المتعدد فى النشر للاول من المتعدد فى اللف

والثانى للثانى وهكذا الى الاخر نحو ومن رحمته جعل لكم الليل

والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون

على التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه وما للنهار

وهو الابتغاء منه فضل الله تعالى فيه على الترتيب فان قيل

عدم التعيين فى الاية ممتنع فانا نقيد [illegible] من غير تعيين

عائد الى الليل لانه محال قلنا نعم ولكنه باعتبار احتمال

انا يعود الى كل من الليل والنهار يتحقق عدم التعيين

واما على غير ترتيب اى ترتيب اللف سواء كانا مفعولى

الترتيب كقوله كلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر

وغضت وغزال لحظا وقدا او زيدا وعمرا تخلطا كقولك

شمس وبدر وبحر جودا او بهاء وشجاعة والثانى وهو

قالوا
لن يدخل
الجنة الخ

ان يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال كقولهم

يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى فان الضمير في قالوا

لليهود والنصارى وذكر الفريقين على الاجمال بالضمير

العائد اليهما ثم ذكر ما لكل منهما اي وقالت اليهود لن

يدخل الجنة الا من كان هودا او قالت النصارى لن يدخل

الجنة الا من كان نصارى فلف بين الفريقين او العقلي

اجمالا لعدم اللبس والمفت بالسامع يرد الى كل

فريق او الى كل قول نحو للعلم بفضل كل فريق صاحبه

واعتقاده ان داخل الجنة هو لصاحبه والمقصود في هذا

الفرق

تفهم كما تقول الراحة في الشيء بفتح واحد والعدل والظلم متعدد اي

متعدد ذكر متعدد ذان متعدد ذين متعدد ذي متعدد ذي واحد وهو قوله

فهو متعدد ذي ذين الخ اي الفرد الاول من ذين متعدد ذي واحد وهو قوله

ومتعدد ذان الخ اي الفرد الثاني وهو ايضا ذين متعدد ذي واحد وهو قوله

الباقي كذين فصدق انه ذكر متعدد واحد رجع الى كل من افراد كل

من المتعددين وحاصل معنى الكلام انه سقط من ابواب الراحة

الفرق الترتيبي وعدمه ومن غير ابا اللقاء والنشر انا بذكر

متعددا او اكثر ثم بذكر في نشر واحد ما يكون لكل واحد

من احاد كل من المتعددين كما تقول الراحة والشيء والعدل

والظلم تتدرك من ابواب الملاكا نفعها وفتح من اضرارها

ملاكا نفعها وفتح من ابواب الشقاء والظلم ملاكا مفسدة

ع ليس

يجمع بين متعدد اثنين او اكثر في حكم كقولك بعا المال

والبنون زينة الحياة الدنيا وكقول ابي العناهية

علمت يا يحيى بن سعدة ان الشباب والفراغ والجدة

اي الملعنا سعدة اي داعية الى فساد للمرء اي سعدة

عظيمة

بعلى تقال على اربابها من جمع ربض وهو ما حول المدينة

خز شئ وهو بلدة من بلاد الروم تنسب اليه الروم

والصلبان جمع صليب للنصارى والبيع جمع بيعة

وهي متعبدهم وعنى متعلق بالتعدي في البيت السابق

اعني فاء المفاعيل اي المسك جمع في هذا البيت شفاء

الروم بالمد وهم قسم فقال للبيض ما نكحوا والعتل

ما ولد واوذكر ما دون ما دالة على الماهية وعلم

وقلة الميا لات يتم حتى كاتم من غير ذوي العقول

وملائة يقول والشيب ما جمعوا والتار ما زرعوا

والخالق

والثاني اي التنعيم بجمع كقولك قوم اذا حاربوا

ضروا عدوهم او طلبوا اي طلبوا النفع في اشياعهم

اي اتباعهم وانصارهم ينفعهم اي يعينهم وقفل

بكلها الخصلة منهم غير مبدلة او الخلائق جمع حل

خليقة وهي الطبيعة والثاني فاتم بشها اليدان جمع

بنانة اي اطرافها عاث والحد ثاث ثم في الاول صيغ

الحمد وهي الى مقر الاعداء وتنفع الاولياء هم جمعها

في الثاني كحدثها بجيمها وهنا اي من المعنوي

بجمع مع التفرق والتنعيم وتبيها ظاهر مكلف فلم

فلم يتم ما له كفوه تلك يوم يأتي اي يأتي الله اي امره او
يأتي اليوم اي هوله والظرف ينعتك بما في الاذكار او بتقدير لا
تكلم نفس الا باذنه فمنهم اي من اهل
الموقف شقي يعني عليه بالنار وسعيد يعني له بالجنة فاما
الذين شقوا ففي النار لهم فيها اي في جهنم زفير اي اخراج النفس وشهيق
رد النفس وهو اشد منه او بالعكس فيها ما دامت السموات والارض اي سموات
الاخرة وارضها لانها دائمة مخلوقة للابد او هذه العبارة
كناية عن التأبيد ونفي الانقطاع الا ما شاء ربك اي الا الوقت
مشيته ان ربك فعال لما يريد لله ما يخلد البعض كالكفار

واما

فاما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والارض
الا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ اي مقطوع
نصب على المصدر المؤكد لما قبله او على الحال او الاستثناء
اي الا مشية ايام
تأبيد الى
حال او مفعول مطلق
نهاية ونفي الاستثناء في الاول لا بعض الاشقياء لا
يخلدون كالعصاة من الموحدين الذين سعدوا بالعفو
وفي الثاني ان بعض السعداء لا يخلدون في الجنة
بل يعاقبون بقدر ذنوبهم ايثارا بنفع ايامهم كالكفار
من المؤمنين الذين سعدوا بالايمان والتأييد من
عطاء معنى كما ينقض باعتبار الاستثناء فكذلك الاباء عليك
اي يقع الاستثناء

الانباء فقد جمع الانفس في قوله لا انكم تفترس ثم

فرق بينهم بانّ بعضهم شقي وبعضهم سعيد بقوله فمنهم

شقي وسعيد بالاضافة الى الاشياء ما لهم

من النار والى الشعاء الذين يدخلهم الجنة بقوله

فاما الذين شقوا الى آخره ثم يطلق النعيم على امرين

آخرهما احدهما انا نذكر احوال الشيء مضافا الى كل من تلك

الاحوال ما يليق به كقوله ارتطلب حتى يا لغنا وسنابكه

كانهم من طول ما التثموا مرد جمع امرد يقال اسد امرد

وطأنهم على الاعداء اذ الاقوا اي خاربوا خفافا اي

الى من عجز عن الاجابة اذا دعوا الى كفاتهم منهم او دفاع

خطر كبير اذ اشتد والقيام مع احد منهم مقام الجماعة قليل

اذا عدّ واذكر الله

بانا اضافا الى الفعل

وهكذا الى الاخر والنعم

تفضل بما يشاء انا ناء ويهب لمن يشاء الذكور او يزوجهم

ذكرانا واناثا ويجعل من يشاء عقيما فانه الانسب

انما ان لا يكون له ولد او يكون له ولد ذكر او انثى او

ذكرانا وانثى وقد تعطى الاية جميع الاقسام ومنه

أي تعد وجاد وتفني من تقلي ستعدة للحرب بالغ في الاستعداد

للحرب حتى اشترع منه آخر ومنها ما يكون به خلل في

المشترع منه وقول تعالى لهم فيها دار الخلد اي في

جهنم وهو دار الخلد لكن اشترع منها دارا اخرى وجعلها

معدة في جهنم لاهل الكفر ويقرب اللام منها وبالفتح

في الضاف فيها لذة ومنها ما يكون بدونه زوكا مرو نحو

قوله ثلاثي يغبط المارة بغرة تحوي اي يجمع الغنائم

الجملة صفة غرة او يكون منصوبا باقعى لان اي الآن

يكون كريما بغير بالكرم تقول اشترع من نفسه كرما يا الغم

في كريم

وقد خفي هذا على بعضهم فزعم ان الخطاب ان كان لغير

فهو تجريد والا فليس من التجريد في شيء بل الكناية عنه كونه

المهيمن وجعل غيره كناية لانه يقول الكناية لا تنافي التجريد

على ما قرر اذ لو كان المنافي لم يكن فيما يأتي

يريد في قوله ومنزلة الناس نقية وباب

التجريد في ذلك شيء من نقيض شخصا آخر مثله

في الصفة التي سبق لها الكلام ثم يخاطبه لتقول له فيقول

عند الناس بيننا والمال فليسعدني النطق ان لم يسعد

الحال اراد بالحال التي كانه اتبرع عنا نقيض شخصا

آخر مثله في قعدة الخيل والمال وخاطبه ومن امس

المعنى المبالغة المقبولة لانا المردودة لا تكون من

المحسنات وفي هذه الاشارة [illegible] ان المبالغة

مقبولة مطلقا وعلى من [illegible] مردودة مطلقا انه

نثر مطلق المبالغة وبيتي [illegible] والمقبول منها و

المردود منها قال والمبالغة مطلقا [illegible] لو قيل

بلوغه في الشدة او الضعف حدا مستحيلا او مستبعدا

وانما يدعي ذلك لئلا يظن انه اي ذلك الوصف غير متناه

فيه اي في الشدة او الضعف وذلك كبير الفهم واقراه

باعتبار عوده الى احد الامرين ونكتة المبالغة في النهاية

والاغراق والغلو لا يجري الا في الامتناع بالذات لا العادي

القطعي وذلك [illegible] اذا كان ممكنا عقلا وعادة

فيبلغ كفه [illegible] قرن عداه هو المعاناة

بنى [illegible] يقرع احدهما على اثر الآخر حالق

واحد بنى [illegible] الذكر من بقر الوحش ونعجة

بفتح اثنى شاة اي متتابعا فلم ينضح بماء فيغسل

بجزوم عطفا على ينضح اي لم يعرق فلم يغسل ادعى

اذا تربع ادر لا ثورا ونعجة في مقفار واحد ولم يعرق

وهذا انما كان عقلا وعادة وان كان ممكنا عقلا لا عادة

فاغراق كقوله فتنكرت جاريتا ماء دام فيها وتنبع من ال

لبان اي تنزل الكلافة عا [illegible] ويسار وهذا

ممكنة عقلا لا عاد [illegible] عقلا

وهما اي المبلغ والاغراق تقبلان اما والا [illegible] ممكنا

ممكنا عقلا ولا عادة لامتناع ان [illegible] ممكنا عادة ممتنعا

عقلا اذ كل ممكنة عادة ممكنة عقلا ولا ينعكس فتفطن

كقوله واقفا اهل الشراة حتى اتته الضفير للشانا

لتحاذلها النطف التي لم تخلق فاذا خفقه النطفة القهر

اذ عسى ان يجيء في النطف الغير المخلقة وهذا ممتنع عقلا وعادة معا

ذلل الغير لنا ايّ القنا ادّعي كم الغيار المرتفوس

سنا بلا الجيد فقر وسنا يجب صار اذ ضنا كمله بهرها

علمها وهد عادة اليه غير عن وقد

اضمعنا اي اذ خان بالبرية الهوى وتضمن التخيل

الحسن في قوله يخيل الى ان تسمل الشيب في الليل وتهن

باهد ابي الشيب الى اي يوقع في خبالي ان الشيب

محاكة بالتاء بيد الاثر ولعنه كانها اذا اجفان عيني

قد رثة باهد ابيا الى الشيب لطول ذلل الليل و

غاية تسهري فيه وهذا الجيد حسن ولفظة يجيل يزيده

سنا

وفي الحديث ما يدل على ان حفظ فتى زعم ان من هذه الكلمة التي ليس في القلب وكانه اراد بذلك ما يكون ريحانا وهذا
ليس من ابيات الفقه ما ليس فيه الفطنة التي ان يتمثل بها والبيت ليست كذلك لان قوله الا سئلتم الفساد وما في هذه من الشر يدل ان القصد فيه

حسنا ومنها ما اخرج مخرج الشرط والجملة كقوله

تمكر بالناس ان غررت على الشر عدا ان ذا من العجب

ومنه اي من المعنى المذهب الكلام وهو ايراده

مجيء للمطلوب على طريقة الكلام وهو ايراده يكون بعد

تسليم المقدمات مستلزمة للمطلوب بحيث لو كان فيها

البينة ال الله لفسدتا واللازم وهو فساد الملزوم

والارض عباطل لما ان المراد بها ما يعم النظام الذي فيها

عليه فكذا الملزوم وهو تعدد الالهة وهذه الملازمة

من المسموعات الصادقة التي يكتفي بها في الخطابيات ان

دون القطعيات المغيرة في اليقينيات وقوله حلفت له

اترلها لمقتلة ربه اي سمكا وليس وراء الله للمرء مطلب

فكيف بلومي

قد يلقى على جنابة اللام جواب القسم الوارثي

اغشى من غشاها داخانا والكذب ولكني كنت امرا لي جانبا

من الارض ذو دلال المجانبة تواد اي موضع

طلب الورق من راد الكلاء ومذهبين موضع ذهاب

للحاجات ملولا اي في ذلك الجانب ملولا وافيا اذا ما

مد ضرم احكم في امر اليوم اي اضرم فيها كيفا

وبئال كمنعة في مالي اذا جعلت اليه الحكم فيه ص

ربي وأكرب عندهم وأصبر في المربية كفعلك اي

كما تفعل انت في قوم اراك اصطفيتهم اي احسنت اليهم

مدح

آل حقنة المحسنين الى الجيران كالا يغاب قوما

احسنت اليهم قد جعلوا وهذا الحجة على طريقة التمثيل

الذي يسمونه الفقهاء قياسا وهو صورة

قياس استثنائي بانا يقال لو كان مدحي لآل حقنة ذنبا

لكان مدحي ذلك القوم لها ايضا ذنبا واللازم باطل

فكذا الملزوم ومنه اي من المعنوي حسن التعليل

وهو ان يدعى لوصف علة مناسبة لو باعتبار لمطلوب اى

بان ينظر نظر استدلال على ان وصف غير حقيقي اى اضافي

بانه علة لمثل الوصف علة لو في الواقع كما اذا

قلنا انما اعاد به ضرر فانه لبيد في

شيء من الفعل وما قيل من ان هذا الوصف

اعني غيره مناسب من يفهم هنا لان الاعتباري لا

يكون الا غير حقيقي فقلط ومنشاؤه ما يوهم ان اذ يأب

المعقول يطلق على الاعتباري على مقابل الحقيقي واو

كان الامر كما توهم لوجب ان يكون جميع الاعتبارات

الغير مطابق للواقع وهذا اريد اخرى لان

الصفة التي ادعى لها علة مناسبة اما ثابتة فيصدق بانها

علتها او غير ثابتة اريد اثباتها والمدعى اما ان لا يظهر

لها في العادة علة وان كان يظهر لا يقع علة

كقولك لم يحل اى لم يشابه ثائلا اى اثر ما لا السحاب

واغامت به اى صارت غمغمة بسبب

عليها فصيبها الرحضاء اى المصبوب من السحاب

وهو عرق الحمى قيل والمطر من السحاب صفة

ثابتة لا يظهر لها في العادة علة وقد علل بانه عرق

فقدم العيب مخفف وفي جعله الى الفاضل نظائف الا

الاستثناء هو الاتصال اى كون المستثنى منه عيبا قبل المستثنى

الى تقدير السكوت عنه وذلك لما تقرر في موضعه من ان

الاستثناء المنقطع مجاز واذا كان الاصل في الاستثناء

الاتصال فقد كان ابتداء كلامه قبل ما بعدها بغير المستثنى فقدم

اشراح شيء وهو المستثنى مما قبلها اى ما عيب ذاه وهو

المستثنى منه فاذا اولينها اى الاداة صفة المدح وتحول

الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع جاء التناكيد لما قبلهم

من المدح على المدح والاستغفار بانه لم يوجد صفة ذم

فقدم العيب مخفف وفي جعله الى الفاضل نظائف الا

الاستثناء هو الاتصال اى كون المستثنى منه عيبا قبل المستثنى

الى تقدير السكوت عنه وذلك لما تقرر في موضعه من ان

الاستثناء المنقطع مجاز واذا كان الاصل في الاستثناء

الاتصال فقد كان ابتداء كلامه قبل ما بعدها بغير المستثنى فقدم

اشراح شيء وهو المستثنى مما قبلها اى ما عيب ذاه وهو

المستثنى منه فاذا اولينها اى الاداة صفة المدح وتحول

الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع جاء التناكيد لما قبلهم

من المدح على المدح والاستغفار بانه لم يوجد صفة ذم

حتى يشبها اذا اضطر الى استثناء صفة مدح وتحويل الاستثناء
الى المنقطع نحو ما بالدار احد الا حمار ما ناكبه المدح بما يثبت للذم
او ما ينفى عنه الذم بما يثبت للمدح
او اثبات الشئ صفة مدح ويعقبه باداة الاستثناء اى ان ذكر
او نفى صفة الذم عن الله الشئ اداة الاستثناء بلا
صفة مدح اخرى لو اى لان لله الشئ نحو انا افقر العرب بيد
الى غنى غيرى وهو اداة الاستثناء واصله
الا شيء فهو اى فى الضرب الثانى ايضا اما يكون منقطعا
اذ الاستثناء فى الضرب الاول منقطع لعدم دخوله
المستثنى فى المستثنى منه وهذا الباب انما يكون الا واصلا فى منقطع

الاستثناء

فى مطلق الاستثناء وهو الاتصال لكن اذا استثنى
منقطع فى نحو الا الدرهم فيه
اذا كان اول الكلام صفة ذم يتبعه عادة يمكن
ان يراد حول صفة المدح فيه واذا لم يمكن
الاستثناء متصلا فى نحو الدرب قد يقبل الناكيد الا
الوجه الثانى وهو ان ذكر
الاستثنى يعلم اخراج الشئ مما يف
فى مطلق الاستثناء وهو الاتصال فاذا ذكر يفعل الاداة
صفة مدح اخرى جاز الناكيد ولا يقبل الناكيد مما جهة

صفة الاتباع

لا أحب نشبها يا لجاهل لورودها في كلام الله

في نحو الخارجة كالبحر الجايش ويشترى نواجي ديك

مذكر فاي ناظر اذا اوراني من ريف البحر اذا صار

كانك لم تحزن على ابن طريف ولم تلق للمرثي محاسن

ارسى ام ضفة مضياف ام ايسا سنابا لمنظر الضاحي اي الظاهر

او المباني الذي سعدى وما ادري وكونه اخاه ادري

اظن وكثيرة بنو تميم يقولون اظن وبنو اسد يقولون

اخال بالفتح وهو القياس افعل من خصه ام نسافه دل

على انه اليوم بيم الرجال خاصة والله له اي وكله بحبر في الله هشم

اخال ستة عشر للغة النظم يا بعلي يا يوم حر

يكون اي يقين

يلمنا الله يا ظبيات القاع وهو المثنى من

لا صرم لنا ليلاي شكت ام بنى من البين في اضاة ليلى

او الصريح باسما ثانيا المثلث اذا ورد اثنين

او الجاهل وهو اكثر من ان يضبطها القلم ومنه

او ما المثنى العقل بالمعصب وهو ضربان احدهما ان

صفة في كلام الغير كنابغة بني ذبيان اي لذبيان

الشئ حكم فيه بالغير اي قلت انت في كلامك ذلك الصفة

لذلك الشئ من غير تعرض لثبوته له اي لثبوت ذلك الحكم

لذلك الغير او تنقله عنه نحو يقولون لئن رجعنا الى المدينة

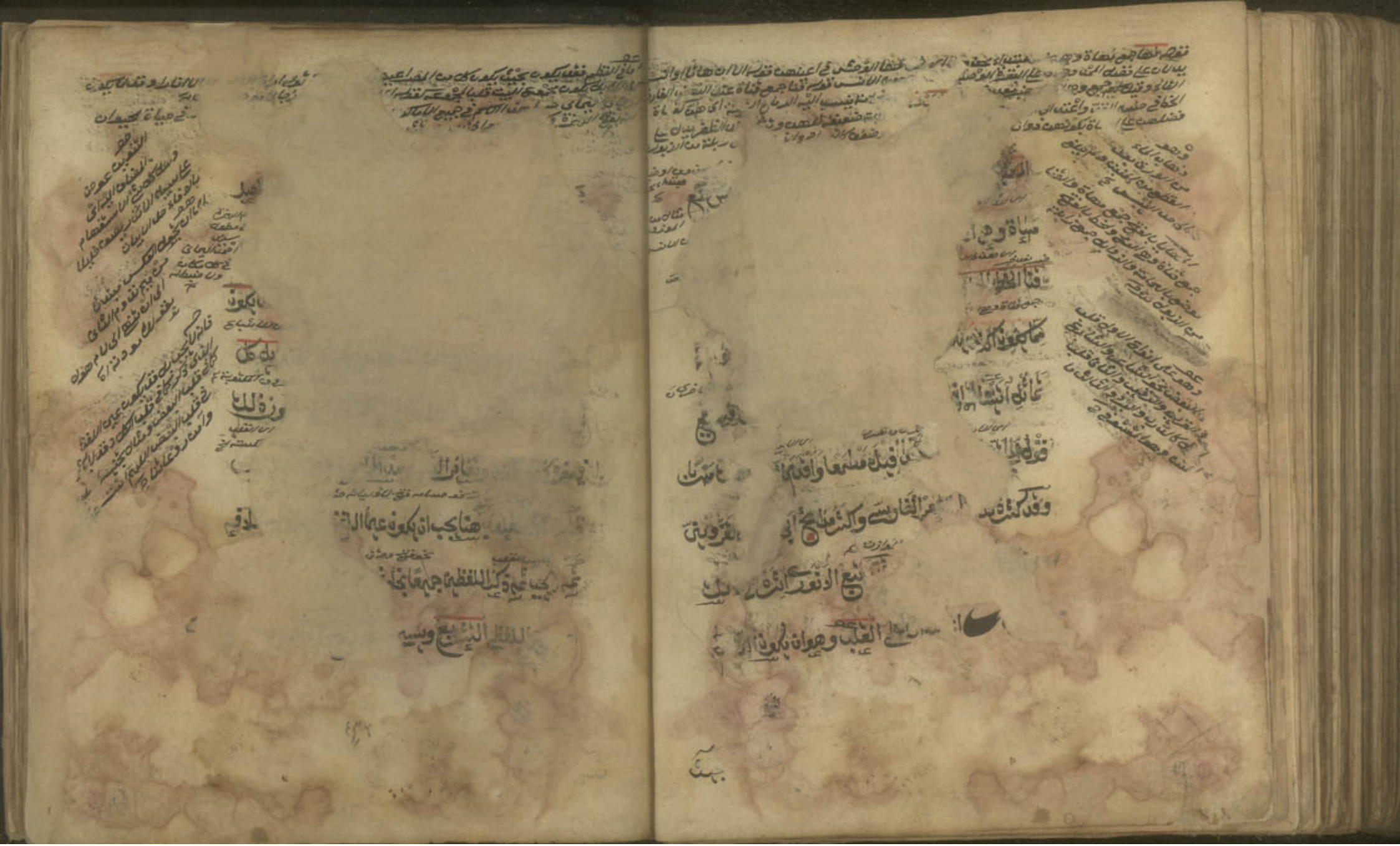

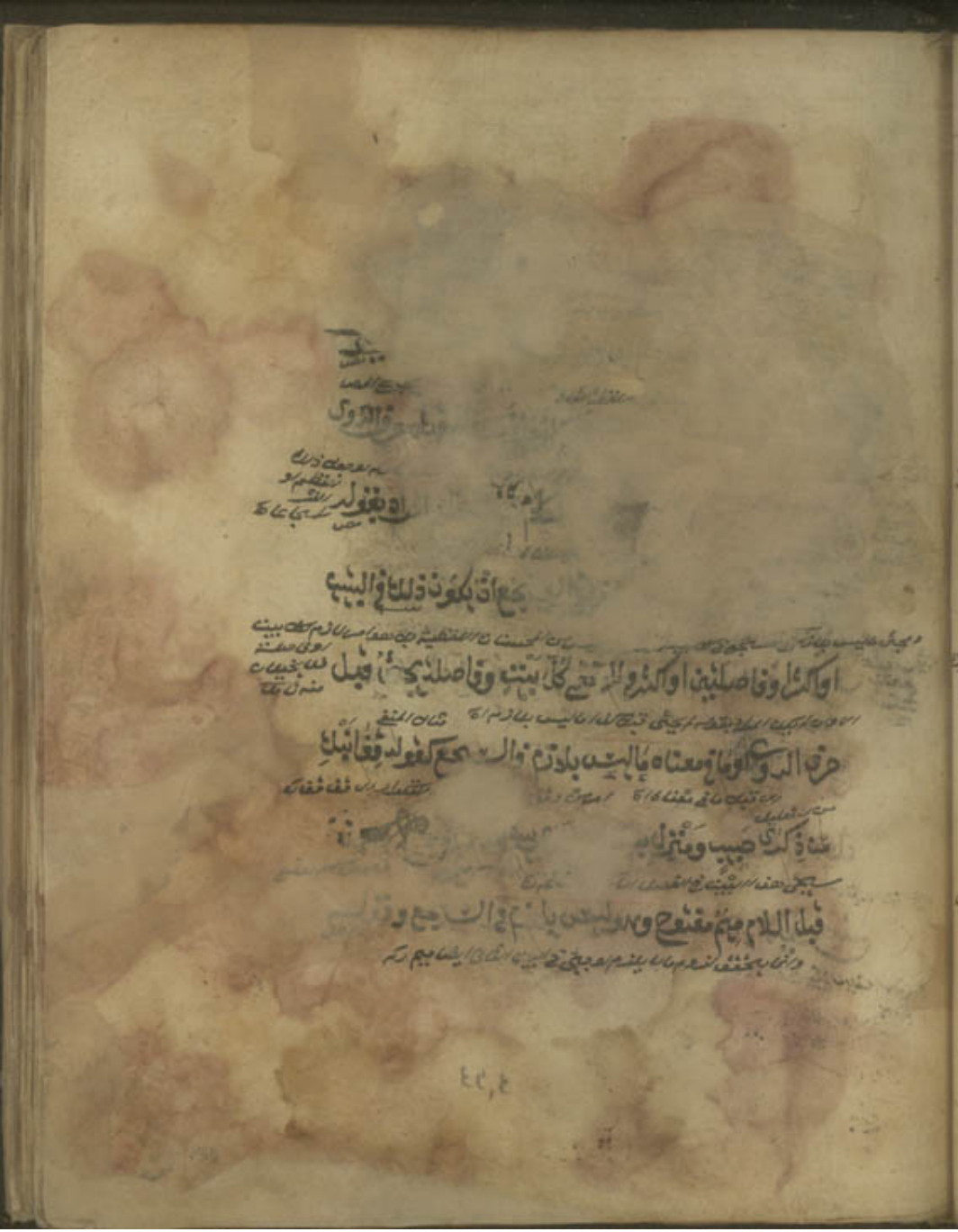

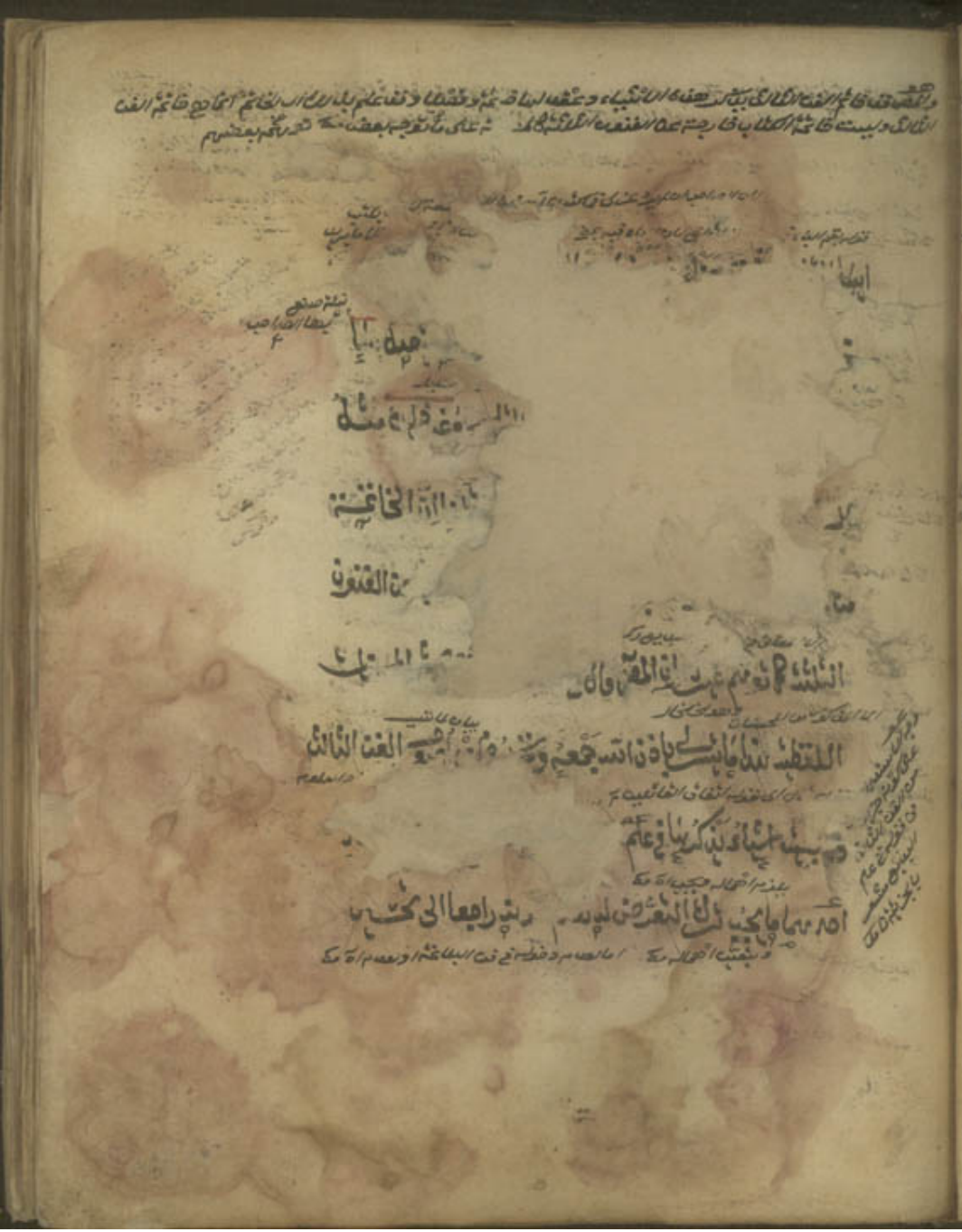

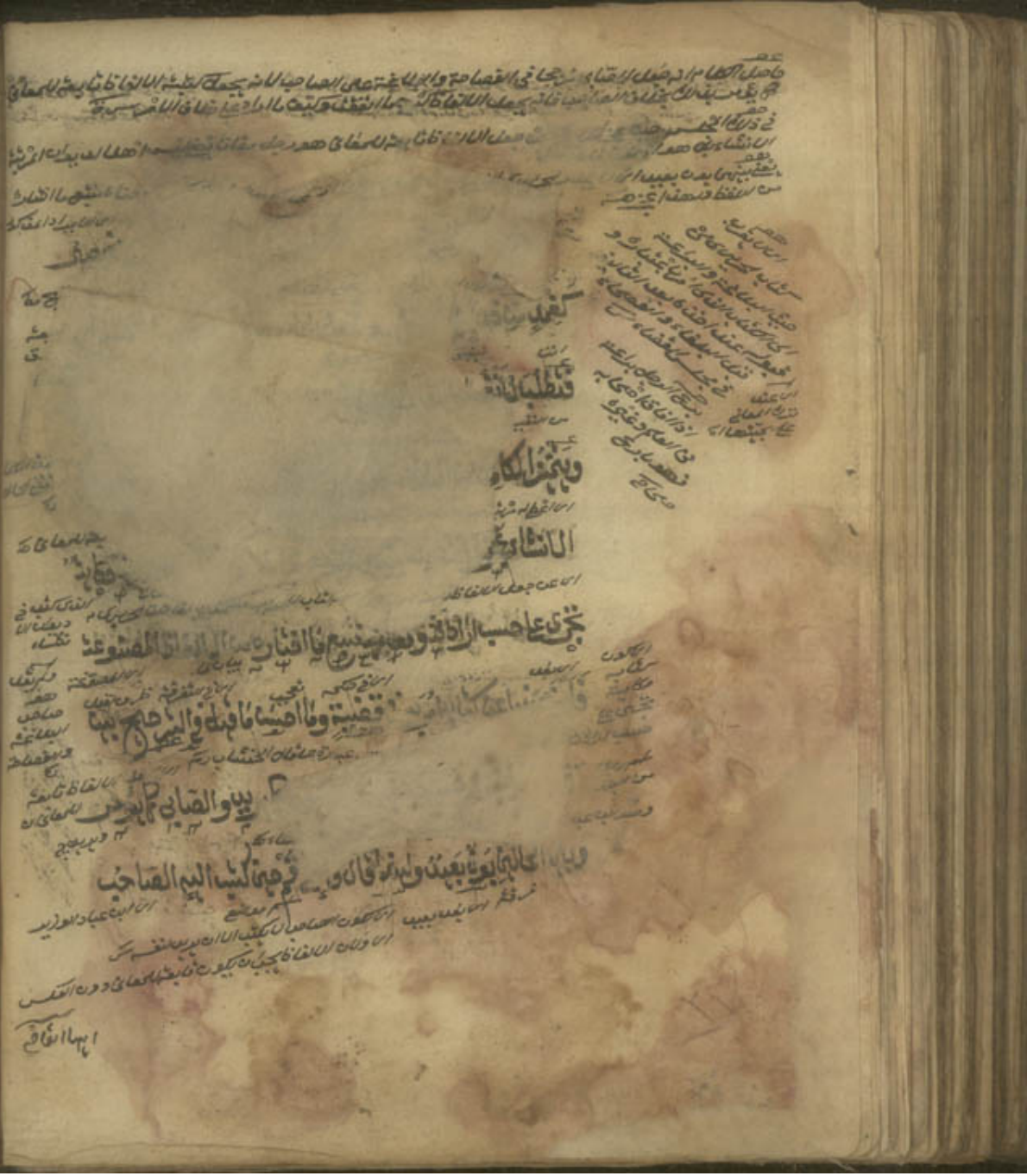

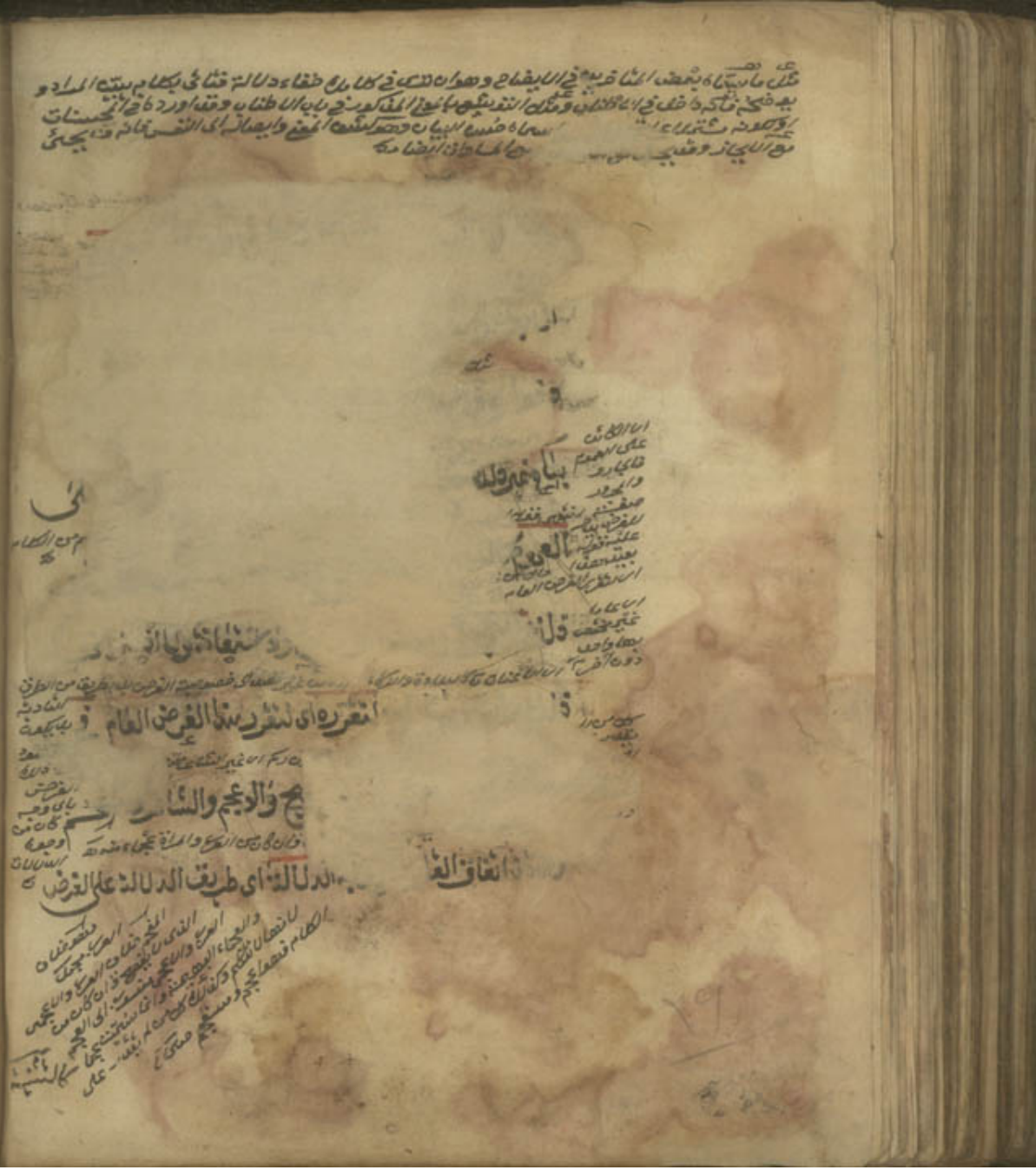

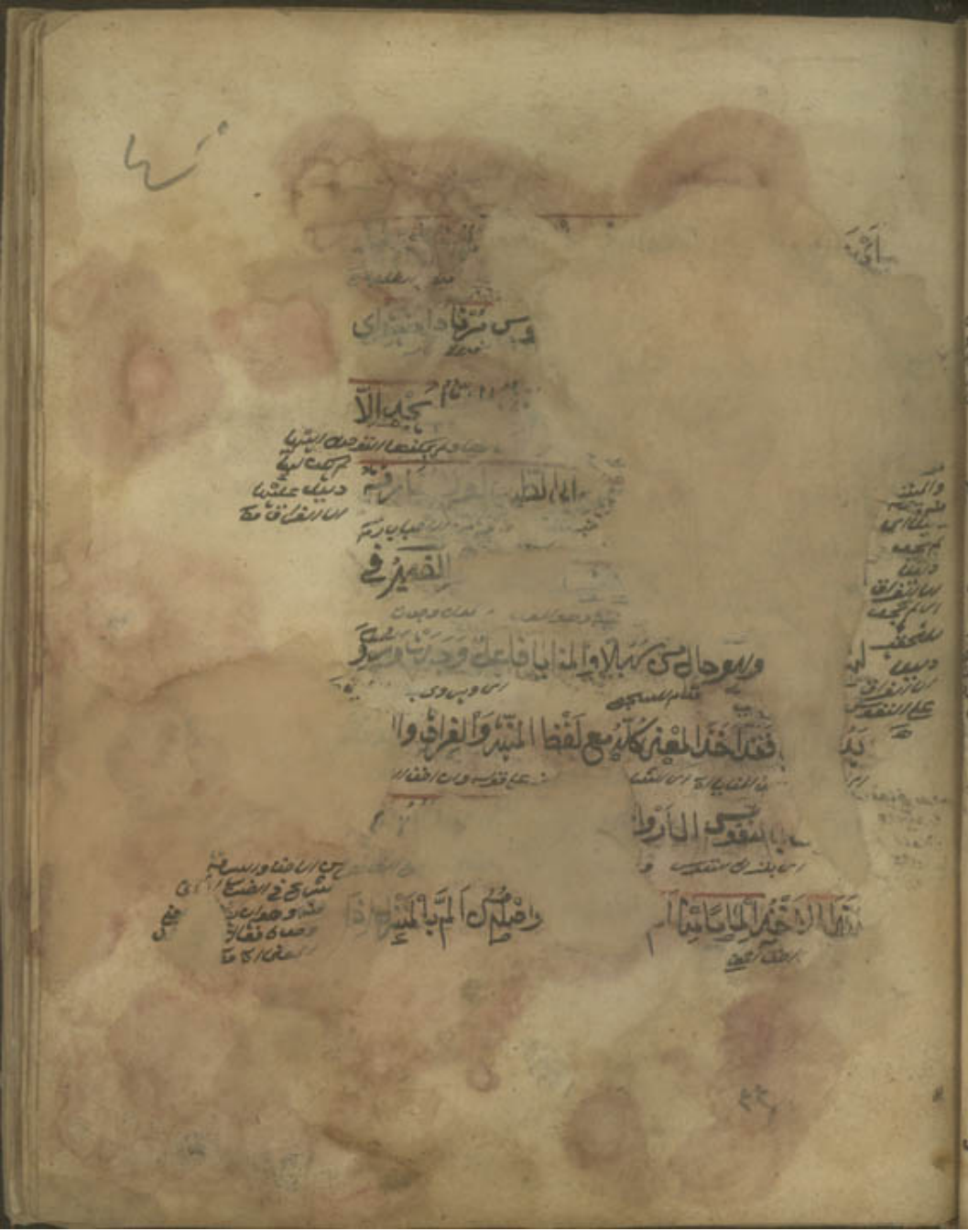

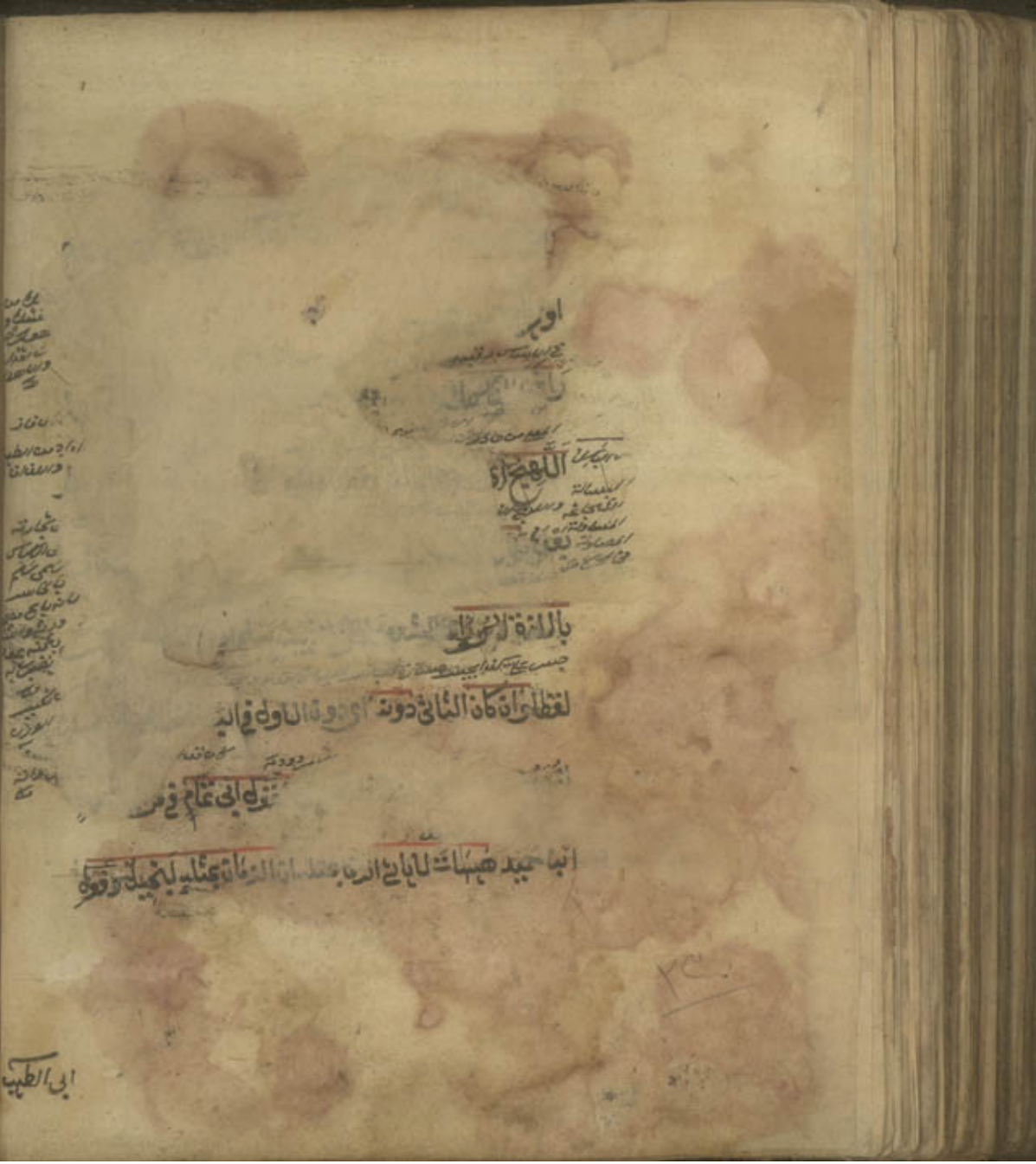

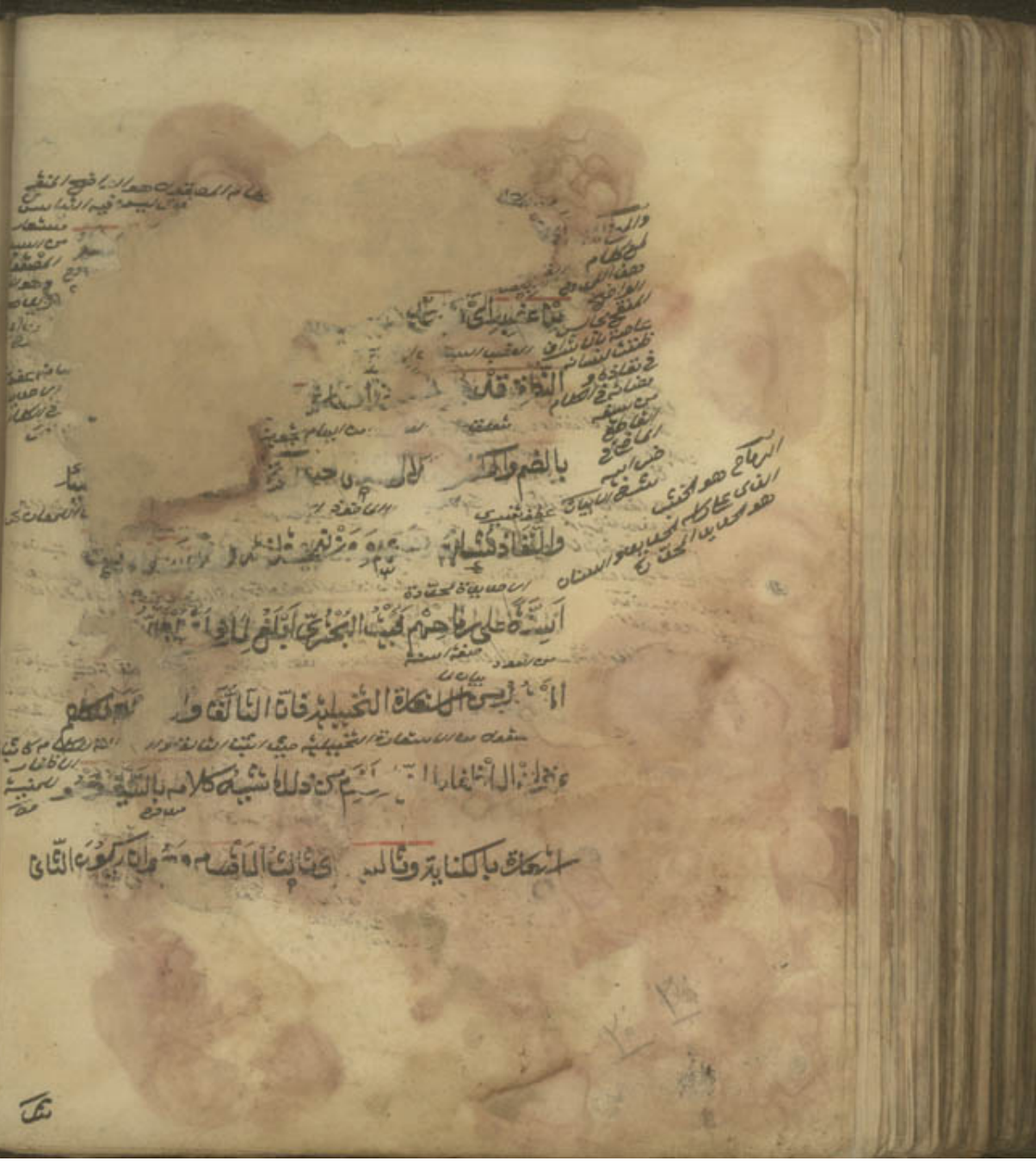

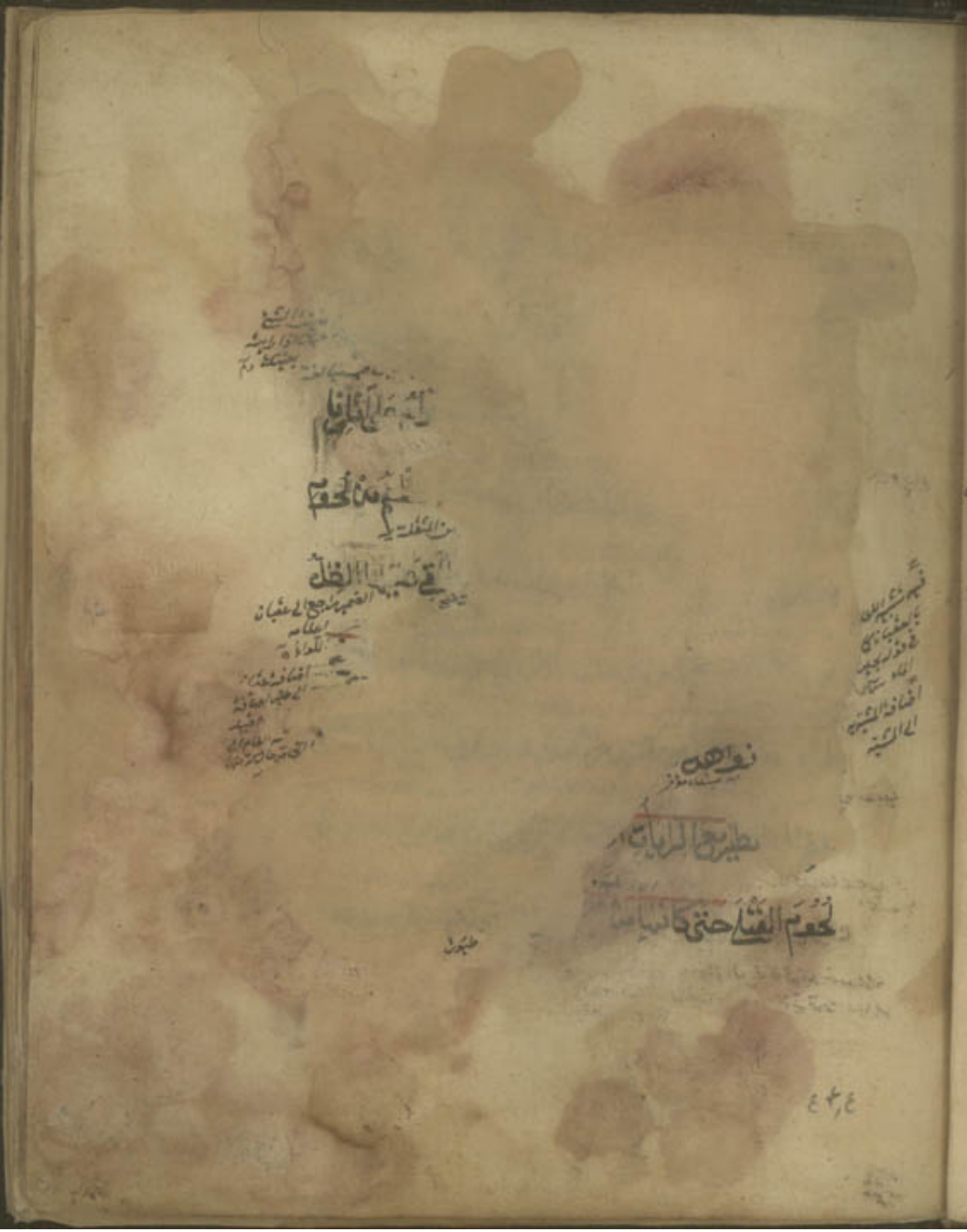

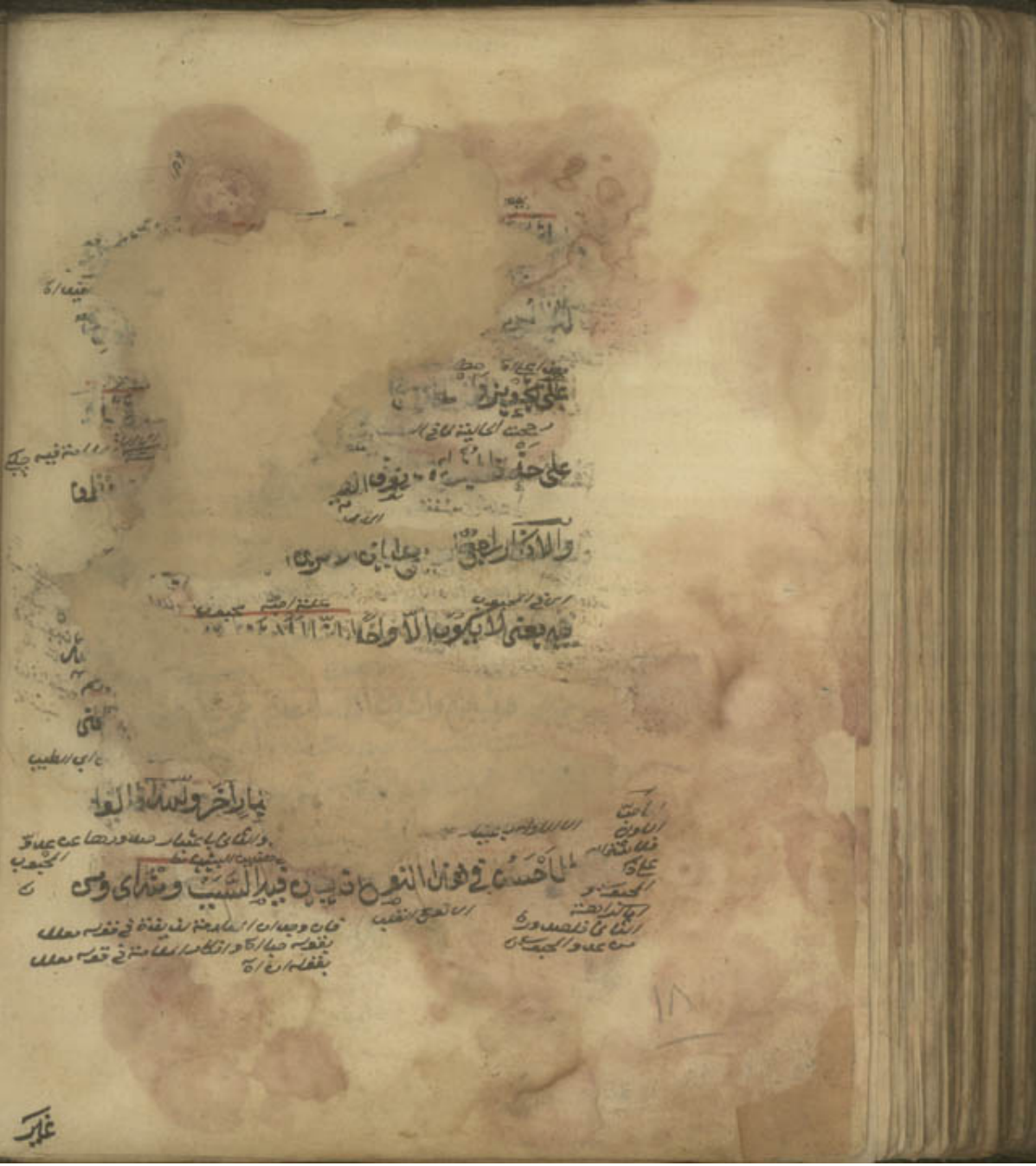

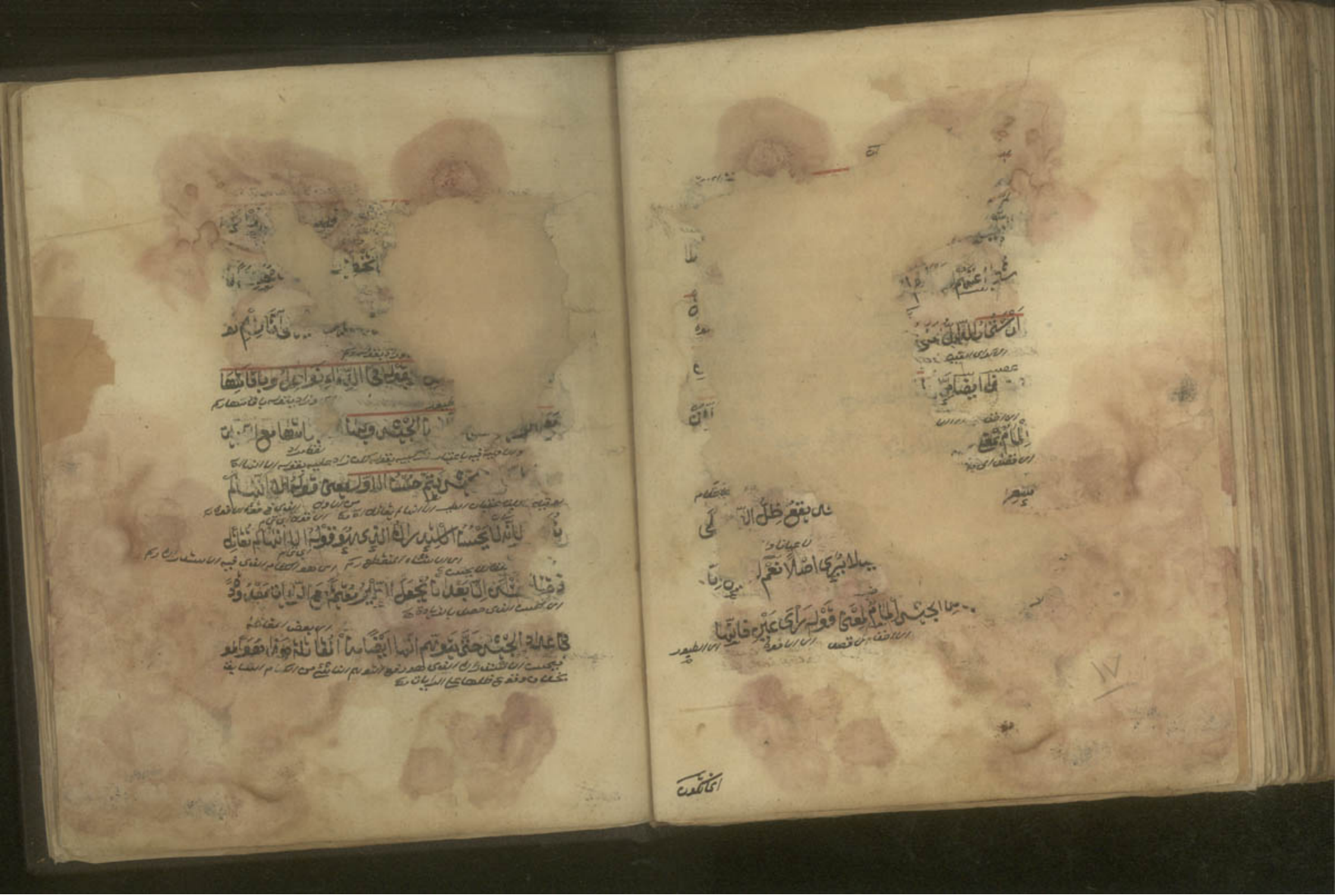

حُفَّتِ الْجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ وَحُفَّتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ اى احاطت بها

لِلطَّالِبِ وَجُعِلَتْ مِنْ نَحْوِ مَكَارِهِ التَّرْتِيبِ لِلْمَانِعِ

الْجُنْدُ مِنْهُ

وَهُوَ اى الْاِقْتِبَاسُ ضَرْبَانِ احدهما

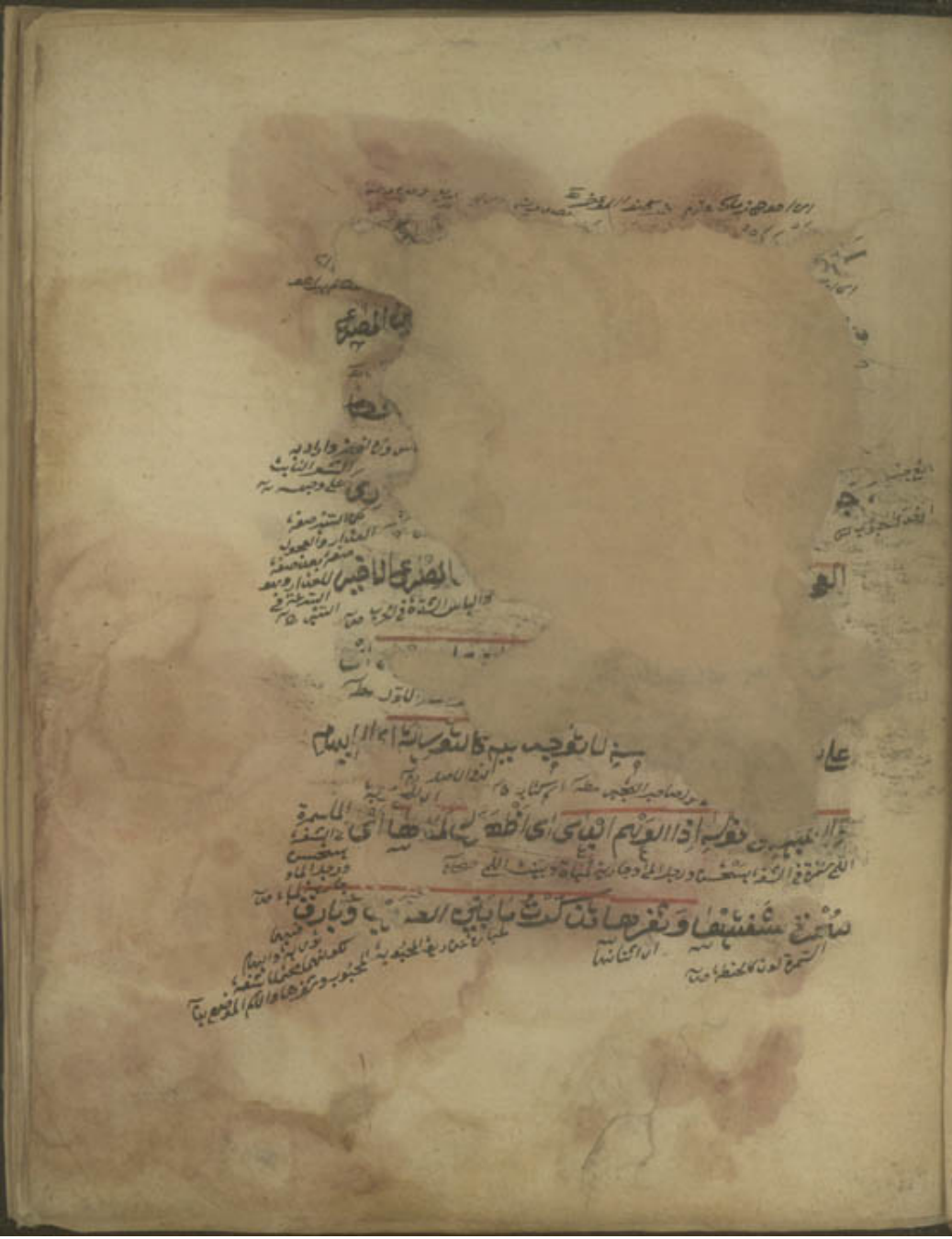

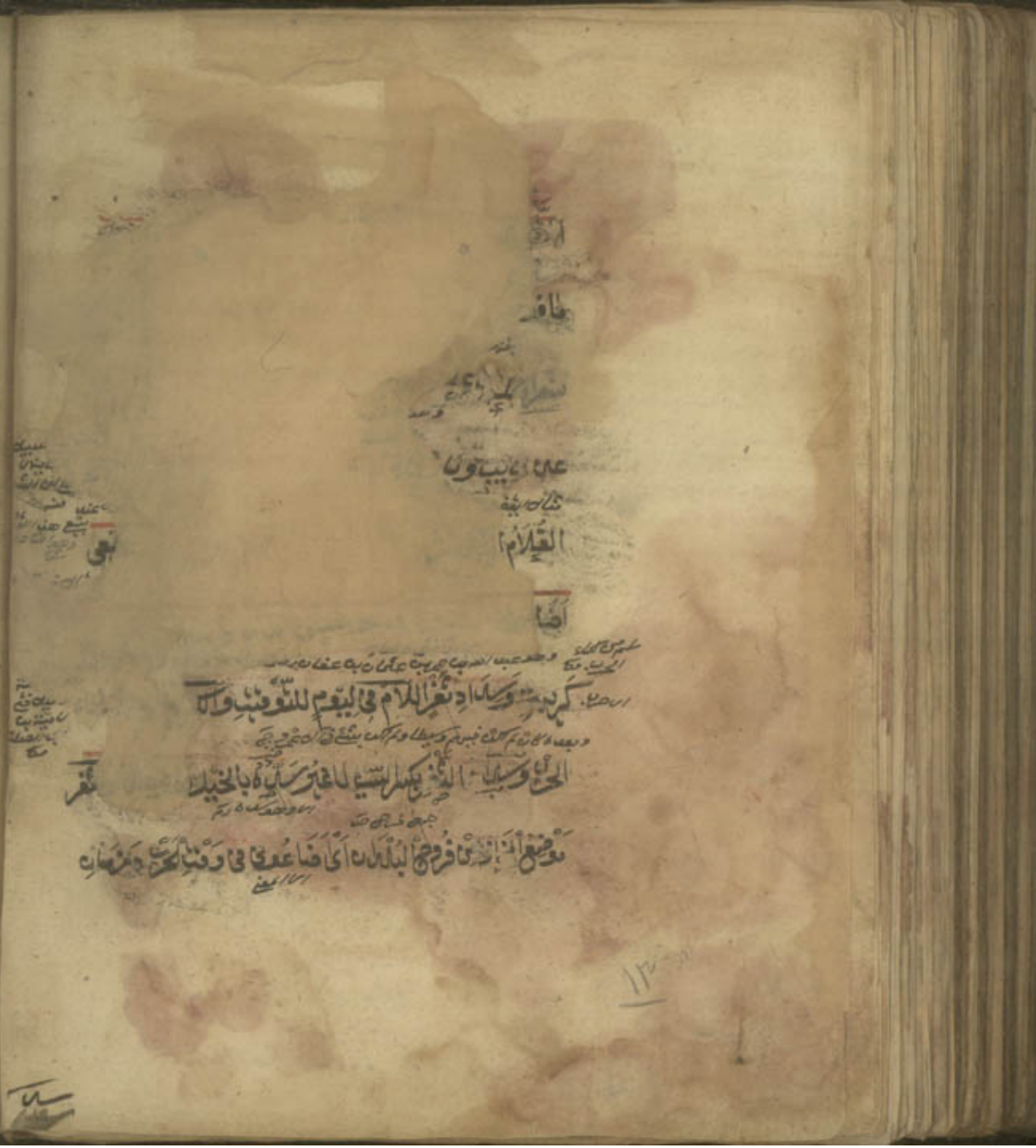

لان ابا تمام

بلفظ الخبر

يكون

للغير لكنه اعدامه واقتاوه

عائشة هذا الكلمة

نقص